"التقرير السنوي"

الحـــسابـات القـوميـــة فـي دول مجلـــس التـــعاون لـــدول الـخليـج العربية لعام 2018م

العدد رقم 5
مارس 2020م

تم إعداد هذا الإصدار استنادًا الى دليل الإصدارات الإحصائية

المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة إلكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:
https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/national-accounts-in-gcc-countries

©رجب 1441هـ ، مارس 2020م

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الاصدار كما يلي:

المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT، 2020م، التقرير السنوي، الحسابات القومية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2018م، مسقط – سلطنة عمان .

جميع المراسلات توجه إلى :

المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص.ب. 840، مسقط – سلطنة عمان

هاتف: 24346499 968 +

فاكس: 24343228 968 +

البريد الإلكتروني : info@gccstat.org

الصفحة الالكترونية: www.gccstat.org

المحتويات

الموضوع الصفحة

قائمة الجداول 4

قائمة الأشكال البيانية 5

مقدمة 8

التعاريف والمصطلحات 9

المنهجية المستخدمة في إعداد تقرير الحسابات القومية لدول مجلس التعاون 13

1. الحسابات القومية على مستوى مجلس التعاون 14

1.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون لعام 2018م 15

1.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون، 2014-2018م 16

1.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية 16

1.2.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (2010=100) 21

1.3 أهم المقارنات الدولية لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون لعام 2018م 26

1.3.1 الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السنوي 26

1.3.1.1 التقديرات بالأسعار الجارية 26

1.3.1.2 التقديرات بالأسعار الثابتة 27

2. الحسابات القومية على مستوى دول مجلس التعاون 28

2.1 دولة الإمارات العربية المتحدة 29

2.1.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2018م 30

2.1.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2014 - 2018م 31

2.1.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية 31

2.1.2.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (2010=100) 34

2.2 مملكة البحرين 37

2.2.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمملكة البحرين لعام 2018م 38

2.2.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمملكة البحرين، 2014 - 2018م 39

2.2.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية 39

2.2.2.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (2010=100) 42

3.2 المملكة العربية السعودية 45
2.3.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية للمملكة العربية السعودية لعام 2018م 46
2.3.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية للمملكة العربية السعودية، 2014 - 2018م 47
2.3.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية 47
2.3.2.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010) 50
2.4 سلطنة عمان 52
2.4.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لسلطنة عمان لعام 2018م 53
2.4.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لسلطنة عمان، 2014 - 2018م 54
2.4.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية 54
2.2.4.2التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010) 57
2.5 دولة قطر 60
2.5.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة قطر لعام 2018م 61
2.5.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة قطر، 2014 - 2018م 62
2.5.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية 62
2.2.5.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2014) 65
2.6دولة الكويت 68
2.6.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الكويت لعام 2018م 69
2.6.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الكويت، 2014 - 2018م 70
2.6.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية 70
2.6.2.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010) 73
3.مقارنة أبرز مؤشرات الحسابات القومية بين دول مجلس التعاون 76

قائمة الجداول

الجدول **الصفحة**

جدول 1: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون، 2017-2018م 15

جدول 2: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون حسب القطاعين النفطي وغير النفطي، 2014-2018م 17

جدول 3: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لمجلس التعاون، 2014-2018م 20

جدول 4: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لمجلس التعاون حسب القطاعين النفطي وغير النفطي، 2014-2018م 22

جدول 5: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2017-2018م 30

جدول 6: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2014-2018م 33

جدول 7 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمملكة البحرين، 2017-2018م 38

جدول 8:العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لمملكة البحرين، 2014-2018م 41

جدول 9: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية للمملكة العربية السعودية، 2017-2018م 46

جدول 10:العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار للمملكة العربية السعودية، 2014-2018م 49

جدول 11: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لسلطنة عمان، 2017-2018م 53

جدول 12:العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لسلطنة عمان، 2014-2018م 56

جدول 13: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة قطر، 2017-2018م 61

جدول 14:العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لدولة قطر، 2014-2018م 64

جدول 15: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الكويت، 2017-2018م 69

جدول 16: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لدولة الكويت، 2014-2018م 72

جدول 17: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدول مجلس التعاون، 2018م 77

جدول 18: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والمساهمة النسبية بالنقاط المئوية في دول مجلس التعاون، 2014-2018م. 80

جدول 19: إجمالي التكوين الرأسمالي ومعدل نموه في دول مجلس التعاون، 2014-2018م. 81

جدول 20: إجمالي التكوين الرأسمالي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون، 2018م 82

قائمة الأشكال البيانية

الشكل البياني **الصفحة**

شكل 1: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لمجلس التعاون، 2014-2018م 16

شكل 2 : معدل النمو السنوي للقطاع النفطي و غير النفطي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون و متوسط سعر النفط الخام السنوي، 2014-2018م 16

شكل 3: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2014-2018م 17

شكل 4: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2014 - 2018م 18

شكل5 : معدلات النمو السنوية لأهم الأنشطة الاقتصادية لمجلس التعاون، 2014 - 2018م 18

شكل 6: المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2014 - 2018م 19

شكل 7: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لمجلس التعاون، 2014-2018م 21

شكل 8: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل نموه السنوي لمجلس التعاون، 2014-2018م 21

شكل 9 : المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لمجلس التعاون، 2014 - 2018م 22

شكل 10: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2010=100) لمجلس التعاون، 2014-2018م 23

شكل 11: الناتج المحلي الإجمالي والمخفض الضمني السعري بالأسعار الجارية والثابتة (2010=100) لمجلس التعاون، 2014-2018م 24

شكل12: القيمة المضافة والمخفض الضمني السعري للقطاع النفطي بالأسعار الجارية والثابتة (2010=100) لمجلس التعاون، 2014-2018م 24

شكل 13: القيمة المضافة للقطاع غير النفطي والمخفض الضمني السعري بالأسعار الجارية والثابتة (2010=100) لمجلس التعاون، 2014-2018م 24

شكل 14: المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لمجلس التعاون، 2014 - 2018م 25

شكل 15: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لمجلس التعاون، 2014-2018م 26

شكل16 : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و معدل النمو السنوي ، 2018م 27

شكل 17: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) و معدل النمو السنوي ، 2018م 27

شكل 18: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2014-2018م 31

شكل 19: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية ،2014-2018م 31

شكل 20: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2014-2018م 32

شكل 21: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2014-2018م 33

شكل 22: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2014-2018م 34

شكل 23: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل نموه السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2014-2018م 34

شكل 24: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2014-2018م 35

شكل 25: معدل النمو السنوي لبعض الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2014-2018م 35

شكل 26: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2014-2018م..36

شكل 27: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لمملكة البحرين، 2014-2018م 39
شكل 28: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمملكة البحرين، 2014-2018م 39
شكل 29: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمملكة البحرين، 2014-2018م 40
شكل 30: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمملكة البحرين، 2014-2018م 41
شكل 31: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لمملكة البحرين، 2014-2018م 42
شكل 32: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل نموه السنوي لمملكة البحرين، 2014-2018م 42
شكل 33: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2010=100) لمملكة البحرين، 2014-2018م 43
شكل 34: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2010=100) لمملكة البحرين، 2014-2018م 43
شكل 35: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لمملكة البحرين، 2014-2018م 44
شكل 36: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي للمملكة العربية السعودية، 2014-2018م 47
شكل 37: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية، 2014-2018م . 47
شكل 38: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية، 2014-2018م 48
شكل 39: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية، 2014-2018م 48
شكل 40: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي للمملكة العربية السعودية، 2014-2018م 49
شكل 41: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل نموه السنوي للمملكة العربية السعودية، 2014-2018م 50
شكل 42: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2010=100) للمملكة العربية السعودية، 2014-2018م 50
شكل 43: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2010=100) للمملكة العربية السعودية، 2014-2018م 51
شكل 44: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) للمملكة العربية السعودية، 2014-2018م 51
شكل 45: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لسلطنة عمان، 2014-2018م 54
شكل 46: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسلطنة عمان، 2014-2018م 54
شكل 47: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسلطنة عمان، 2014-2018م 55
شكل 48: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسلطنة عمان، 2014-2018م 56
شكل 49: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لسلطنة عمان، 2014-2018م 57
شكل 50: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل نموه السنوي لسلطنة عمان، 2014-2018م 57
شكل 51: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2010=100) لسلطنة عمان، 2014-2018م 58
شكل 52: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2010=100) لسلطنة عمان، 2014-2018م 58
شكل 53: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لسلطنة عمان، 2014-2018م 59
شكل 54: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة قطر، 2014-2018م 62
شكل 55: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة قطر، 2014-2018م 62

شكل 56: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة قطر، 2014-2018م 63
شكل 57: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة قطر، 2014-2018م 64
شكل 58: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة قطر، 2014-2018م 65
شكل 59: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2014=100) ومعدل نموه السنوي لدولة قطر، 2014-2018م 65
شكل 60: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2014=100) لدولة قطر، 2014-2018م 66
شكل 61: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2014=100) لدولة قطر، 2014-2018م 66
شكل 62: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2014=100) لدولة قطر، 2014-2018م 67
شكل 63: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة الكويت، 2014-2018م 70
شكل 64: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت، 2012- 70
شكل 65: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت، 2014-2018م 71
شكل 66: مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت، 2014-2018م 72
شكل 67: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة الكويت، 2014-2018م 73
شكل 68: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل نموه السنوي لدولة الكويت، 2014-2018م 73
شكل 69: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الكويت، 2014-2018م 74
شكل 70: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الكويت، 2014-2018م 74
شكل 71: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الكويت، 2014-2018م 75
شكل 72: معدل النمو السنوي السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون، 2014-2018م 77
شكل 73: المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون حسب دول المجلس (%)، 2018م 78
شكل 74: المساهمة النسبية بالنقاط المئوية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب دول المجلس، 2014-2018م 79
شكل 75: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، 2014-2018م 81

مقدمة

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يصدر العدد الخامس من تقرير الحسابات القومية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2018م، الذي يوفر صورة شاملة ومترابطة لمستخدمي البيانات حول الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون، من خلال بيانات تفصيلية لأهم مؤشرات الحسابات القومية. ويعرض هذا التقرير عددًا من الجداول والأشكال البيانية لتلك المؤشرات على مستوى مجلس التعاون كتكتل اقتصادي وعلى مستوى الدول الأعضاء مع مقارنة أبرز مؤشرات الحسابات القومية بين دول مجلس التعاون في عام 2018م.

وتبرز أهمية الحسابات القومية باعتبارها رافدًا للبيانات اللازمة لدراسة هيكل الاقتصاد وتطوره على المدى البعيد، حيث لا يمكن تحليل التغيرات الهيكلية إلا في الإطار الذي توفره الحسابات القومية، فهي تعكس نمو طاقة الإنتاج أو القدرة الإنتاجية سواء على مستوى القطاعات الاقتصادية أو الاقتصاد ككل، كما تعكس النمو في الاستهلاك والاستثمار. إضافة إلى كونها مصدر أساسي لصناع القرار والباحثين والمهتمين بالمعرفة الإحصائية المعتمدة التي تساعد في التخطيط وبناء نماذج الاقتصاد الكلي والبحث.

وتعتبر إحصاءات الحسابات القومية من أهم المجالات الإحصائية التي حظيت باهتمام كبير في المركز الإحصائي الخليجي، وذلك من خلال الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك (2015-2020م) وبرامج العمل للمركز، حيث اعتمدت الأهداف الإحصائية الخاصة بهذا المشروع بالتنسيق بين المركز الإحصائي الخليجي ومراكز الإحصاء الوطنية في الدول الأعضاء في مجلس التعاون.

إضافة إلى توفر هذه النسخة ورقيًا، فإنها كذلك متاحة باللغتين العربية والإنجليزية إلكترونيا بصيغة PDF في الموقع الإلكتروني للمركز الإحصائي الخليجي من خلال الرابط التالي www.gccstat.org/ar/ . و كذلك يمكن الحصول على المزيد من البيانات التفصيلية الخاصة بالحسابات القومية من خلال بوابة بيانات المركز الإحصائي الخليجي على الرابط التالي http://dp.gccstat.org/ar/.

ويتقدم المركز الإحصائي الخليجي بجزيل الشكر لجميع مراكز الإحصاء الوطنية في الدول الأعضاء لتوفيرها البيانات المطلوبة لإصدار هذه التقرير، متمنيًا أن يكون هذا الاصدار بمثابة مصدرٍ شاملٍ لمستخدمي البيانات، سواءً المخططين أو أصحاب القرار أو المحللين والدارسين في هذا المجال، مؤكدًا ترحيبه المستمر بأية مقترحات لتطوير وتحسين الإصدارات القادمة.

المركز الإحصائي لدول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية

التعاريف والمصطلحات

الناتج المحلي الإجمالي

يقاس الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج بحساب مجموع القيمة المضافة الإجمالية لجميع الوحدات التنظيمية المقيمة التي تقوم بالإنتاج، مضاف إليها أية ضرائب ناقصًا أية إعانات على المنتجات غير المتضمنة في قيمة الإنتاج، ويجب ملاحظة أن مصطلح القيمة المضافة يتعلق بوحدة تنظيمية أو قطاع تنظيمي، أما مصطلح الناتج المحلي الإجمالي فهو يتعلق بجميع الوحدات الإنتاجية المقيمة بالدولة والقيمة المضافة لأي وحدة تنظيمية.

ويقاس من زاوية الإنفاق على أنه مجموع النفقات النهائية بأسعار المشترين بما في ذلك الصادرات من السلع والخدمات بقيمة فوب مطروحًا منها مجموع المستوردات مقيمة بأسعار التسليم على البواخر بسعر فوب (الإنفاق الاستهلاكي النهائي مضافًا إليه الإنفاق على التكوين الرأسمالي بالإضافة إلى صافي الصادرات من السلع والخدمات).

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

هو قيمة ما تم انتاجه من سلع نهائية وخدمات خلال سنة المقارنة مقومة بأسعار سنة الأساس (أسعار ثابتة) ويعرف بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

هو قيمة ما تم انتاجه من سلع نهائية وخدمات خلال سنة الإبلاغ مقومة بأسعار تلك السنة. ويعرف بالناتج المحلي الإجمالي الإسمي.

المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي

يعكس هذا المؤشر التغيرات في الأسعار مقارنة بسنة مرجعية (سنة الأساس) بالنسبة لجميع فئات الطلب النهائي من استهلاك حكومي وخاص وتكوين رأس المال والتجارة الدولية، ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مضروبًا في مائة.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

هو عبارة عن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويستخرج بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان في منتصف العام.

قطاع الحكومة العامة

ويشمل كافة الوحدات الحكومية على جميع مستوياتها وهي وحدات قانونية تنشأ بالطرق السياسية وتمارس سلطات تشريعية أو تنفيذية أو قضائية في منطقة معينة والوظيفة الأساسية لهذه الوحدات هي القيام بمسؤولية تقديم السلع والخدمات للمجتمع بالمجان أو بسعر رمزي.

قطاع الأسر المعيشية

تعتبر الأسرة بمثابة الوحدة التنظيمية لهذا القطاع وتعرف الأسرة على أنها مجموعة من الأفراد يشتركون في معيشة واحدة ويساهمون معًا من دخولهم أو ثرواتهم في تغطية تكاليف المعيشية ويستهلكون بعض السلع والخدمات بصورة جماعية مثل السكن والطعام.

قطاع الهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم الأسر المعيشية

هي وحدات قانونية أو اجتماعية تنشأ لغرض إنتاج السلع والخدمات لتقديمها إلى الأسر المعيشية بسعر رمزي أو بدون سعر، ولا تستهدف تحقيق ربح من وراء ذلك، وهي تمثل قطاع مستقل كالهيئات أو الشركات التي لا تهدف للربح و لا تدار بواسطة الحكومة. وتتضمن الأحزاب السياسية والجمعيات الدينية وجمعيات المستهلكين والنوادي والجمعيات الترفيهية والثقافية ومؤسسات الصداقة والمحبة والمنظمات التي تقدم معونات أو مساعدات عن طريق التحويلات النقدية والعينية الاختيارية.

الإنفاق على الاستهلاك النهائي

وهو عبارة عما تنفقه كل من الأسر المعيشية المقيمة والهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية والحكومة العامة على الاستهلاك النهائي بما في ذلك الإنفاق المحتسب على الخدمات والسلع الاستهلاكية.

إجمالي التكوين الرأسمالي

يقاس إجمالي التكوين الرأسمالي بمجموع قيم إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت والتغير في المخزون واحتياز النفائس مخصومًا منه التخلص منها.

إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت

وهو عبارة عن إنفاق المنتجين المقيمين خلال الفترة المحاسبية على الإضافات الرأسمالية (الأصول الثابتة) سواء كانت مشتراة أو منتجة ذاتيًا مطروحًا منها صافي المبيعات من الأصول المستعملة والخردة.

التغير في المخزون

هو عبارة عن الفرق في قيمة المخزون من المواد الأولية والبضائع التامة وغير التامة الصنع في بداية العام ونهايته.

الصادرات من السلع والخدمات

عبارة عن قيمة البضائع والخدمات المقدمة بواسطة المنتجين المقيمين بالدولة إلى غير المقيمين. وهي البضائع الخارجة عبر الحدود الجمركية للدولة شاملة المشتريات المباشرة للهيئات غير المقيمة داخل الدولة.

الواردات من السلع والخدمات

قيمة البضائع التي آلت ملكيتها من غير المقيمين إلى المقيمين بالدولة وكذلك الخدمات المقدمة من المنتجين غير المقيمين إلى المقيمين بالدولة.

الضرائب على المنتجات

إن الضريبة على منتج ما هي ضريبة تدفع حسب وحدة السلعة أو الخدمة. ويمكن أن تكون الضريبة مبلغًا محددًا لكل وحدة كمية من السلعة أو الخدمة (تقاس الوحدات الكمية إما بوحدات محددة أو بمتغيرات مادية متواصلة كالحجم أو الوزن أو القوة أو المساحة أو الوقت... إلخ).

الإعانات على المنتجات

هي إعانة تدفع على كل وحدة من السلع والخدمات المنتجة. وقد تكون الإعانة مبلغًا معينًا لكل وحدة كمية من السلعة أو الخدمة، أو قد تحسب على أساس القيمة كنسبة مئوية معينة من سعر وحدة السلعة أو الخدمة. وقد تحسب الإعانة أيضًا بوصفها الفرق بين سعر محدد مستهدف وبين سعر السوق الذي يدفعه المشتري فعلًا. وفي العادة تصبح الإعانة على المنتجات مستحقة حين تنتج السلعة أو الخدمة أو تباع أو تستورد، ولكنها قد تصبح مستحقة في ظروف أخرى.

إجمالي الدخل القومي

يقاس إجمالي الدخل القومي على أنه الناتج المحلي الإجمالي مخصومًا منه الدخول الأولية التي تدفع للوحدات غير المقيمة مضافًا إليه الدخول الأولية المتلقاة من الوحدات غير المقيمة.

إجمالي الدخل القومي المتاح

يعد إجمالي الدخل القومي المتاح هو البند الموازن في حساب التوزيع الثانوي للدخل، ويحسب من ميزان الدخول الأولية لوحدة مؤسسية أو قطاع ما بجمع كل التحويلات الجارية، ما عدا التحويلات الاجتماعية العينية، التي تتلقاها تلك الوحدة أو ذلك القطاع. وطرح جميع التحويلات الجارية، ما عدا التحويلات الاجتماعية العينية، التي تدفعها تلك الوحدة أو ذلك القطاع.

إجمالي الادخار القومي

يقاس إجمالي الادخار القومي على أنه إجمالي الدخل القومي المتاحمطروحا منه الإنفاق على الاستهلاك النهائي.

التحويلات الجارية

تتكون هذه التحويلات من مختلف أنواع التحويلات الجارية التي يمكن أن تتم بين الوحدات المؤسسية المقيمة أو بين الوحدات المقيمة وغير المقيمة.

التحويلات الرأسمالية

تقيد التحويلات الرأسمالية المتلقاة أو المدفوعة في الجانب الأيسر من حساب رأس المال ويعرف التحويل بأنه معاملة تقدم فيها وحدة مؤسسية تحويلاً إما رأسماليًا نقديًا في شكل دفعات نقدية أو تحويلًا رأسماليًا عينيًا إلى وحدة أخرى دون أي مقابل.

معدل النمو السنوي

يتم حساب هذا المؤشر لبيان التغير في بيان معين خلال فترة زمنية محددة، ويتم حسابه كالتالي:

$$\text{معدل النمو السنوي للبيان} = \frac{\text{قيمة البيان في السنة الحالية} - \text{قيمة البيان في السنة السابقة}}{\text{قيمة البيان في السنة السابقة}} \times 100$$

المساهمة النسبية بالنسبة المئوية

يتم حساب هذا المؤشر لبيان الأهمية النسبية للبيان الفرعي من البيان الإجمالي في فترة زمنية واحدة. ويتم حسابه كالتالي:

$$\text{المساهمة النسبية بالنسبة المئوية للبيان} = \frac{\text{قيمة البيان الفرعي في السنة الحالية}}{\text{قيمة البيان الإجمالي في السنة الحالية}} \times 100$$

المساهمة النسبية بالنقاط المئوية

يتم حساب هذا المؤشر لبيان الأهمية النسبية للبيانات الفرعية من البيان الإجمالي المقاس كنسبة مئوية، ويتم حسابه كالتالي:

$$\text{المساهمة النسبية بالنقاط المئوية للبيان} = \frac{\text{قيمة البيان الفرعي في السنة الحالية} - \text{قيمة البيان الفرعي في السنة السابقة}}{\text{قيمة البيان الإجمالي في السنة السابقة}} \times 100$$

المنهجية المستخدمة في إعداد تقرير الحسابات القومية لدول مجلس التعاون

مصدر البيانات

تعتبر المراكز والأجهزة الإحصائية الوطنية بدول مجلس التعاون المصدر الرسمي لبيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تمثل بدورها حلقة الوصل بين المركز ومنتجي البيانات من الجهات والهيئات الحكومية والبنوك المركزية التابعة لكل دولة، حيث تتولى تلك المراكز والأجهزة الإحصائية الوطنية عملية جمع ومعالجة ونشر الإحصاءات الرسمية من مصادرها (المسوح، والتعدادات، والسجلات الإدارية المتوفرة لدى الوزارات والوحدات الحكومية).

تجميع بيانات الحسابات القومية بالأسعار الجارية

يتم تجميع البيانات المتعلقة بالحسابات القومية من الأجهزة الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء، حيث تنشر بيانات الحسابات القومية بالعملة المحلية لكل دولة من دول مجلس التعاون، ومن ثم يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف الرسمية إلى الدولار الأمريكي، وتعتمد غالبية دول مجلس التعاون (عدا دولة الكويت) نظام سعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي، أما بالنسبة لسعر الصرف المتغير في دولة الكويت فيتم اعتماد المتوسط السنوي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي، وبهذه الطريقة يتم إعداد ونشر بيانات الحسابات القومية بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي على مستوى مجلس التعاون حيث يصبح التجميع ممكنًا.

تجميع بيانات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة (100=2010)

بالنسبة لتقديرات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة، فالجدير بالذكر أن جميع دول مجلس التعاون تعد الحسابات القومية باعتماد سنة 2010م كسنة أساس للتقديرات بالأسعار الثابتة باستثناء دولة قطر التي تعتمد سنة 2013م كسنة أساس، ووفقًا للبيانات المتوفرة يتم تحويل البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي ومكوناته إلى أساس 2010م كسنة مرجعية لغايات التجميع على مستوى مجلس التعاون مع ملاحظة أن استخدام هذه الطريقة لا يغير من معدلات النمو بالأسعار الثابتة للبيانات التي لا تعتمد سنة 2010م كسنة أساس.

1. الحسابات القومية على مستوى مجلس التعاون

1.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون لعام 2018م

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) لمجلس التعاون ما مقداره 1,508.3مليار دولار أمريكي، محققًا نموًا بنسبة 2.0% عما قيمته 1,478.2مليار دولار أمريكي في عام 2017م (جدول 1). وشهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعًا كبيرًا بما نسبته 13.0% ليصل إلى 1,649.7مليار دولار أمريكي في عام 2018م، مقارنة بنسبة نمو سنوي بلغت 7.3% في عام 2017م.

وبحسب مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد بلغت قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي 433.1 مليار دولار أمريكي في عام 2018م، مرتفعًا بذلك بمعدل 0.8% عما قيمته 429.9 مليار دولار أمريكي في عام 2017م.

وبلغ إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية ما يقارب 1,666.6 مليار دولار أمريكي في عام 2018م، مقارنة بما قيمته 1,487.2 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، فيما بلغت قيمة الدخل القومي المتاح 1,536.3مليار دولار أمريكي في عام 2018م، مقارنة بـ 1,364.7 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، وبلغت قيمة الادخار القومي 599.8 مليار دولار أمريكي في عام 2018م، مقارنة بما قيمته 499.2 مليار دولار أمريكي في عام 2017م.

وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مستوى مجلس التعاون 29.5 ألف دولار أمريكي في عام 2018م، مقارنة بما قيمته 26.6 ألف دولار أمريكي في عام 2017م.

جدول 1: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون 2017-2018م

البيان	2017م	2018م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	**1,478.2**	**1,508.3**
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	-0.4	2.0
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**1,460.0**	**1,649.7**
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	7.3	13.0
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**429.8**	**433.1**
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	1,487.2	1,666.6
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**1,364.7**	**1,536.3**
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	499.2	599.8
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)	**26,579.1**	**29,456.7**

*سنة الأساس 100=2010
المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

1.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون، 2014-2018م

1.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

حافظ الناتج المحلي الإجمالي على مستوى مجلس التعاون على اتجاه النمو المتحقق في عام 2017م والبالغ 7.3% ولكن بنسبة أكبر وصلت إلى 13.0%. حيث وصل إلى ما قيمته 1,649.7مليار دولار أمريكي في عام 2018م مقابل ما قيمته 1,460.0مليار دولار أمريكي في عام 2017م (شكل 1). وقد جاء هذا النمو مدفوعًا بالنمو الذي شهده القطاع النفطي (أنشطة استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) والذي بلغ 34.1% في عام 2018م وذلك نتيجة ارتفاعِ السعر العالمي للنفط الخام من 52.8 دولار أمريكي للبرميل في عام 2017م إلى 68.3 دولار أمريكي في عام 2018م (شكل 2).

شكل 1: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لمجلس التعاون، 2014-2018م

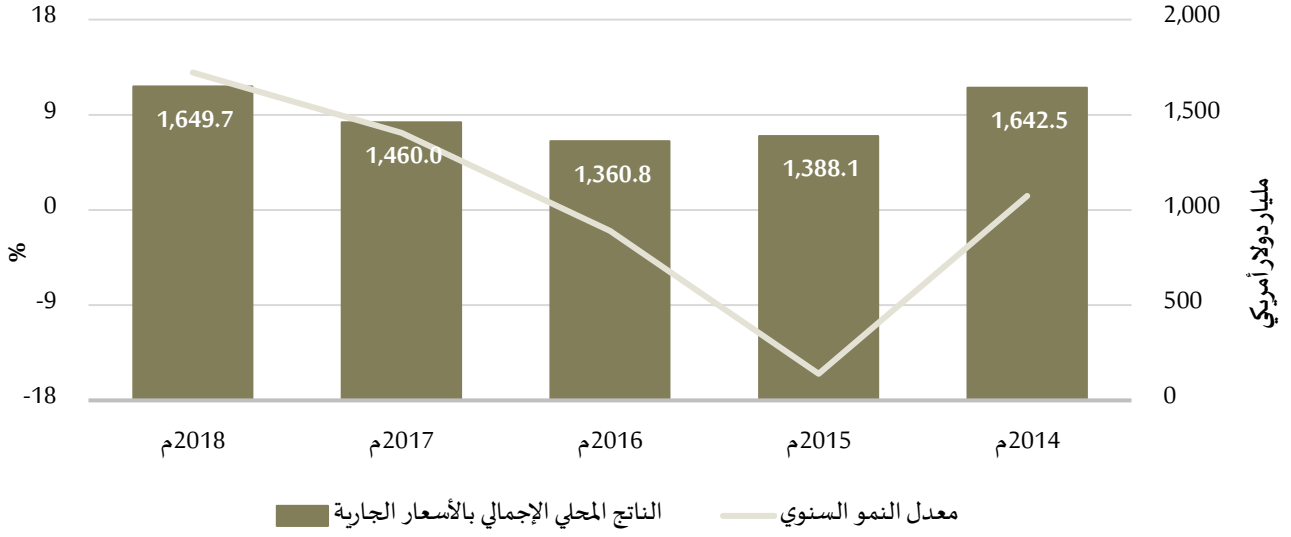

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

شكل 2 : معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والقطاعين النفطي وغير النفطي لمجلس التعاون ومتوسط سعر النفط الخام، 2014-2018م

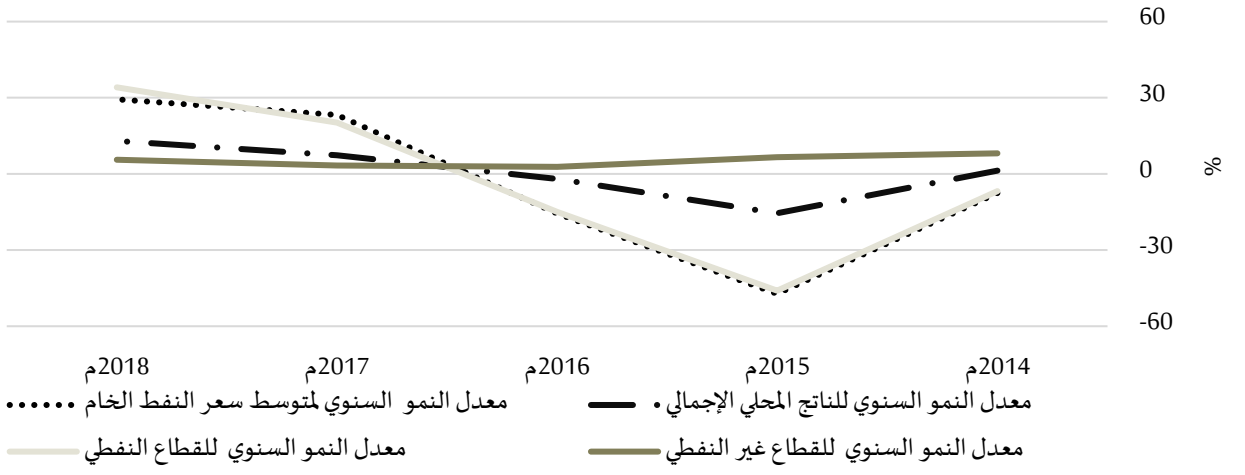

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م، صندوق النقد الدولي، مارس 2020م

ولا تزال أنشطة القطاع النفطي المساهم الأول في هيكل الاقتصاد الخليجي حيث بلغت نسبة مساهمتها 30.9% في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2018م وبقيمةٍ بلغت 510.2 مليار دولار أمريكي مقارنةً بنسبة مساهمة بلغت 26.1% في عام 2017م وبقيمةٍ وصلت إلى 380.5 مليار دولار أمريكي (شكل 2، جدول 2).

شكل 3: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2014-2018م

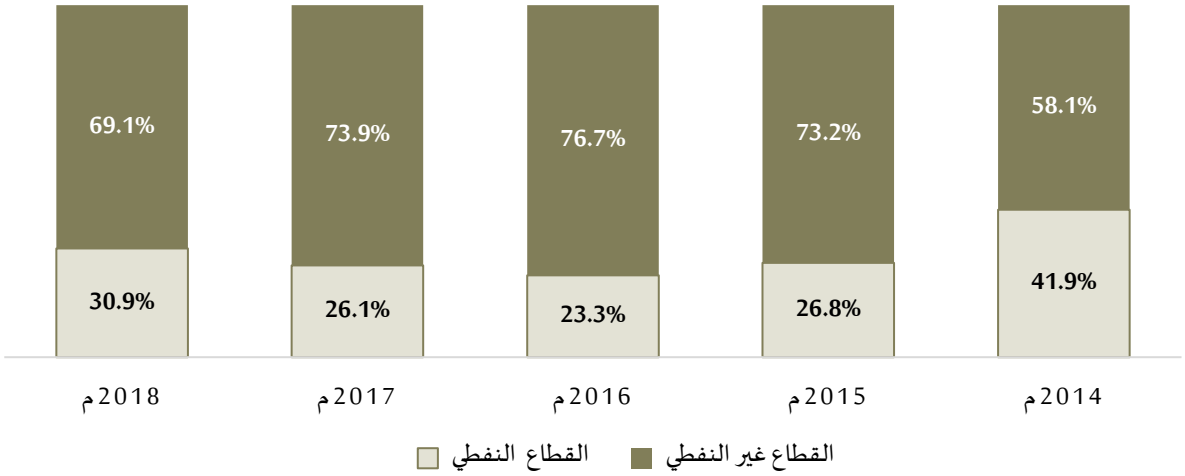

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

جدول 2: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي ومعدل النمو السنوي والمساهمة النسبية لمجلس التعاون، 2014-2018م

البيان	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
القيمة المضافة للقطاع النفطي* (مليار دولار أمريكي)	**688.7**	**372.0**	**316.4**	**380.5**	**510.2**
معدل النمو السنوي (%)	-6.7	-46.0	-14.9	20.2	34.1
المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	41.9	26.8	23.3	26.1	30.9
القيمة المضافة للقطاع غير النفطي (مليار دولار أمريكي)	**953.8**	**1,016.1**	**1,044.4**	**1,079.5**	**1,139.4**
معدل النمو السنوي (%)	8.1	6.5	2.8	3.4	5.6
المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	58.1	73.2	76.7	73.9	69.1
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**1,642.5**	**1,388.1**	**1,360.8**	**1,460.0**	**1,649.7**
معدل النمو السنوي (%)	1.3	-15.5	-2.0	7.3	13.0

*القطاع النفطي: يشمل استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وعلى مستوى أهم الأنشطة الاقتصادية للقطاع غير النفطي، فقد ساهمت أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية بما نسبته 15.3% في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون لعام 2018م حيث تعتبر هذه الأنشطة الأكبر مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي بعد أنشطة القطاع النفطي، وقد بلغت قيمتها المضافة ما يقارب 251.6 مليار دولار أمريكي وبمعدل نمو 3.4% مقارنةً بعام 2017م (شكل 4، شكل 5). وحلت أنشطة الإدارة العامة والدفاع ثالثًا من حيث المساهمة، لتساهم بما نسبته 13.1% في الناتج المحلي الإجمالي، مُحققةً نموا بنسبة 9.9%، حيث ارتفعت القيمة المضافة لهذا النشاط من 196.6 مليار دولار أمريكي في

عام 2017م لتصل إلى 216.2 مليار دولار أمريكي في عام 2018م. كما ساهمت كل من أنشطة الصناعات التحويلية وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 10.9% و9.8% في عام 2018م على التوالي، كما حققت أنشطة الصناعات التحويلية أعلى معدل نمو سنوي بين أنشطة القطاع غير النفطي، حيث بلغ معدل نموها ما نسبته 11.8% لتصل قيمتها المضافة إلى 179.1 مليار دولار أمريكي مقارنةً مع ما قيمته 160.2 مليار دولار أمريكي في عام 2017م.

شكل 4: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2014 - 2018م

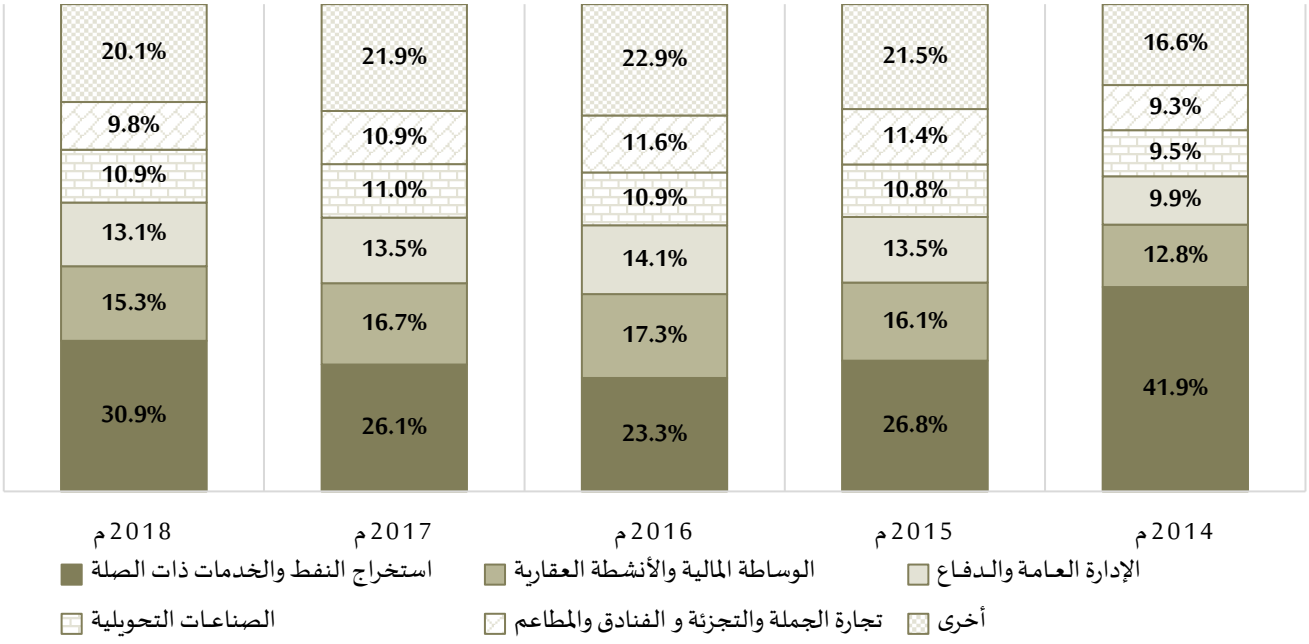

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

شكل5 : معدلات النمو السنوية لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2014 - 2018م

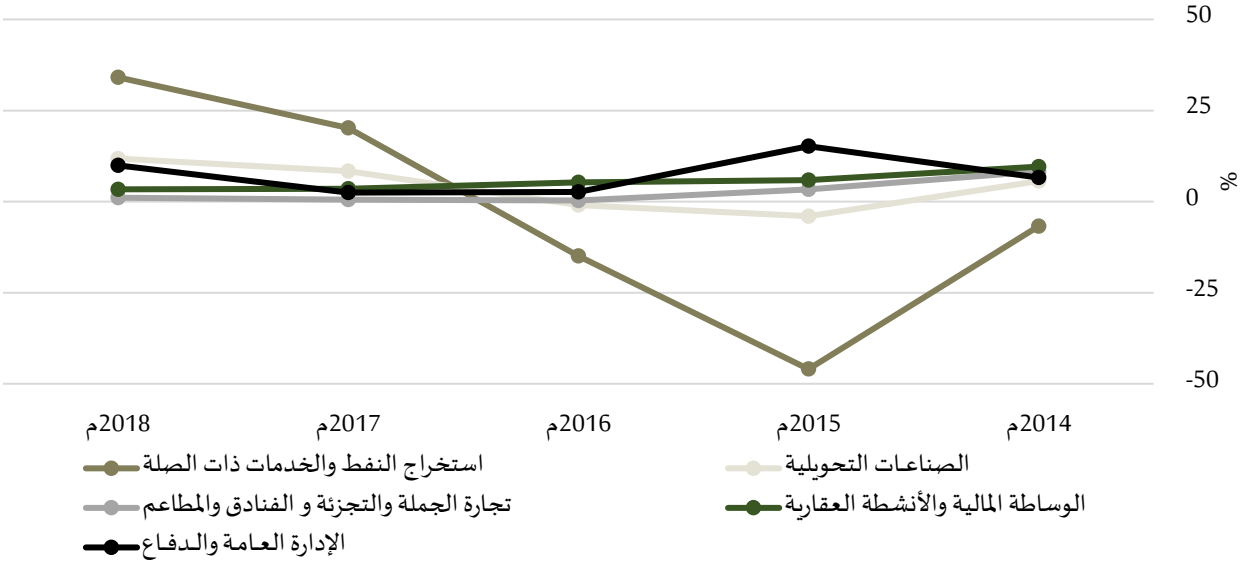

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

شهدت جميع قيم مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية معدلات نمو موجبة في عام 2018م. واستمر تصدر مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2018م لتصل إلى 58.3% محققةً نموا في قيمتها بنسبة بلغت 15.1% مقارنةً بعام 2017م، ويأتي هذا النمو متزامنًا مع النمو في أسعار النفط العالمية (شكل 6). وبالمقابل انخفضت المساهمة النسبية للواردات من السلع والخدمات بالقيمة المطلقة (حيث أن الواردات من السلع والخدمات تساهم سلبًا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي) لتصل إلى 41.3% في عام 2018م مقارنة بما نسبته 45.9% في عام 2017م.

ومثل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص ما نسبته 36.4% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2018م، حيث بلغت قيمته 599.7 مليار دولار أمريكي مقابل ما قيمته 561.0 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، وبمعدل نمو بلغ 6.9%، ويعد الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص هو المكون الوحيد للناتج المحلي الإجمالي الذي حافظ على النمو الإيجابي خلال الخمس سنوات الأخيرة. أما الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي فقد شكل ما نسبته 20.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018م وبنمو بلغ 10.6% مقارنةً بعام 2017م، ويأتي هذا النمو نتيجة للنمو الذي شهده الإنفاق الحكومي في عام 2018م، حيث نما هذا الانفاق بما نسبته 10.3% وبلغت قيمته ما يقارب 572.6 مليار دولار أمريكي مقارنة بما قيمته519.1 مليار دولار أمريكي في عام 2017م.

وفيما يتعلق بإجمالي التكوين الرأسمالي في عام 2018م فقد نما بنسبة 0.8%، ووصل إلى ما قيمته 433.1 مليار دولار أمريكي في عام 2018م مقارنة بما قيمته 429.8 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، وساهم إجمالي التكوين الرأسمالي بما نسبته 26.3% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون في عام 2018م.

شكل 6: المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون، 2014 - 2018م

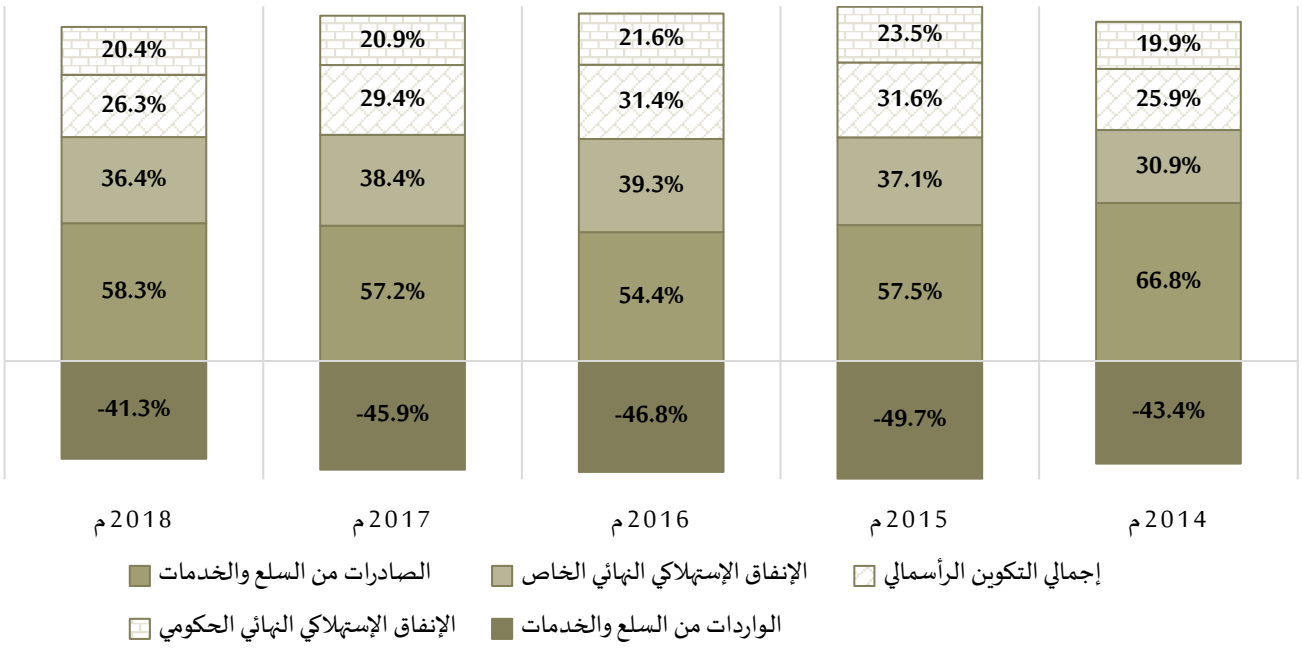

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار

سجل إجمالي الدخل القومي على مستوى مجلس التعاون ارتفاعًا بلغت نسبته 12.1% في عام 2018م، حيث وصل إلى ما قيمته 1,666.6 مليار دولار أمريكي، مقابل ما قيمته 1,487.2 مليار دولار أمريكي في عام 2017م (جدول 3). وانخفضت قيمة صافي التحويلات الجارية لتصل إلى -130.3 مليار دولار أمريكي في عام 2018م مقارنةً بـ-122.6 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، وبالتالي بلغت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح 1,536.3مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 1,364.7مليار دولار أمريكي في عام 2017م مرتفعًا بنسبة بلغت 12.6% عن عام 2017م. كما حقق إجمالي الادخار القومي نموا بلغت نسبته 20.2% في عام 2018م لتصل قيمته إلى 599.8 مليار دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 499.2 مليار دولار أمريكي في عام 2017م.

جدول 3: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لمجلس التعاون، 2014-2018م

البيان	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**1,642.5**	**1,388.1**	**1,360.8**	**1,460.0**	**1,649.7**
معدل النمو السنوي (%)	1.3	-15.5	-2.0	7.3	13.0
1. إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	**1,660.4**	**1,412.6**	**1,387.0**	**1,487.2**	**1,666.6**
معدل النمو السنوي (%)	1.6	-14.9	-1.8	7.2	12.1
2. صافي التحويلات الجارية (مليار دولار أمريكي)	**- 117.8**	**-130.0**	**-127.6**	**-122.6**	**- 130.3**
معدل النمو السنوي (%)	-7.9	-10.4	1.8	4.0	-6.3
3. إجمالي الدخل القومي المتاح (1+2) (مليار دولار أمريكي)	**1,542.6**	**1,282.5**	**1,259.3**	**1,364.7**	**1,536.3**
معدل النمو السنوي (%)	1.1	-16.9	-1.8	8.4	12.6
4. الإنفاق على الاستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	**834.4**	**840.7**	**829.6**	**865.4**	**936.5**
معدل النمو السنوي (%)	10.5	0.8	-1.3	4.3	8.2
5. إجمالي الادخار القومي (3-4) (مليار دولار أمريكي)	**708.2**	**441.8**	**429.7**	**499.2**	**599.8**
معدل النمو السنوي (%)	-8.0	-37.6	-2.7	16.2	20.2

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مستوى مجلس التعاون نموًا بما نسبته 10.8% في عام 2018م ليصل إلى ما قيمته 29,456.7 دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 26,579.1 دولار أمريكي في عام 2017م (شكل 7).

شكل 7: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لمجلس التعاون، 2014-2018م

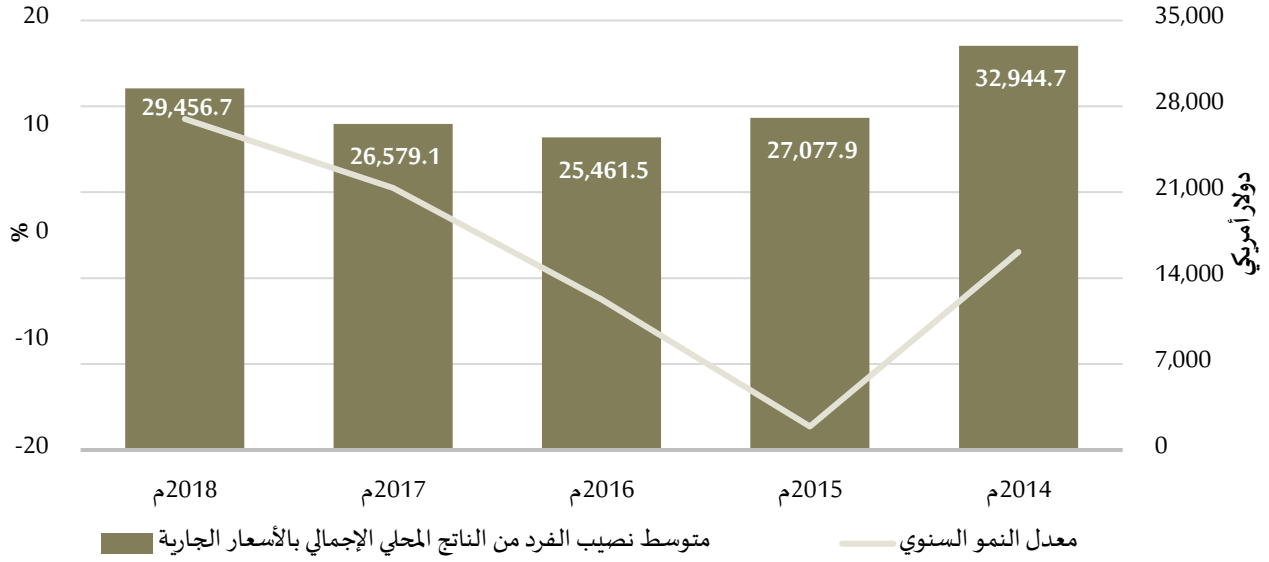

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

1.2.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010)

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

تعتبر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة هي أساس عملية التحليل الاقتصادي، حيث أنها تعكس النمو الحقيقي في الاقتصاد وذلك بالاهتمام بالكميات الفعلية للإنتاج وباستبعاد أثر ارتفاع الأسعار. وفي هذا الجانب، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدل 2.0% في عام 2018م مقارنة بالتراجع الطفيف الذي شهده في عام 2017م والمقدر بنسبة 0.4%، حيث وصلت قيمته إلى 1,508.3 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 1,478.2 مليار دولار أمريكي في عام 2017م (شكل 8).

شكل 8: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ومعدل نموه السنوي لمجلس التعاون، 2014-2018م

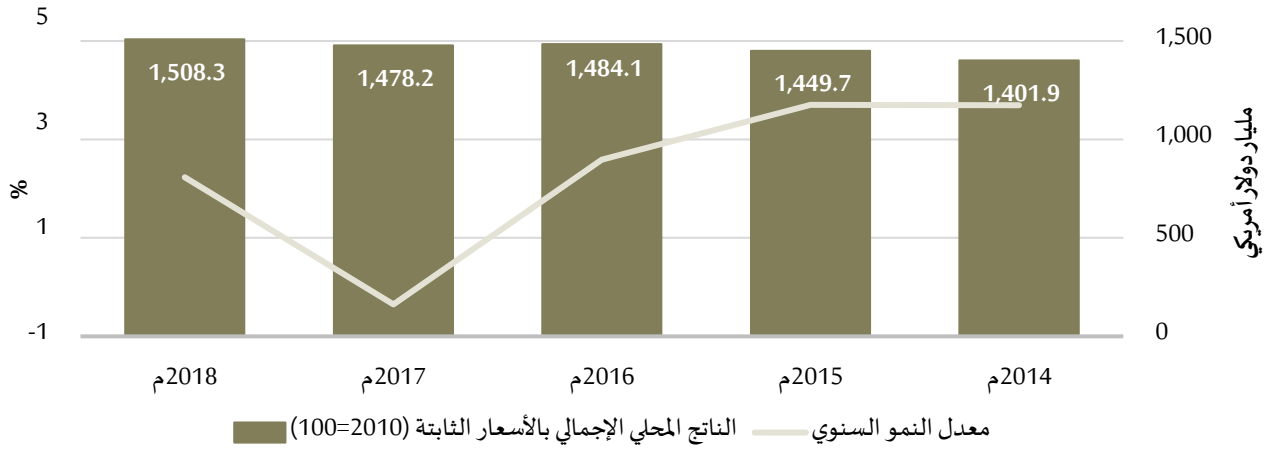

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وشهدت القيمة المضافة للقطاع النفطي (أنشطة استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) بالأسعار الثابتة على مستوى مجلس التعاون نموًا بمعدل 2.6% في عام 2018م بعد التراجع الذي بلغت نسبته 3.8% في عام 2017م، لتصل قيمتها إلى 575.6

مليار دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 560.9 مليار دولار أمريكي في عام 2017م (جدول 4). وكذلك شهدت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة نموًا بلغت نسبته 1.7% في عام 2018م لتصل إلى ما قيمته 932.6 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 917.3 مليار دولار أمريكي في عام 2017م.

جدول 4: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) ومعدل نموه السنوي لمجلس التعاون حسب القطاعين النفطي وغير النفطي، 2014-2018م

البيان	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
القيمة المضافة للقطاع النفطي* (مليار دولار أمريكي)	**557.6**	**570.8**	**583.1**	**560.9**	**575.6**
معدل النمو السنوي (%)	0.1	2.4	2.1	-3.8	2.6
المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	39.8	39.4	39.3	37.9	38.2
القيمة المضافة للقطاع غير النفطي (مليار دولار أمريكي)	**844.4**	**878.9**	**901.0**	**917.3**	**932.6**
معدل النمو السنوي (%)	5.7	4.1	2.5	1.8	1.7
المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	60.2	60.6	60.7	62.1	61.8
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة** (مليار دولار أمريكي)	**1,401.9**	**1,449.7**	**1,484.1**	**1,478.2**	**1,508.3**
معدل النمو السنوي (%)	3.4	3.4	2.4	-0.4	2.0

*القطاع النفطي: يشمل استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة
**سنة الأساس 2010=100
المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

ولا يزال هيكل الاقتصاد الخليجي متشابهًا خلال الخمس سنوات الأخيرة، حيث أن كل من أنشطة القطاع النفطي وأنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية وأنشطة الصناعات التحويلية وأنشطة الإدارة العامة والدفاع وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة والفنادق أكثر الأنشطة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، حيث ساهمت بما نسبته 82.1% في عام 2018م (شكل 9). وحققت جميع هذه الأنشطة معدلات نمو إيجابية، حيث نمت أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية بنسبة بلغت 2.5% وأنشطة الصناعات التحويلية بنسبة 2.4% وأ وأنشطة الإدارة العامة والدفاع بنسبة 1.9% وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة والفنادق بنسبة 0.9% في عام 2018م (شكل 10).

شكل 9 : المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لمجلس التعاون، 2014 - 2018م

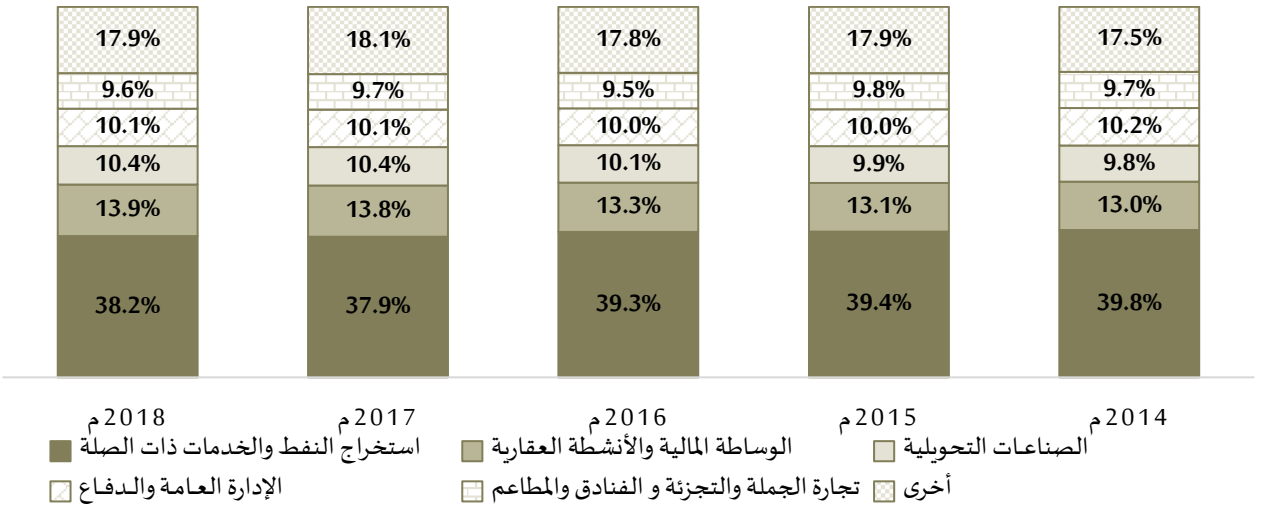

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

شكل 10: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=2010) لمجلس التعاون، 2014-2018م

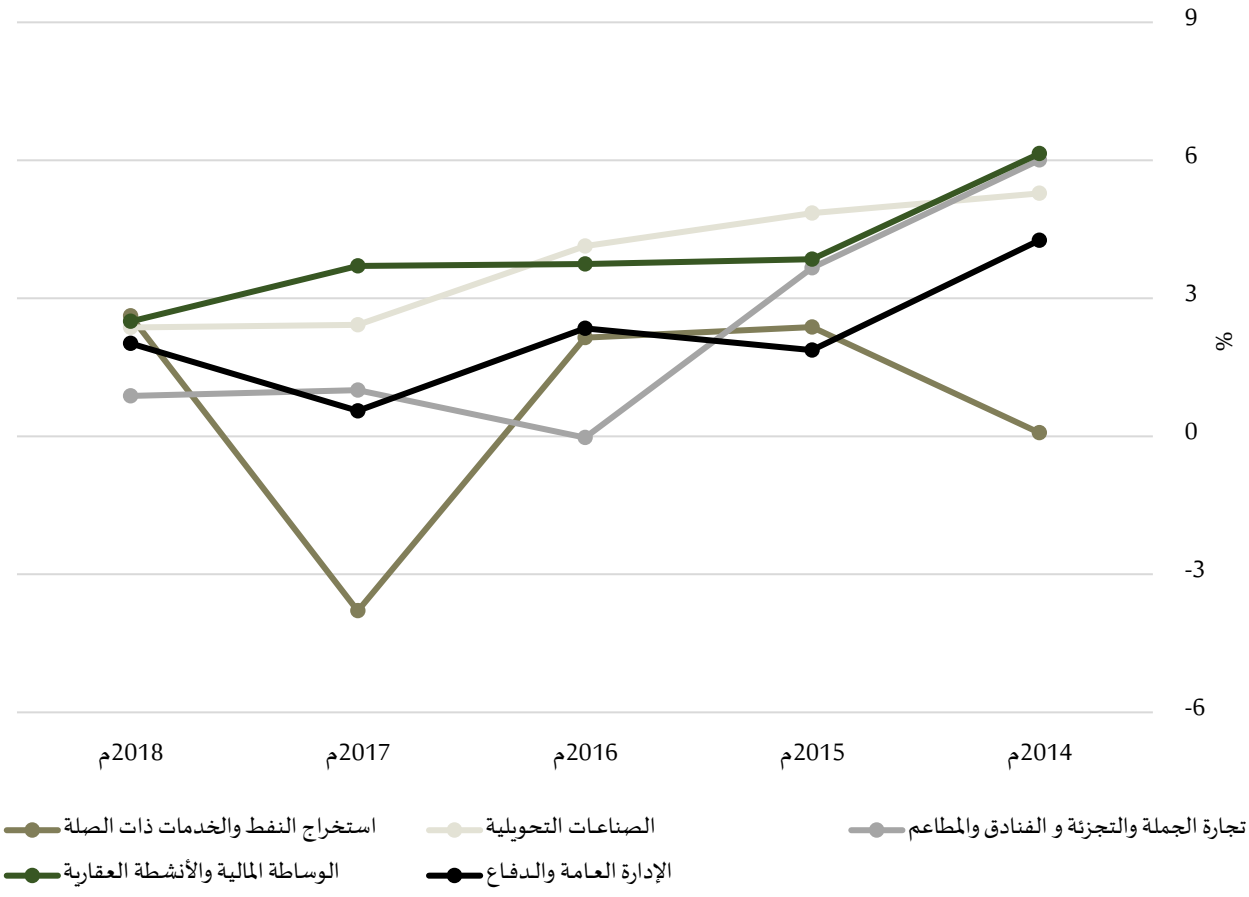

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

ارتفع المخفض الضمني السعري للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى مستوى 109.4 في عام 2018م (شكل 11). والجدير بالذكر أن المخفض الضمني السعري للناتج المحلي الإجمالي قد تراجع بشكل ملحوظ خلال الفترة 2015-2017م، حيث انخفض من مستوى 117.2في عام 2014م ليصل إلى 98.8 في عام 2017م. ويعكس هذا التراجع التغيرات السعرية في أسعار السلع والخدمات، خصوصا تلك المتعلقة بشكل أساسي بانخفاض أسعار النفط، حيث شهد المخفض الضمني للقطاع النفطي تراجعًا كبيرًا في مستوياته منذ عام 2014م حتى بلغ أدنى مستوياته خلال الخمس سنوات الأخيرة في عام 2016م حيث وصلت قيمة المخفض الضمني للقطاع النفطي ما يقارب 54.3 وهذا يشير إلى أن أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية في عام 2016م قد تراجعت عن عام 2010م (سنة الأساس) بما مقداره 45.7%، إلا أن المخفض الضمني للقطاع النفطي قد شهد ارتفاعا في مستواه ليصل إلى ما يقارب 88.6 في عام 2018م وهذا يعكس ضمنيًا تحسنًا في أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية (شكل 12). وبلغ المخفض الضمني للقطاع غير النفطي ما مقداره 122.2 في عام 2018م مقارنة بـ 117.7 في عام 2017م، وهذا يشير عمومًا إلى ارتفاع أسعار السلع و الخدمات غير النفطية (شكل 13).

شكل 11: الناتج المحلي الإجمالي والمخفض الضمني السعري بالأسعار الجارية والثابتة (100=2010) لمجلس التعاون، 2014-2018م

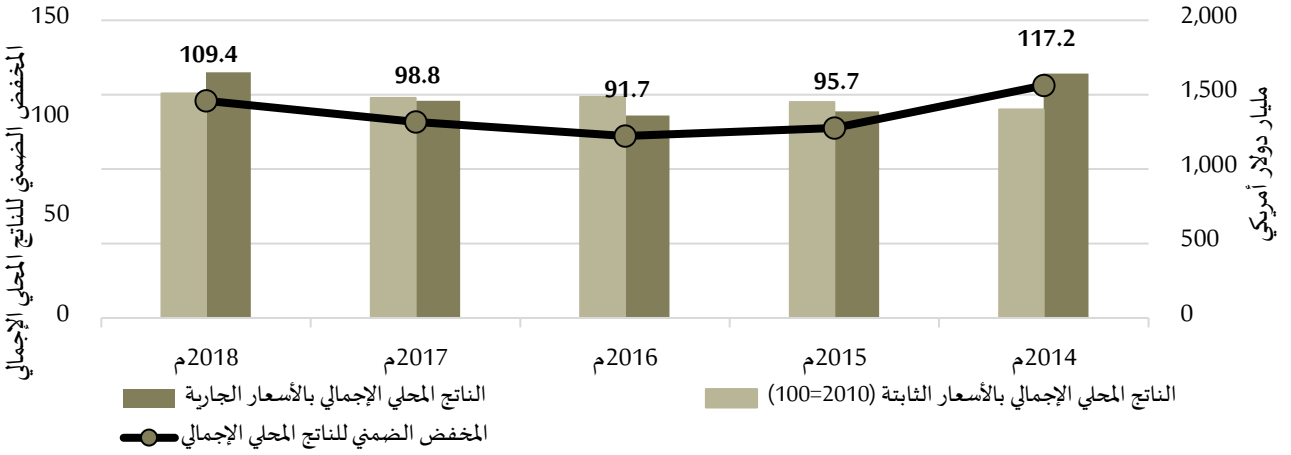

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

شكل12: القيمة المضافة والمخفض الضمني السعري للقطاع النفطي بالأسعار الجارية والثابتة (100=2010) لمجلس التعاون، 2014-2018م

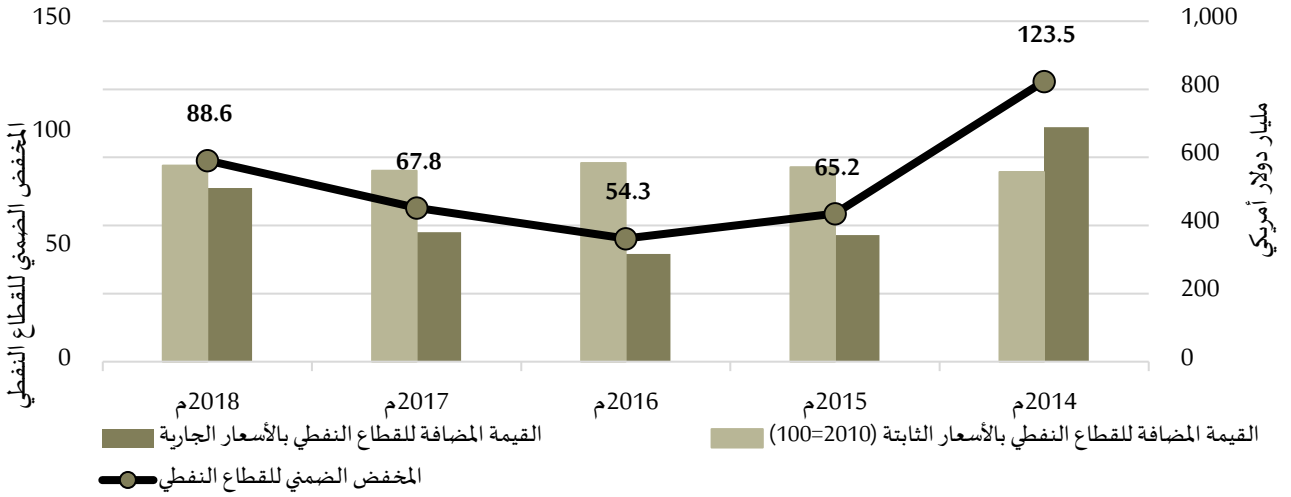

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

شكل 13: القيمة المضافة للقطاع غير النفطي والمخفض الضمني السعري بالأسعار الجارية والثابتة (100=2010) لمجلس التعاون، 2014-2018م

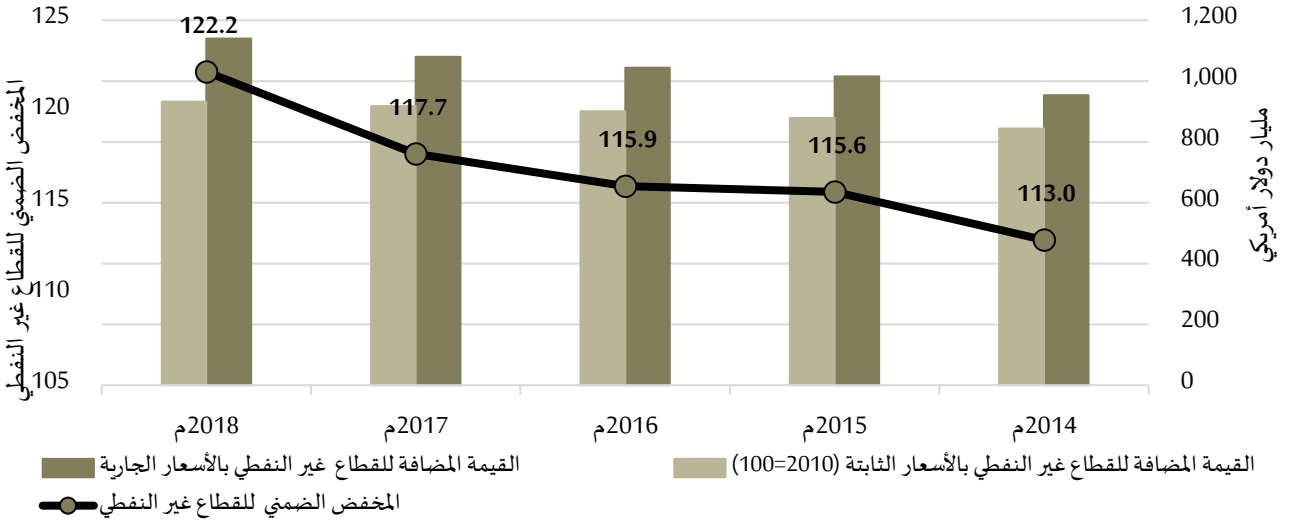

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

بقيت مكونات الإنفاق محافظةً على نفس مستوياتها تقريبًا من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الخمس سنوات الأخيرة بحيث لا تزال الصادرات من السلع والخدمات تساهم بما قيمته 64.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018م، حيث بلغت قيمتها 967.3 مليار دولار أمريكي محققة نموًّا بنسبة 1.6% عما قيمته 951.8 مليار دولار أمريكي في عام 2017م (شكل 14، شكل 15). وساهمت الواردات من السلع والخدمات بما نسبته 40.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018م، حيث بلغت قيمتها 615.6 مليار دولار أمريكي محققة نموًّا بنسبة 1.9% عما قيمته 604.1 مليار دولار أمريكي في عام 2017م.

وساهم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بما نسبته 32.6% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2018م حيث بلغت قيمته 491.6 مليار دولار أمريكي، مقابل ما قيمته 473.8 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، بمعدل نمو بلغ 3.8%. أما الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي فقد شكل ما نسبته 18.3% من الناتج المحلي الإجمـالي بالأسعار الثابتة في عام 2018م وبنمو بلغ 6.9% مقارنة بعام 2017م.

وفيما يتعلق بإجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الثابتة، فقد استمر اتجاهه بالتراجع خلال الثلاثة سنوات الأخيرة، وانخفض بمعدل 0.7% في عام 2018م، ووصل إلى ما قيمته 399.5 مليار دولار أمريكي، مقابل ما قيمته 402.2 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، ويمثل إجمالي التكوين الرأسمالي ما نسبته 26.5% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لمجلس التعاون في عام 2018م.

شكل 14: المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لمجلس التعاون، 2014 - 2018م

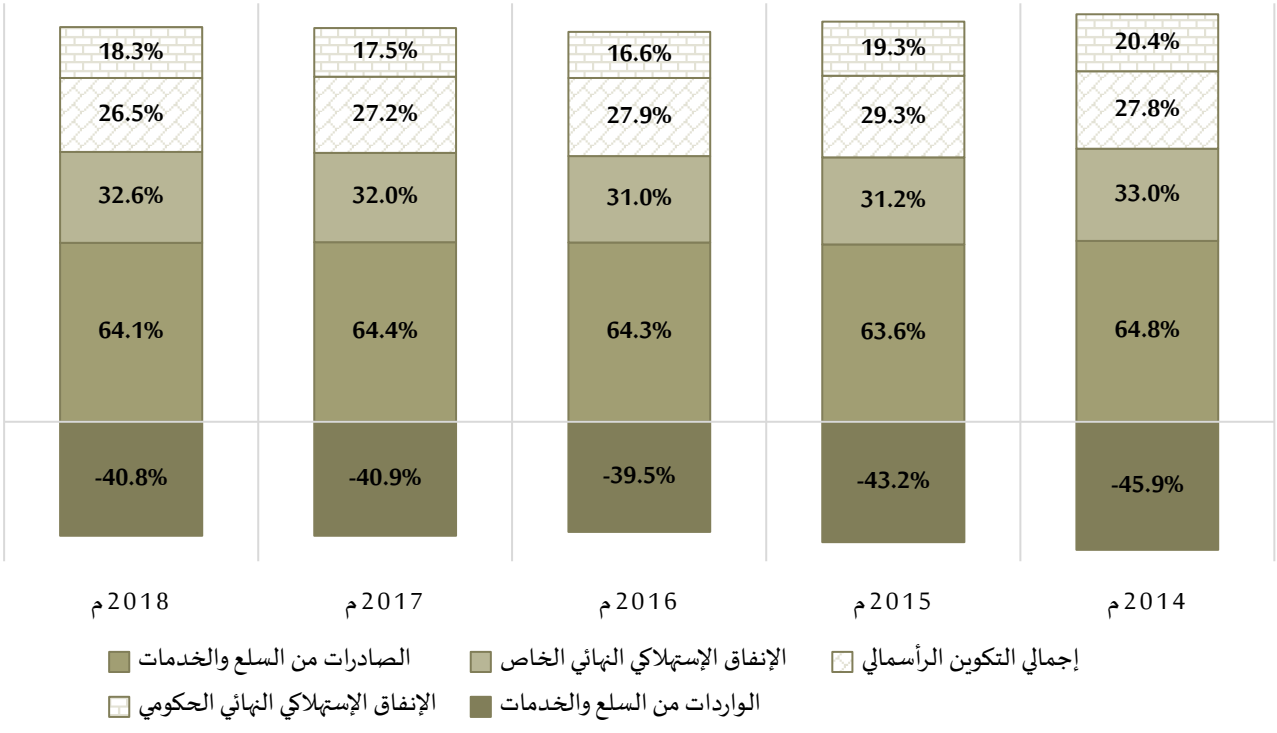

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

شكل 15: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) لمجلس التعاون، 2014-2018م

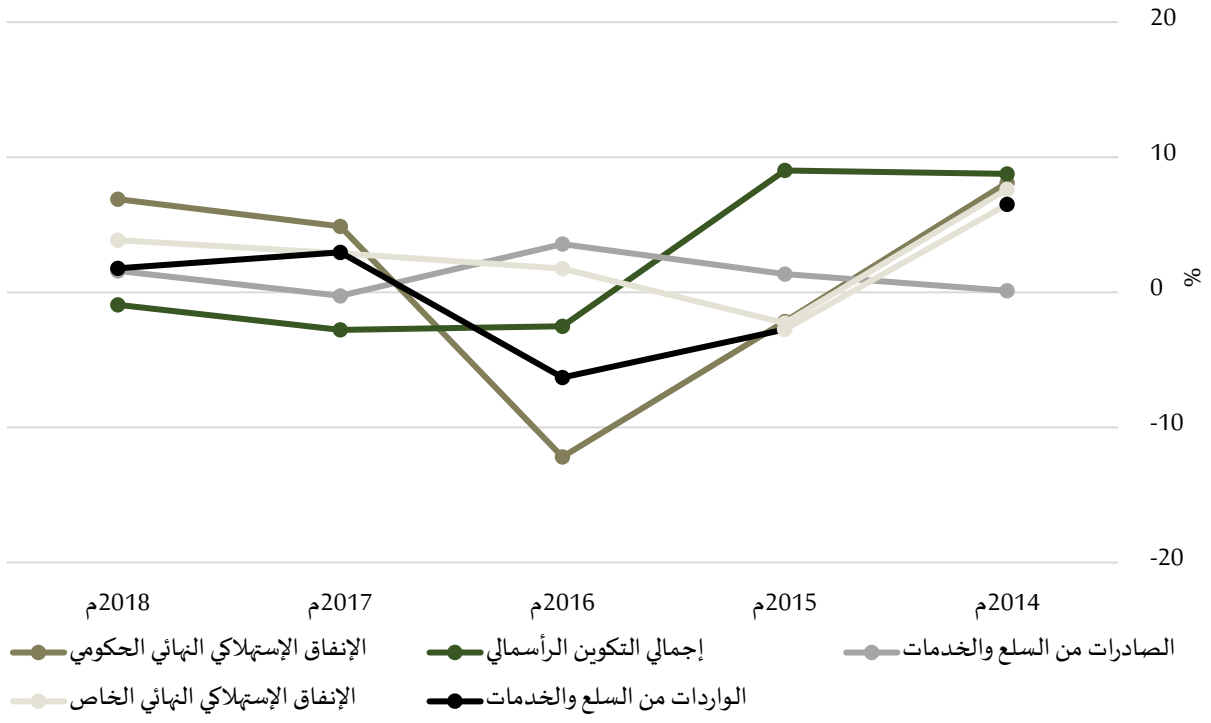

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

ومن خلال المؤشرات السابقة، يتضح بشكل عام مدى الارتباط بين أسعار النفط ومستويات الناتج المحلي الإجمالي في مجلس التعاون، سواء كان ذلك بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة حيث أن أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر في قيمة الإنتاج وكمياته.

1.3 أهم المقارنات الدولية لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمجلس التعاون لعام 2018م

1.3.1 الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السنوي

التقديرات بالأسعار الجارية

ساهم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون بما نسبته 1.9% من إجمالي الناتج العالمي والبالغ 85,909.8 مليار دولار أمريكي في عام 2018م، وعلى مستوى الدول العربية فقد شكلت مساهمته ما يقارب 59.5% من إجمالي الناتج العربي والبالغ 2,774.3مليار دولار أمريكي[1] (شكل 16). وحقق مجلس التعاون كتكتل نموا في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل 13.0% في عام 2018م، ويعد هذا المعدل أعلى بكثير من المعدل العالمي والبالغ 6.1% من نفس عام.

[1] البنك الدولي، ديسمبر2019م

شكل16 : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و معدل النمو السنوي ، 2018م

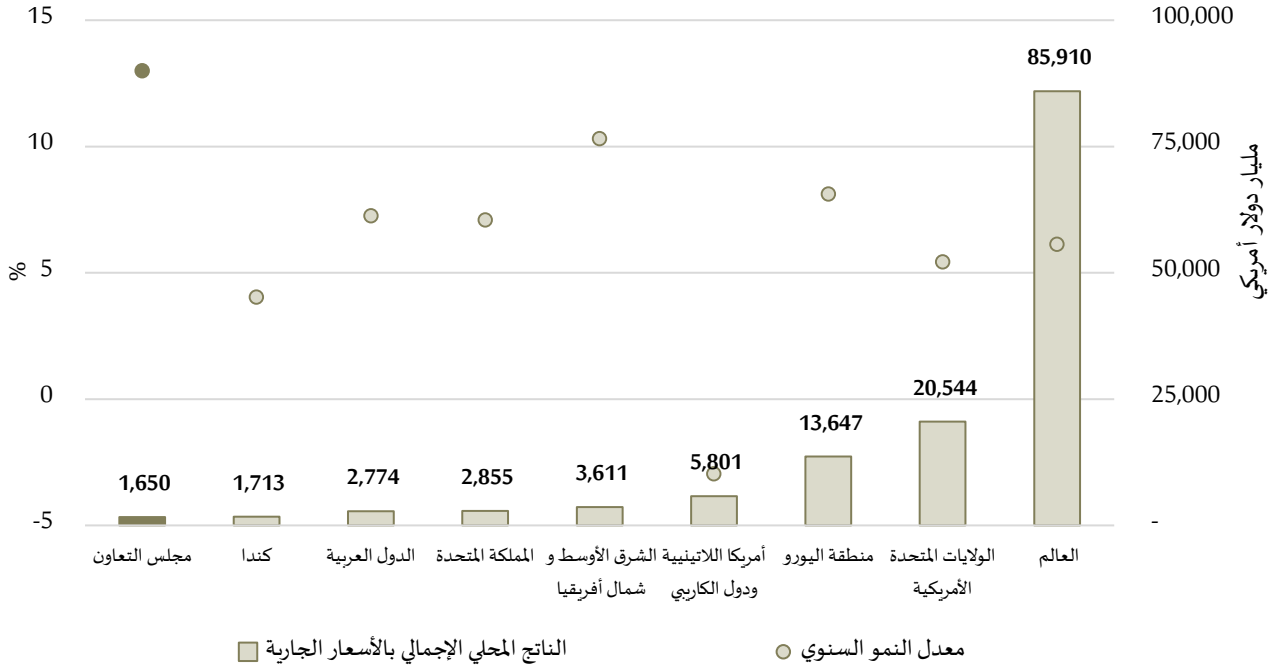

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م. البنك الدولي، ديسمبر 2019م

التقديرات بالأسعار الثابتة (٢٠١٠=١٠٠)

نمت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة على مستوى مجلس التعاون الخليجي بما نسبته 2.0% في عام 2018م مقارنة بعام 2017م، بينما كانت نسبة متوسط النمو السنوي العالمي ما يقارب 3.0% (شكل 17).

شكل 17: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) و معدل النمو السنوي ، 2018م

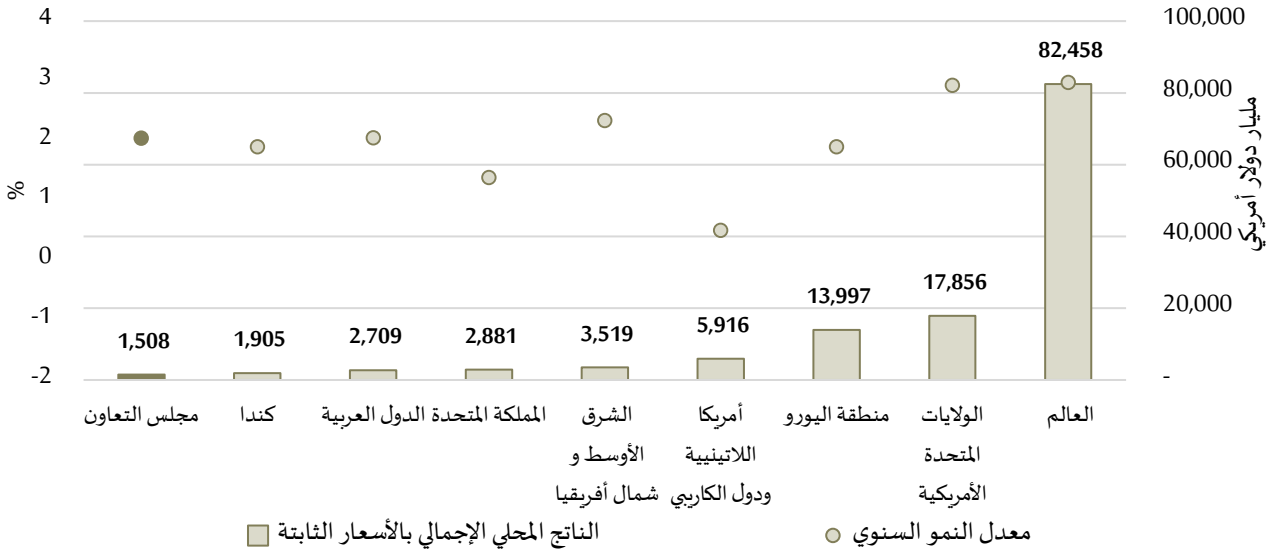

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م. البنك الدولي، ديسمبر 2019م

2. الحسابات القومية على مستوى دول مجلس التعاون

2.1 دولة الإمارات العربية المتحدة

2.1.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2018م

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) نموا بلغت نسبته 1.7% ليصل إلى ما قيمته 392.8 مليار دولار أمريكي في عام 2018م، مقارنةً بما قيمته 386.1 مليار دولار أمريكي في عام 2018م (جدول 5). وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى ما قيمته 414.2 مليار دولار أمريكي في عام 2018م مقارنةً بما قيمته 377.7 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، وبمعدل نمو بلغ 9.7%.

وحسب مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد شهد إجمالي التكوين الرأسمالي ارتفاعًا بمعدل 1.0% بحيث بلغت قيمته 92.9 مليار دولار أمريكي في عام 2018م مقارنةً بما قيمته 92.0 مليار دولار أمريكي في عام 2017م.

وبلغ إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية ما يقارب 416.2 مليار دولار أمريكي في عام 2018م مرتفعًا بما نسبته 9.4% مقارنة بعام 2017م، بينما وصلت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح إلى 371.0 مليار دولار أمريكي في عام 2018م، مقارنة بما قيمته 339.3 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، وبلغت قيمة إجمالي الادخار القومي ما يقارب 156.9 مليار دولار أمريكي في عام 2018م.

ونظرًا لارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة أكبر من ارتفاع عدد السكان فقد تبع ذلك ارتفاعًا في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى 44.5 ألف دولار أمريكي في عام 2018م مقارنةً بما قيمته 40.6 ألف دولار أمريكي في عام 2017م.

جدول 5: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2017-2018م

البيان	2017م	2018م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	**386.1**	**392.8**
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	0.5	1.7
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**377.7**	**414.2**
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	5.8	9.7
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**92.0**	**92.9**
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**380.5**	**416.2**
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**339.3**	**371.0**
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**146.9**	**156.9**
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)	**40,594.3**	**44,514.9**

*سنة الأساس 2010=100

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

2.1.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2014 - 2018م

2.1.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 9.7% في عام 2018م لتصل قيمته إلى 414.2 مليار دولار أمريكي مقارنةً بما قيمته 377.7 مليار دولار أمريكي في عام 2017م (شكل 18).

شكل 18: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2014-2018م

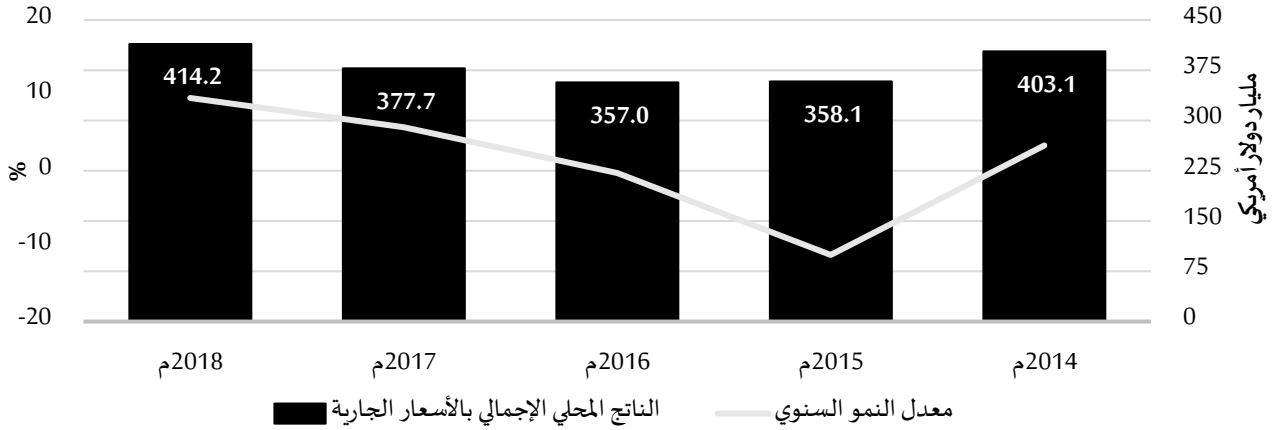

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وبالنظر إلى مساهمة القطاعين النفطي (أنشطة استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد ارتفعت مساهمة القطاع النفطي إلى ما نسبته 25.9% في عام 2018م، لتصل القيمة المضافة لهذا القطاع إلى 107.1 مليار دولار أمريكي (شكل 19). ومن الملاحظ أن مساهمة القطاع النفطي قد عاودت الارتفاع خلال عامي 2017م و2018م وذلك نتيجة لتحسن أسعار النفط العالمية، وبالمقابل انخفضت مساهمة القطاع غير النفطي بأنشطته المختلفة لتصل إلى 74.1% في عام 2018م مقارنة بـ 79.0% في عام 2017م.

شكل 19: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2014-2018م

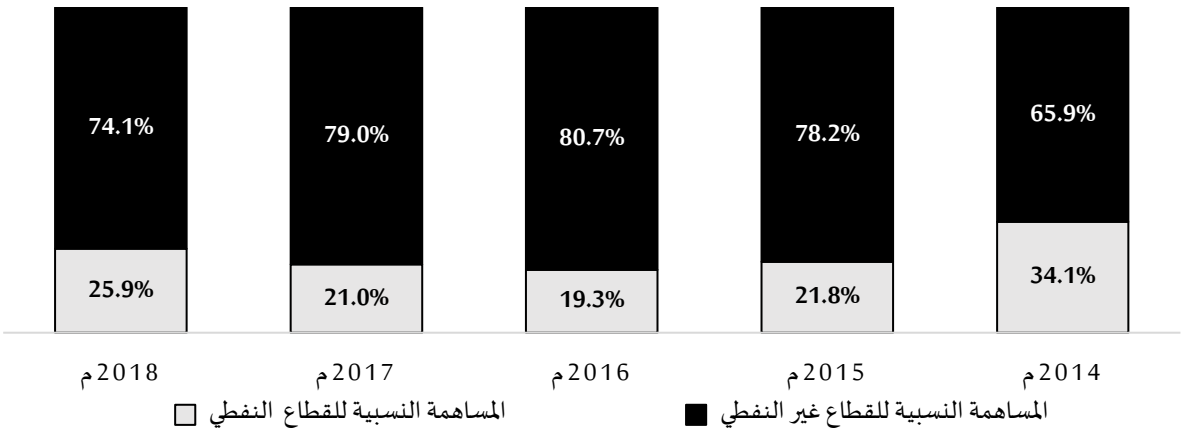

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

ومن حيث مساهمة أهم الأنشطة الاقتصادية ضمن القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2018م ساهمت أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية بما نسبته 20.0% لتصل قيمتها إلى 82.7 مليار دولار أمريكي، في حين جاءت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم في المرتبة الثانية ضمن هذا القطاع وبنسبة مساهمة بلغت 13.4% لتصل قيمتها إلى 55.3 مليار دولار أمريكي في نفس عام (شكل 20).

شكل 20: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2014-2018م

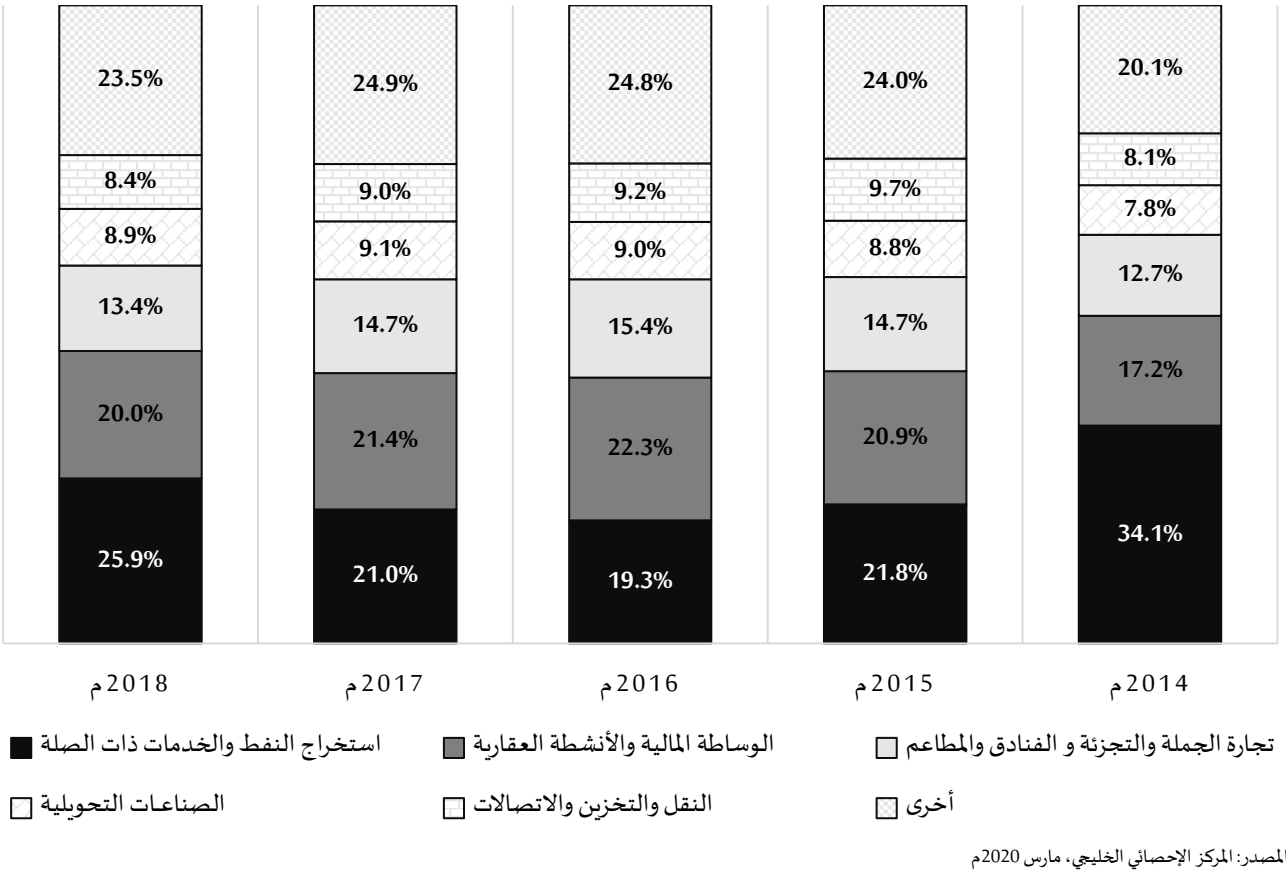

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

من حيث بنود الإنفاق، ساهمت قيمة صافي الصادرات والواردات من السلع والخدمات بما نسبته 25.9% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2018م (شكل 21). حيث ساهمت قيمة إجمالي الصادرات من السلع والخدمات بما نسبته 93.9% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2018م لتصل إلى ما قيمته 388.8 مليار دولار امريكي، بينما شكلت الواردات من السلع والخدمات ما نسبته 68.0% بالقيمة المطلقة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي (حيث أن الواردات من السلع والخدمات تساهم سلبًا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي). كما بلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص 159.6 مليار دولار أمريكي ممثلًا بذلك ما نسبته 38.5% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت مساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي 13.1% في عام 2018م. وشكل إجمالي التكوين الرأسمالي ما نسبته 22.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018م.

شكل 21: المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2014-2018م

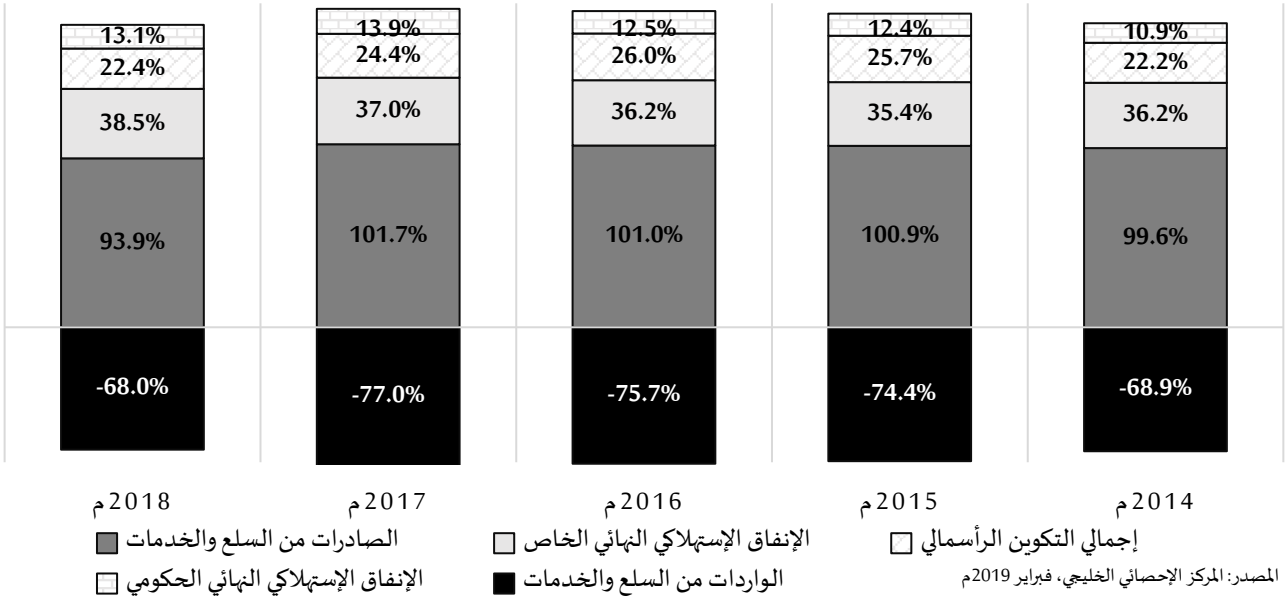

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار

سجلت دولة الإمارات العربية المتحدة ارتفاعًا في إجمالي الدخل القومي بما نسبته 9.4% في عام 2018م، وبلغت قيمة صافي التحويلات الجارية -45.2 مليار دولار أمريكي مقارنة بقيمة -41.2 مليار دولار امريكي لعام 2017م، لذا قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح 371.0 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 339.3 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، مرتفعا بنسبة بلغت 9.3% في عام 2018م مقارنةً بعام 2017م (جدول 6). وبلغت قيمة إجمالي الادخار القومي 156.9 مليار دولار أمريكي في عام 2018م مرتفعًا بنسبة 6.8% مقارنةً بما قيمته 146.9 مليار دولار أمريكي في عام 2017م.

جدول 6: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2014-2018م

البيان	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**403.1**	**358.1**	**357.0**	**377.7**	**414.2**
معدل النمو السنوي (%)	3.3	-11.2	-0.3	5.8	9.7
1. إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	**403.8**	**359.9**	**359.1**	**380.5**	**416.2**
معدل النمو السنوي (%)	3.1	-10.9	-0.2	5.9	9.4
2. صافي التحويلات الجارية (مليار دولار أمريكي)	**-28.2**	**-39.6**	**-39.1**	**-41.2**	**-45.2**
معدل النمو السنوي (%)	6.0	-40.8	1.4	-5.4	-9.7
3. إجمالي الدخل القومي المتاح (1+2) (مليار دولار أمريكي)	**375.6**	**320.2**	**320.0**	**339.3**	**371.0**
معدل النمو السنوي (%)	3.8	-14.8	-0.1	6.0	9.3
4. الإنفاق على الاستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	**190.2**	**171.2**	**173.9**	**192.4**	**214.0**
معدل النمو السنوي (%)	8.6	-10.0	1.6	10.6	11.2
5. إجمالي الادخار القومي (3-4) (مليار دولار أمريكي)	**185.5**	**149.0**	**146.1**	**146.9**	**156.9**
معدل النمو السنوي (%)	**-0.6**	**-19.7**	**-1.9**	**0.5**	**6.8**

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2018م ليصل إلى 44.5 ألف دولار أمريكي بمعدل نمو بلغ 9.7% عن قيمته في عام 2017م (شكل 22).

شكل 22: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2014-2018م

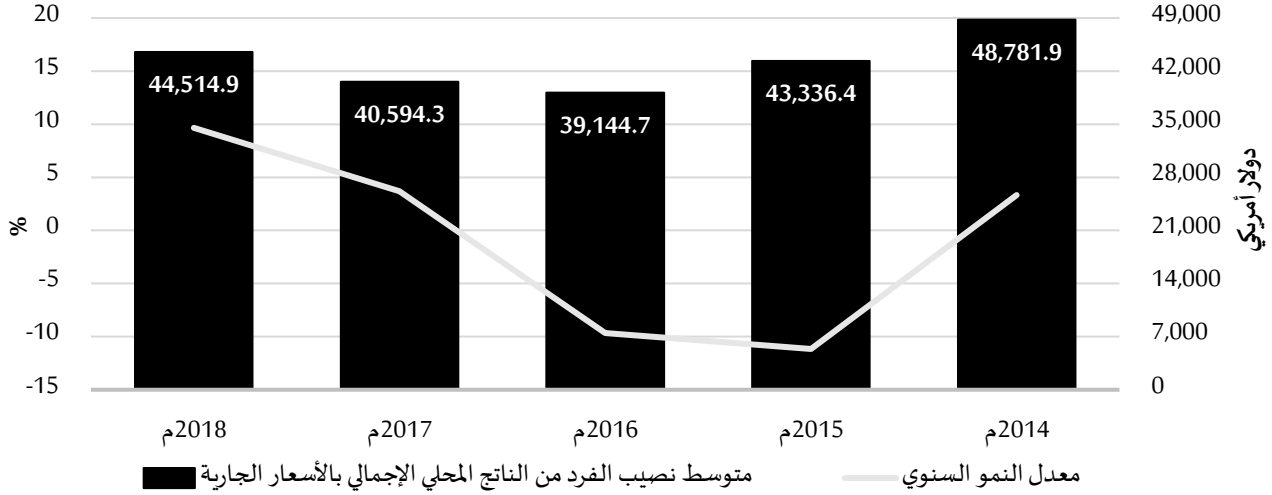

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، فبراير 2019م

2.1.2.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010)

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

حافظ الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الثابتة على وتيرة ارتفاعه التصاعدية خلال الفترة 2014–2018م، وإن كانَ هنالك تذبذبًا في معدلات النمو. حيث شهد عام 2018م نموا بلغت نسبته 1.7% مقارنة بما نسبته 0.5% في عام 2017م (أقل معدل نمو سنوي خلال الخمس سنوات الأخيرة) (شكل 23). ووصل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى ما قيمته 392.8 مليار دولار أمريكي في عام 2018م مقارنةً بـ 386.1 مليار دولار أمريكي في عام 2017م.

شكل 23: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ومعدل نموه السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2014-2018م

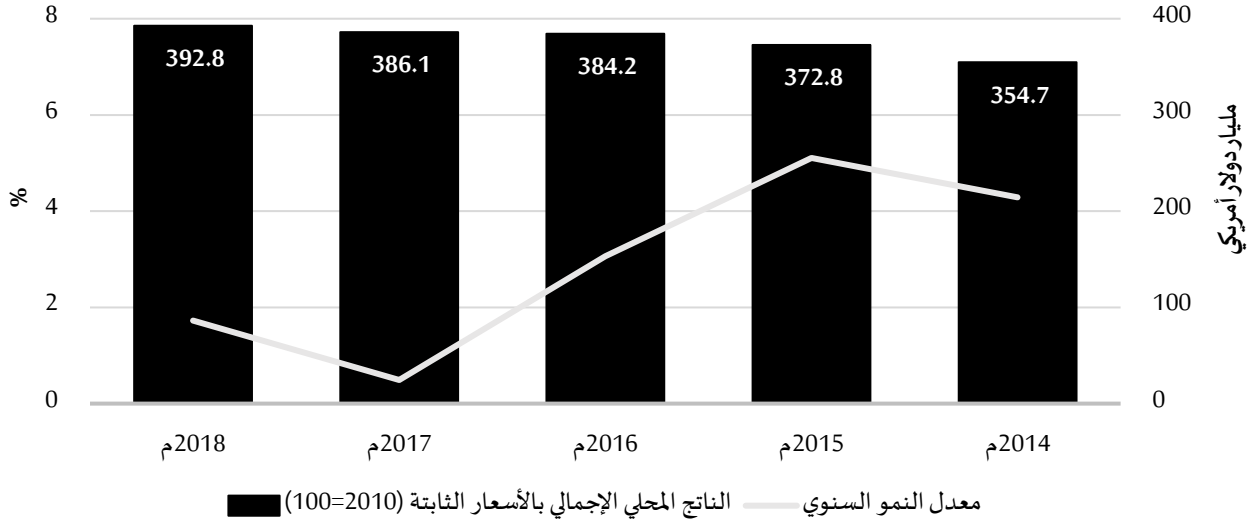

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

استمرت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بالإرتفاع خلال الخمس سنوات الأخيرة، إلا أن معدلات نموها السنوية قد بدأت بالتباطؤ منذ عام 2015م لتصل إلى أقل مستويات نموها السنوية -خلال تلك الفترة- في عام 2018م لتصل إلى 1.3% (شكل 24). أما القيمة المضافة للقطاع النفطي فقد ارتفعت لتصل إلى 117.7 مليار دولار أمريكي في عام 2018م مقارنة بما قيمته 114.4 مليار دولار أمريكي في عام 2017م مرتفعة بذلك بما نسبته 2.8% بعد تراجعها بنفس النسبة تقريبا في عام 2017م.

شكل 24: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2014-2018م

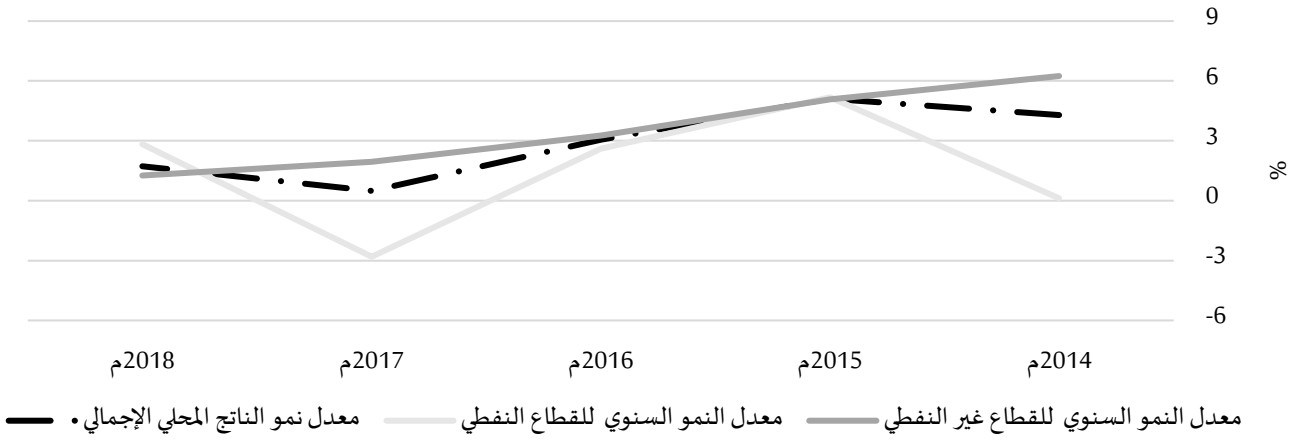

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وبالنظر إلى معدلات نمو أهم الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة، فقد حققت أنشطة الوساطة المالية والعقارية معدل نمو سنوي بلغ 1.8% في عام 2018م وتشكل هذه الأنشطة ما نسبته 18.7% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (شكل 25). وجاءت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم ثانيًا من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبنسبة 13.8% وحققت هذه ا لأنشطة نموا مقداره 1.0% في عام 2018م مقارنةً بعام 2017م. وشهدت أنشطة الصناعة التحويلية نموا بنسبة 1.9% في عام 2018م مقارنةً بعام 2017م، ومن الجدير ذكره أن أنشطة الكهرباء والغاز وامدادات المياه هي الأنشطة الوحيدة التي لم تشهد نموا موجبا في قيمتها من بين أنشطة القطاع غير النفطي خلال عام 2018م حيث تراجعت بنسبة 2.3%.

شكل 25: معدل النمو السنوي لبعض الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2014-2018م

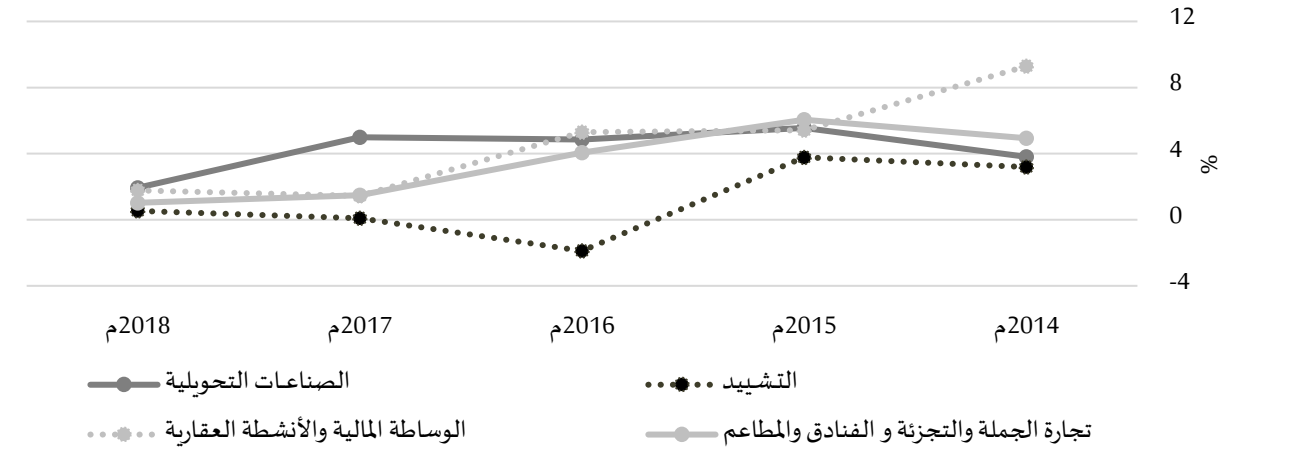

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

تراجعت قيم جميع مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة باستثناء قيمة اجمالي الصادرات من السلع والخدمات في عام 2018م (شكل 26). حيث تراجع الإنفاق على اجمالي التكوين الرأسمالي بأعلى معدل بلغت نسبته 4.0%، ويشكل هذا البند ما نسبته 24.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018م، تلاه من حيث التراجع، إجمالي الواردات من السلع والخدمات وبنسبة 3.2% مقارنة بعام 2017م. وشهد كذلك الانفاق على الاستهلاك النهائي بشقية الحكومي والخاص تراجعًا بلغت نسبته 1.6% و0.5% على التوالي في عام 2018م مقارنة بعام 2017م. وبالمقابل، نمت قيمة اجمالي الصادرات من السلع والخدمات بمعدل 0.8% في عام 2018م مقارنةً بعام 2017م.

شكل 26: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2014-2018م

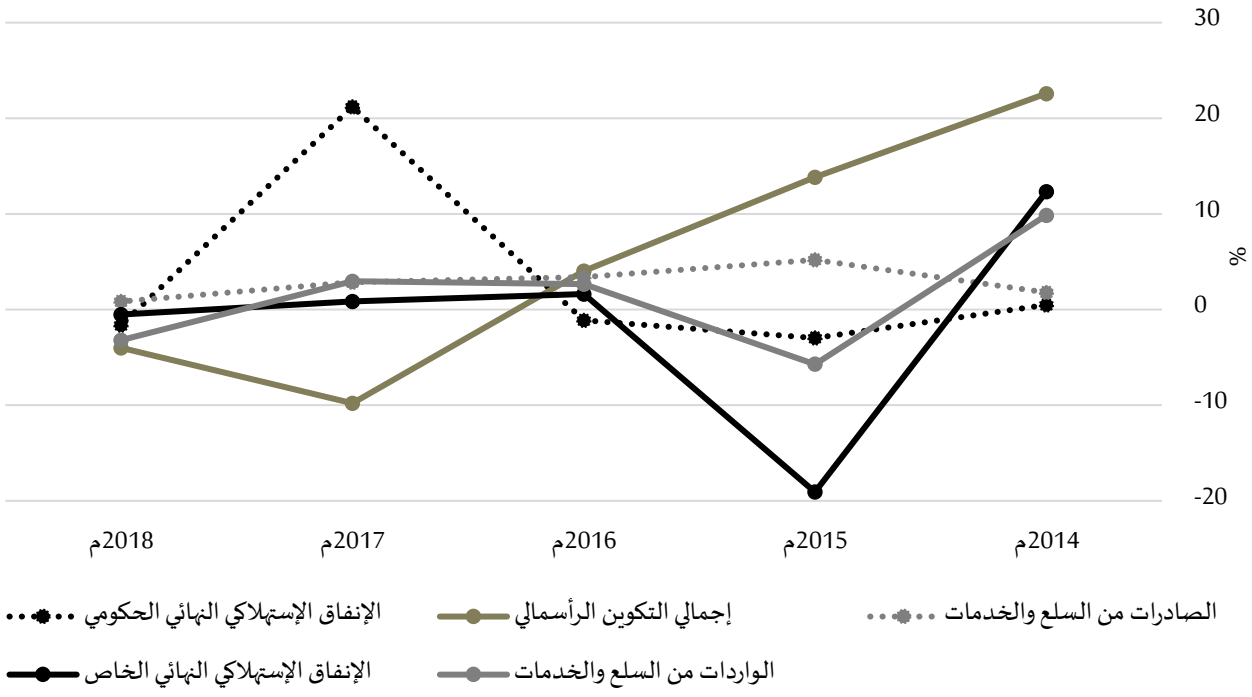

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

2.2 مملكة البحرين

2.2.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمملكة البحرين لعام 2018م

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسـعار الثابتة (100=2010) ما مقداره 33.7 مليار دولار أمريكي في عام 2018م مرتفعة بمعدل 1.8% مقارنةً بما قيمته 33.1 مليار دولار أمريـكي في عام 2017م (جدول 7). فيما بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 37.7 مليار دولار أمريكي في عام 2018م بارتفاع بلغت نسبته 6.1% مقارنة بعام 2017م.

وحسب مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد شهد إجمالي التكوين الرأسمالي أعلى معدل نمو بين المكونات الأخرى في عام 2018م وبنسبةٍ بلغت 17.1% مقارنةً بعام 2017م، حيث وصلت قيمته إلى 13.7 مليار دولار أمريكي.

وبلغ إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية في عام 2018م ما يقارب 35.7 مليار دولار أمريكي، بينما وصلت قيمة الدخل القومي المتاح 32.5 مليار دولار أمريكي، أما الادخار القومي فقد كانت قيمته 11.4 مليار دولار أمريكي.

ووصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مملكة البحرين إلى 25.1 ألف دولار أمريكي في عام 2018م، مقارنةً بما قيمته 23.6 ألف دولار أمريكي في عام 2017م.

جدول 7: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمملكة البحرين، 2017-2018م

البيان	2017م	2018م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	**33.1**	**33.7**
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	4.3	1.8
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**35.5**	**37.7**
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	10.0	6.1
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**11.7**	**13.7**
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**33.8**	**35.7**
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**31.3**	**32.5**
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**10.6**	**11.4**
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)	**23,631.6**	**25,050.1**

*سنة الأساس 2010=100

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

2.2.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لمملكة البحرين، 2014 - 2018م

2.2.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2018م لتصل إلى 37.7 مليار دولار أمريكي وبنسبة نمو بلغت 6.1% مقارنةً بما قيمته 35.5 مليار دولار أمريكي وبنسبة نمو بلغت 10.0% في عام 2017م (شكل 27).

شكل 27: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لمملكة البحرين، 2014-2018م

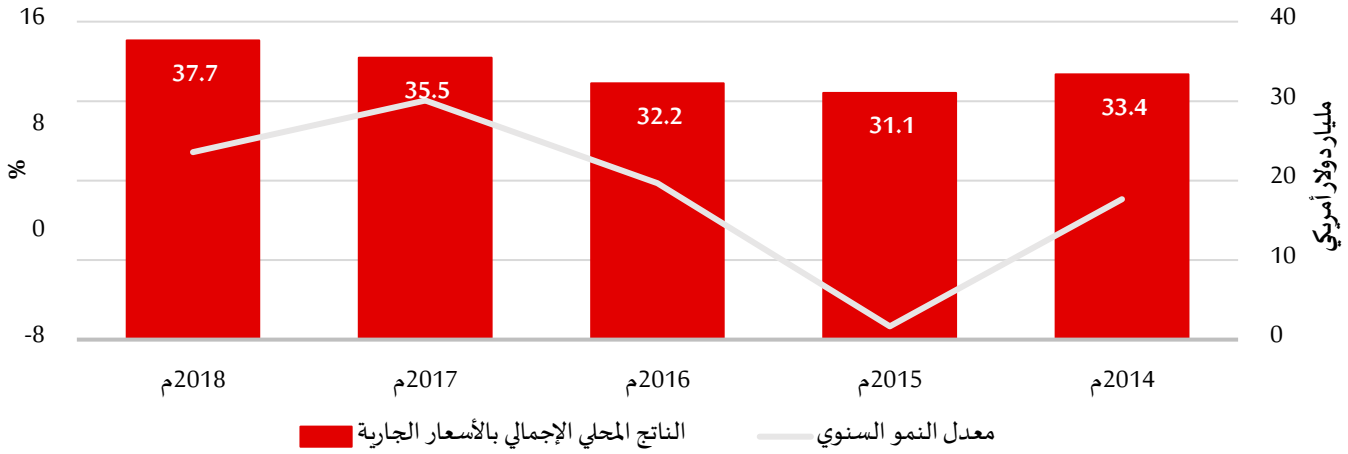

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وبالنظر إلى مساهمة القطاعين النفطي (أنشطة استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد بلغت مساهمة القطاع النفطي 14.9% في عام 2018م (شكل 28). وبلغت مساهمة القطاع غير النفطي ما نسبته 85.1% في عام 2018م.

شكل 28: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمملكة البحرين، 2014-2018م

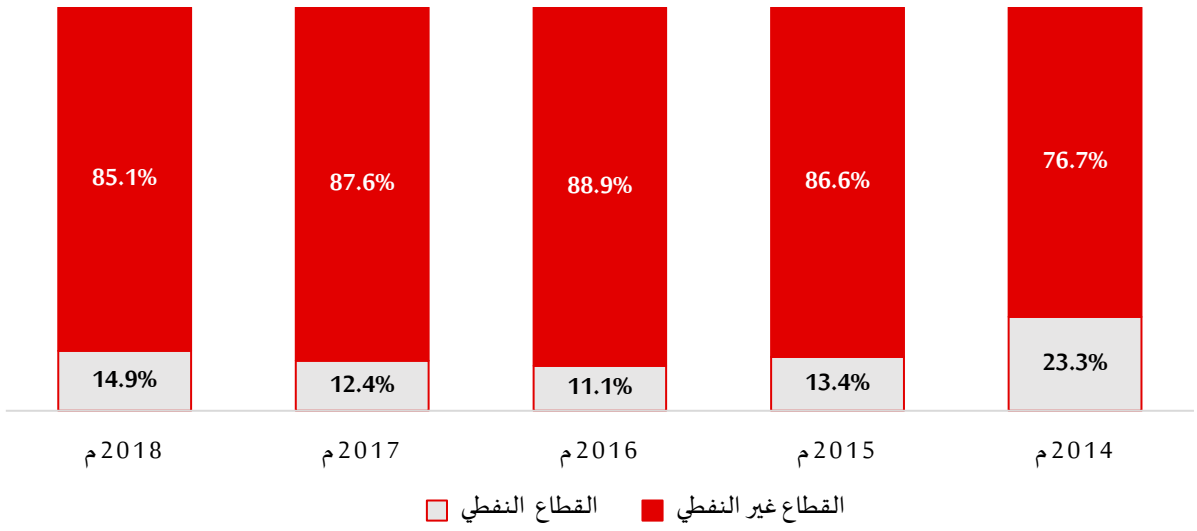

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

ومن حيث الأنشطة الاقتصادية، بقيت أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية هي الأعلى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حيث بلغت نسبة مساهمتها 21.9% في عام 2018م، ونمت قيمتها المضافة بما يقارب 2.8% عما كانت عليه في عام 2017م (شكل 29). ثم جاءت أنشطة الصناعات التحويلية ثانيًا بنسبةِ مساهمة بلغت 17.7%. ومن ثم أنشطة استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة بنسبة مساهمه 14.9% في عام 2018م.

شكل 29: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمملكة البحرين، 2014-2018م

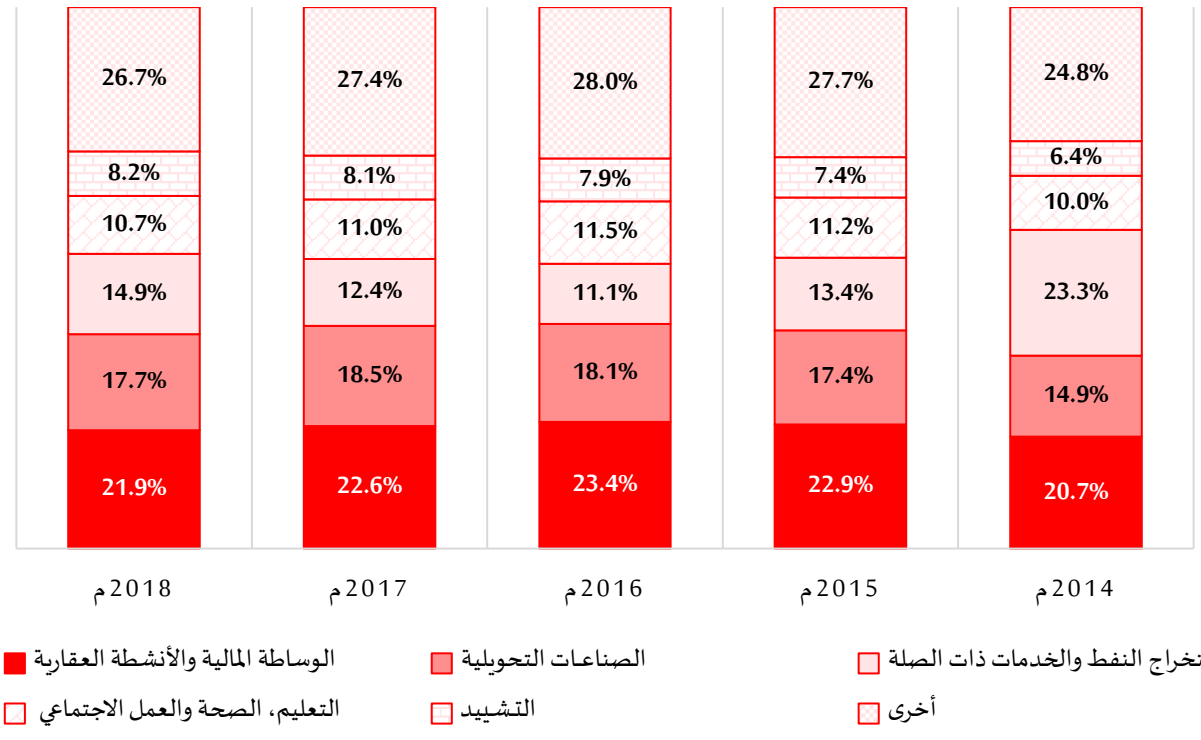

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

مثلت الصادرات من السلع والخدمات ما نسبته 79.6% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2018م، وبالمقابل بلغت النسبة المطلقة لمساهمة الواردات من السلع والخدمات (حيث أن الواردات من السلع والخدمات تساهم سلبًا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي) ما نسبته 71.8% في عام 2018م (شكل 30). وحقق إجمالي التكوين الرأسمالي معدل نمو سنوي مرتفع بلغ ما نسبته 17.1% في عام 2018م ممثلا ما نسبته 36.4% من الناتج المحلي الإجمالي. وساهم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي بـ 16.3% من الناتج المحلي الإجمالي. وساهم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بما نسبته 39.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018م، حيث بلغت قيمته 14.9 مليار دولار أمريكي.

شكل 30: المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمملكة البحرين، 2014-2018م

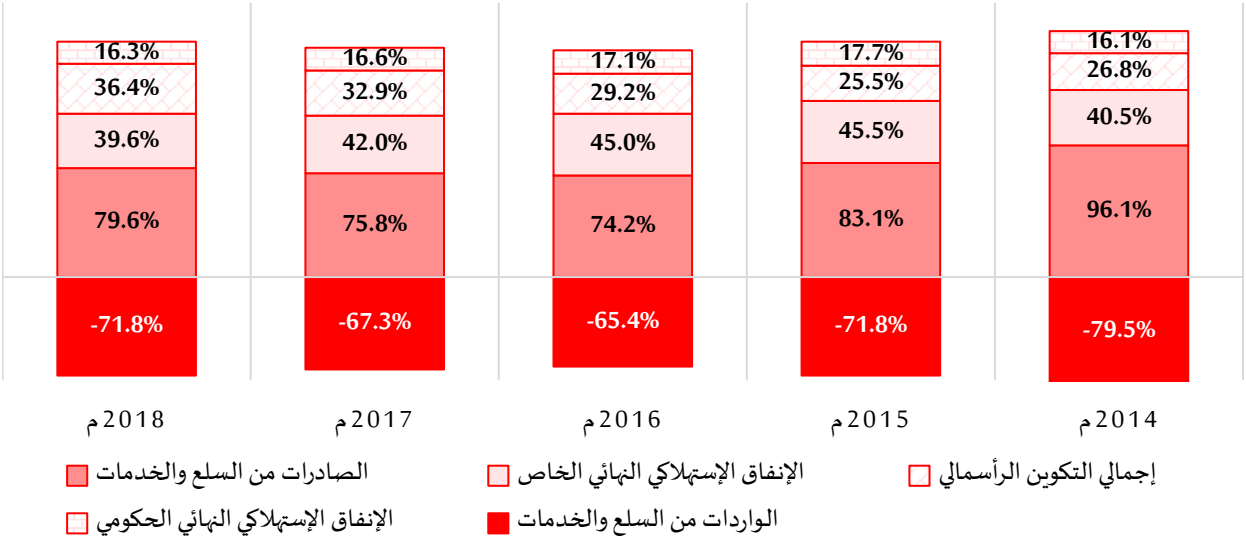

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار

سجلت مملكة البحرين ارتفاعًا في إجمالي الدخل القومي بما نسبته 5.7% ليصل إلى 35.7 مليار دولار أمريكي، وبلغت قيمة صافي التحويلات الجارية -3.3 مليار دولار أمريكي في عام 2018م، وبالتالي بلغت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح 32.5 مليار دولار أمريكي، مرتفعًا بنسبة بلغت 3.6% عن عام 2017م (جدول 8). بينما بلغت قيمة إجمالي الادخار القومي 11.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018م مرتفعًا بنسبة 8.0% مقارنةً بما قيمته 10.6 مليار دولار أمريكي في عام 2017م.

جدول 8: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لمملكة البحرين، 2014-2018م

البيان	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**33.4**	**31.1**	**32.2**	**35.5**	**37.7**
معدل النمو السنوي (%)	2.6	-7.0	3.8	10.0	6.1
1. إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	**32.0**	**29.6**	**30.7**	**33.8**	**35.7**
معدل النمو السنوي (%)	2.1	-7.6	3.8	10.0	5.7
2. صافي التحويلات الجارية (مليار دولار أمريكي)	**-2.4**	**-2.4**	**-2.4**	**-2.5**	**-3.3**
معدل النمو السنوي (%)	9.2	0.1	1.0	3.1	32.6
3. إجمالي الدخل القومي المتاح (1+2) (مليار دولار أمريكي)	**29.7**	**27.2**	**28.3**	**31.3**	**32.5**
معدل النمو السنوي (%)	1.6	-8.2	4.1	10.6	3.6
4. الإنفاق على الاستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	**18.9**	**19.6**	**20.0**	**20.8**	**21.1**
معدل النمو السنوي (%)	3.2	3.8	2.0	3.9	1.3
5. إجمالي الادخار القومي (3-4) (مليار دولار أمريكي)	**10.7**	**7.6**	**8.3**	**10.6**	**11.4**
معدل النمو السنوي (%)	-1.0	-29.2	9.5	26.7	8.0

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مملكة البحرين في عام 2018م ليصل إلى 25.1 ألف دولار أمريكي وبنسبة نمو بلغت 6.0% مقارنة بما مقداره 23.6 ألف دولار أمريكي في عام 2017م (شكل 31).

شكل 31: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لمملكة البحرين، 2014-2018م

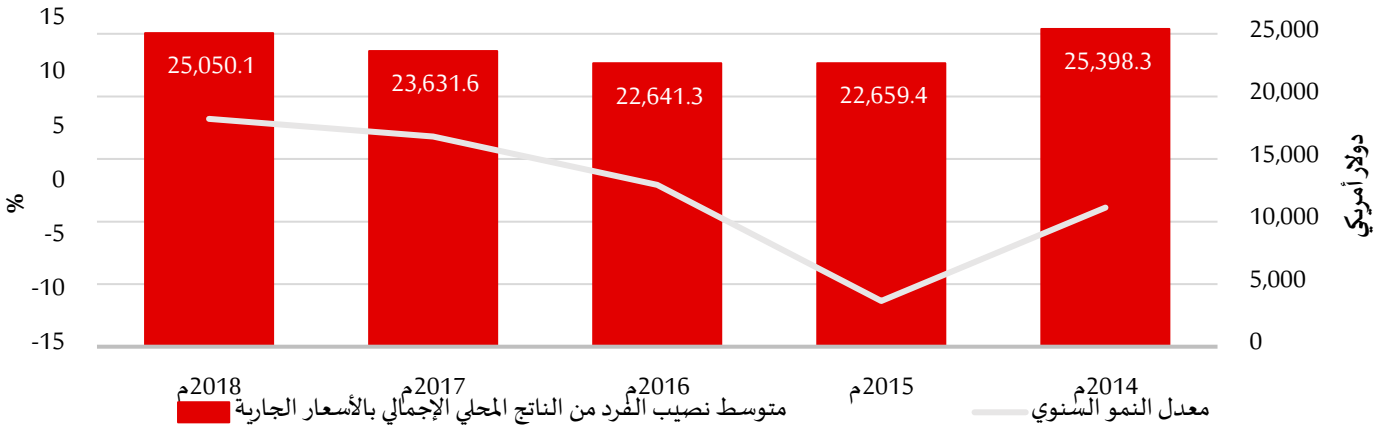

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

2.2.2.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010)

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

حافظ الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين بالأسعار الثابتة على معدلات نمو إيجابية خلال الفترة 2014-2018م، تراوحت بين 1.8% في عام 2018م و4.4% في عام 2014م، حيث ارتفعت قيمته من 29.9 مليار دولار أمريكي في عام 2014م لتصل إلى 33.7 مليار دولار أمريكي في عام 2018م (شكل 32).

شكل 32: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ومعدل نموه السنوي لمملكة البحرين، 2014-2018م

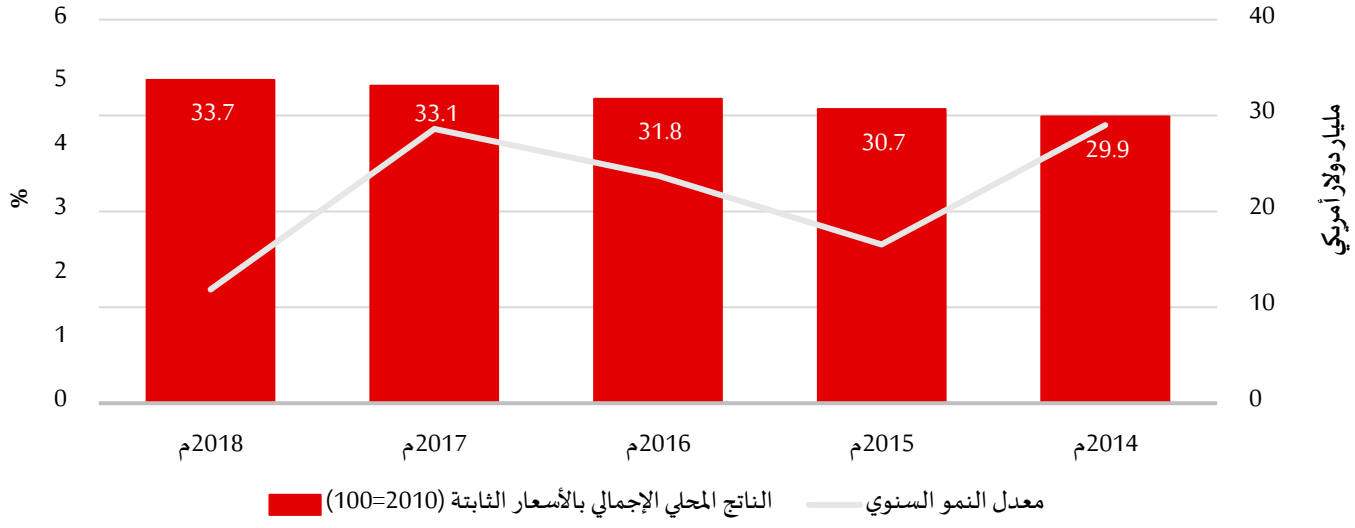

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وبالرغم من معدل النمو الموجب للناتج المحلي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2014-2018م، إلا أن القيمة المضافة للقطاع النفطي بالأسعار الثابتة استمرت بالتراجع منذ عام 2015م، وبلغت نسبة التراجع 1.3% في عام 2018م حيث وصلت هذه القيمة إلى 6.0 مليار دولار أمريكي. وبالمقابل، حافظت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي على معدلات نمو إيجابية خلال الفترة 2014-2018م، حيث نمت بما نسبته 2.5% في عام 2018م لتصل إلى ما قيمته 27.7 مليار دولار أمريكي (شكل 33).

شكل 33: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (100=2010) لمملكة البحرين، 2014-2018م

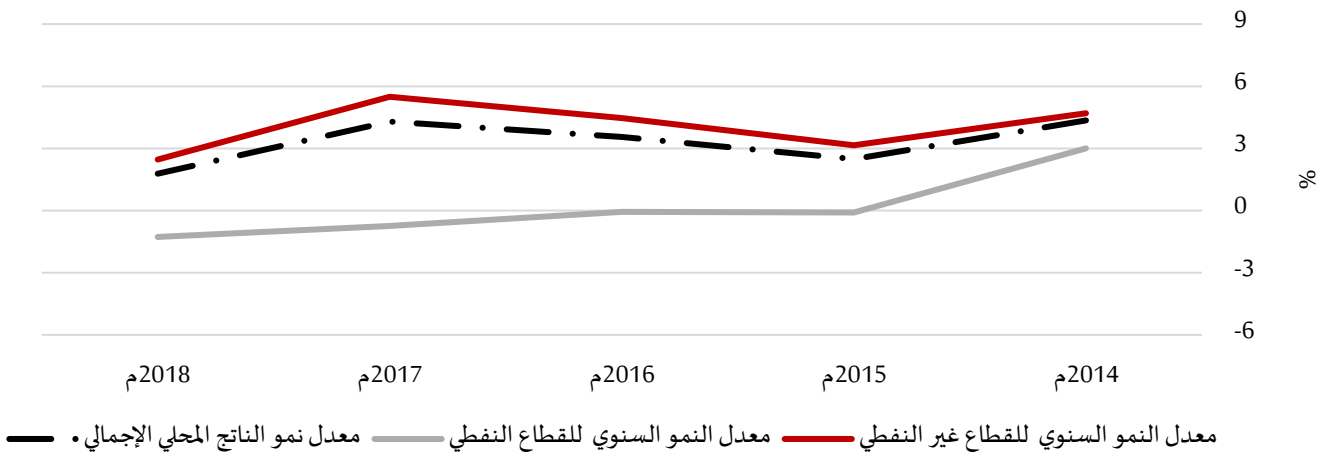

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وبالنظر إلى معدلات نمو أهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة خلال عام 2018م، فقد حققت أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية نموا بمعدل 2.4%، وأنشطة التعليم والصحة والعمل الاجتماعي 2.0%، وأنشطة الصناعة التحويلية 1.9% (شكل 34). ومن الجدير ذكره أن أعلى معدل نمو بالاسعار الثابتة كان من نصيب أنشطة النقل والتخزين والاتصالات، حيث نمت بما نسبته 8.3% في عام 2018م، وتراجعت أنشطة استخراج النفط و الخدمات ذات الصلة بما نسبته 1.3% وأنشطة الكهرباء والغاز وامدادات المياه بنسبة 1.7% وأنشطة التشييد بنسبة 0.3% في عام 2018م مقارنة بعام 2017م.

شكل 34: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=2010) لمملكة البحرين، 2014-2018م

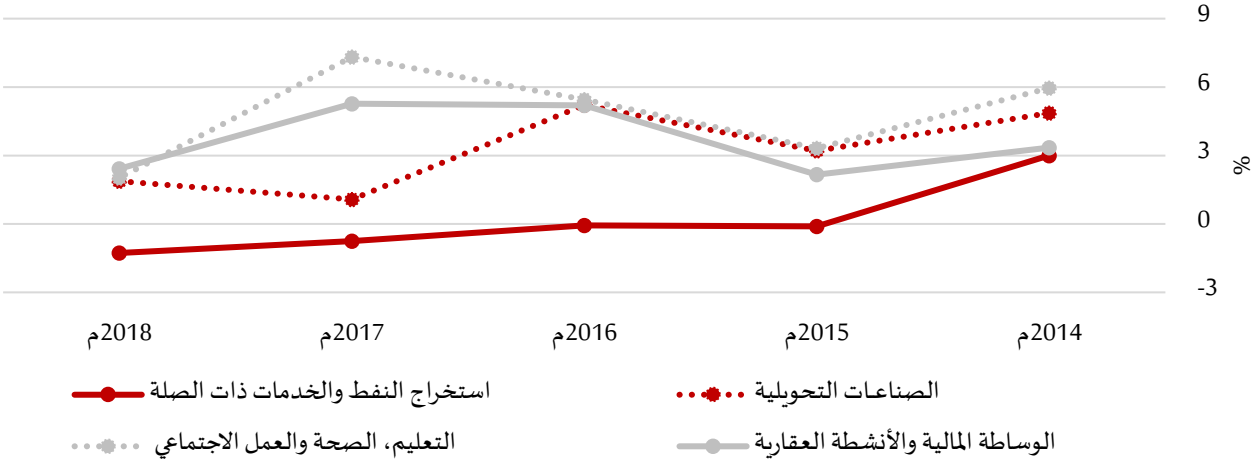

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

حققت جميع مكونات الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو موجبة خلال عام 2018م باستثناء الانفاق الاستهلاكي الخاص الذي تراجع بما نسبته 1.9% ليصل إلى ما قيمته 12.7 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 12.9 مليار دولار أمريكي في عام 2017م (شكل 35). حيث نما اجمالي التكوين الرأسمالي بما نسبته 12.0% ليصل إلى ما قيمته 11.2مليار دولار أمريكي في عام 2018م، ونمت الواردات من السلع والخدمات بما نسبته 5.7% لتصل إلى ما قيمته 23.5 مليار دولار أمريكي، ونمت الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 3.3% لتصل إلى 27.7 مليار دولار أمريكي، وكذلك نما الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي بنسبة 0.6% في عام 2018م مقارنة بعام 2017م ليصل إلى ما قيمته 5.6 مليار دولار أمريكي .

شكل 35: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) لمملكة البحرين، 2014-2018م

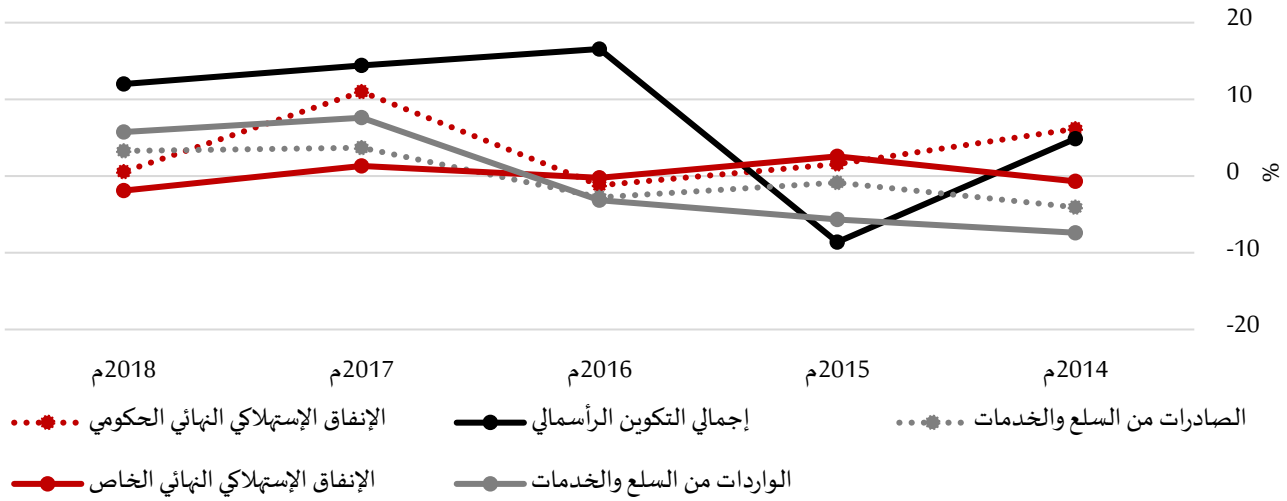

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

3.2 المملكة العربية السعودية

2.3.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية للمملكة العربية السعودية لعام 2018م

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ما قيمته 701.6مليار دولار أمريكي في عام 2018م، مرتفعًا عن قيمته في عام 2017م بما نسبته 2.4% (جدول 9). وكذلك حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2018م نموا سنويا بنسبة 14.2% ليصل إلى ما قيمته 786.5 مليار دولار أمريكي.

وحسب مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد بلغت قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي 190.6 مليار دولار أمريكي في عام 2018م، مُنخفضًا عن قيمته في عام 2017م والتي بلغت 198.7 مليار دولار أمريكي بما مقداره 4.1%.

وبلغ إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية ما يقارب 793.9مليار دولار أمريكي في عام 2018م، بينما وصلت قيمة الدخل القومي المتاح 753.2 مليار دولار أمريكي، وارتفعت قيمة الادخار القومي من 209.1 مليار دولار أمريكي في عام 2017م لتصل إلى 261.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018م.

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى ما قيمته 23.5 ألف دولار أمريكي في عام 2018م مقارنةً بما قيمته 21.1 ألف دولار أمريكي في عام 2017م.

جدول 9: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية للمملكة العربية السعودية، 2017-2018م

البيان	2017م	2018م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	**685.0**	**701.6**
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	-0.7	2.4
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**688.6**	**786.5**
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	6.8	14.2
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**198.7**	**190.6**
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**699.3**	**793.9**
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**661.0**	**753.2**
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**209.1**	**261.4**
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)	**21,114.1**	**23,538.9**

*سنة الأساس 100=2010

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

2.3.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية للمملكة العربية السعودية، 2014 - 2018م

2.3.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

شهد الاقتصاد السعودي نموا في عام 2018م حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى ما 786.5 مليار دولار أمريكي مقارنةً بما قيمته 688.6 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، ويأتي هذا النمو السنوي كأفضل معدل نمو شهده الناتج المحلي الإجمالي خلال الخمس سنوات الاخيرة (شكل 36).

شكل 36: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي للمملكة العربية السعودية، 2014-2018م

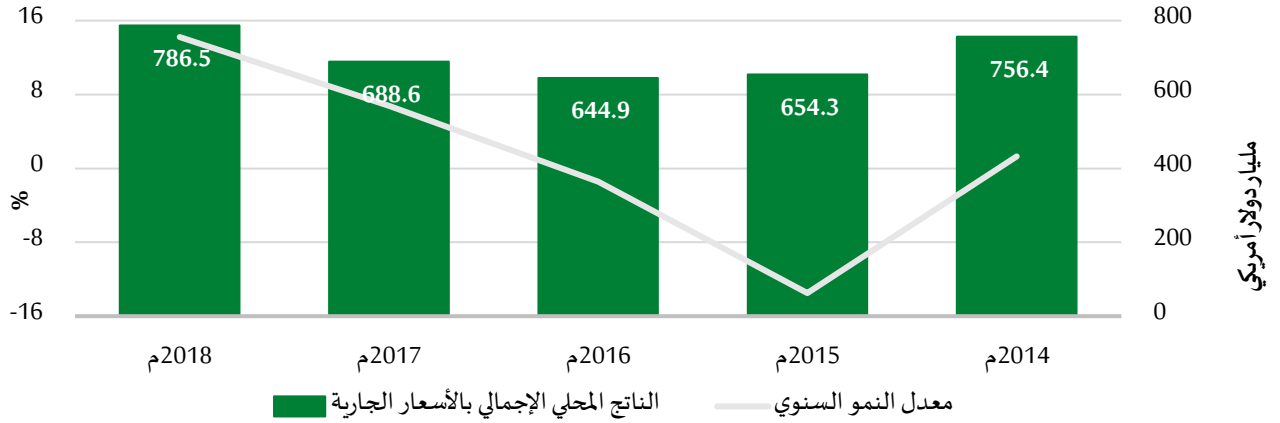

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وبالنظر إلى مساهمة القطاعين النفطي (أنشطة استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع النفطي لتصل إلى 29.5% في عام 2018م، حيث كانت مساهمته في عام 2017م تقدر بـ 24.9% (شكل 37). وبالمقابل وصلت نسبة مساهمة القطاع غير النفطي إلى 70.5% في عام 2018م.

شكل 37: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية، 2014-2018م

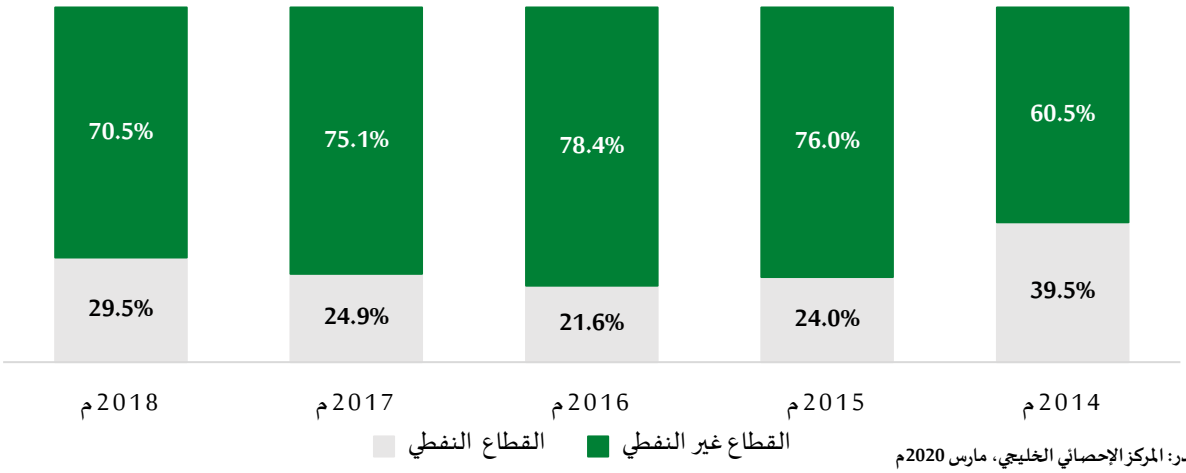

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وما زالت أنشطة القطاع النفطي متصدرةً كأعلى الأنشطة مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014-2018م، حيث بلغت مساهمتها ما نسبته 29.5%في عام 2018م، وجاءت أنشطة الإدارة العامة والدفاع في المرتبة الثانية وبنسبة 18.8% (شكل 38). ثم أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية التي مثلت ما نسبته 12.1% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018م.

شكل 38: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية، 2014-2018م

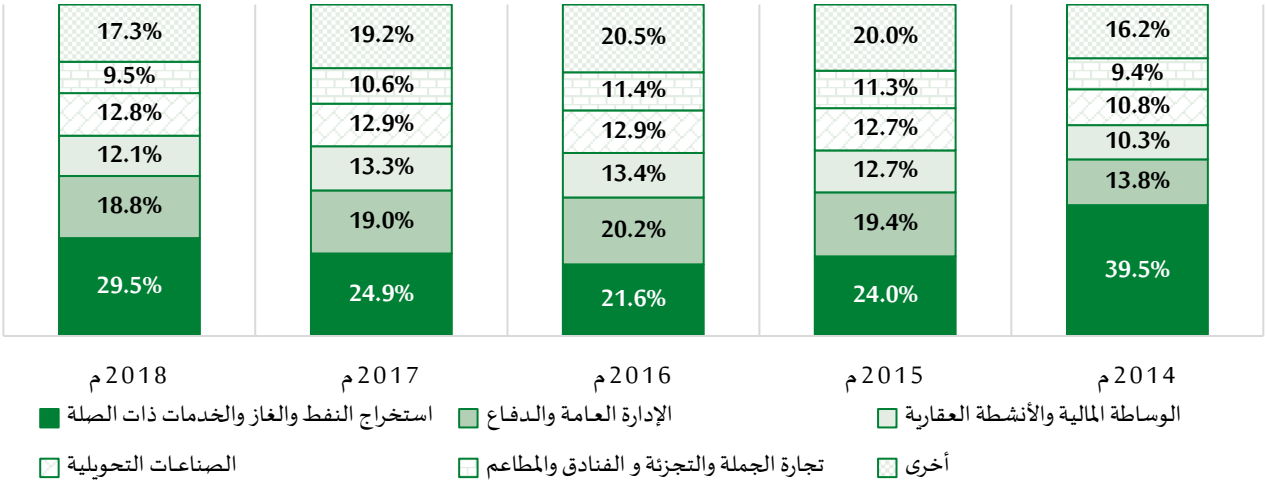

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

بلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي 491.8 مليار دولار أمريكي في عام 2018م، حيث ساهم بما نسبته 62.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقسمًا بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والذي ساهم بـ24.6%، والإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والذي ساهم بـ 37.9% (شكل 39). في حين بلغت قيمة الصادرات من السلع والخدمات ما يقارب 313.8 مليار دولار أمريكي ممثلة ما نسبته 39.9% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بما قيمته 240.0 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، وبلغت قيمة الواردات من السلع والخدمات ما يقارب 209.7 مليار دولار أمريكي مساهمة بذلك بما نسبته 26.7% (حيث أن الواردات من السلع والخدمات تساهم سلبًا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي) ومرتفعة بمعدل 3.8% عن عام 2017م. وساهم إجمالي التكوين الرأسمالي بما نسبته 24.2% في عام 2018م وبلغ ما قيمته 190.6 مليار دولار أمريكي، متراجعًا بذلك بما نسبته 4.1% عن عام 2017م.

شكل 39: المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية، 2014-2018م

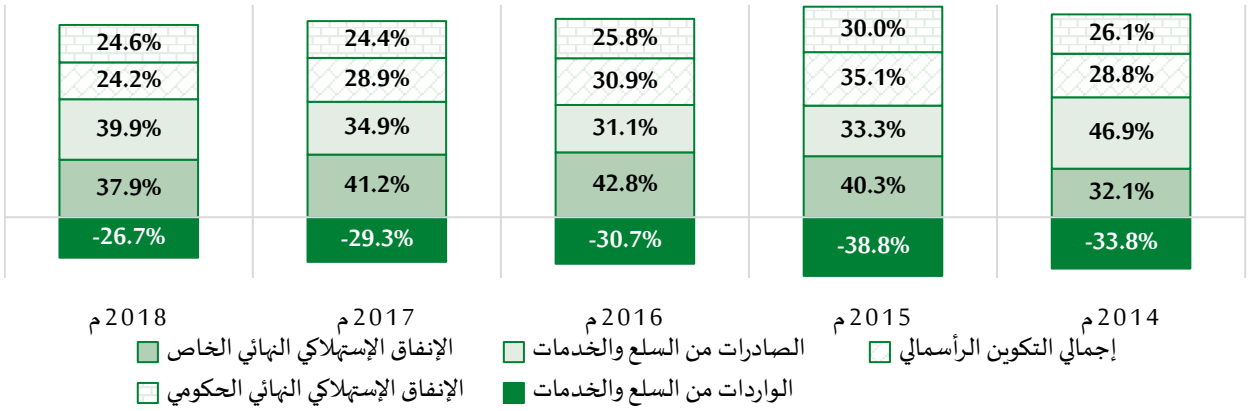

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار

ارتفع إجمالي الدخـــل القومي بما نسبته 13.5% في عام 2018م، حيث بلغ ما قيمته 793.9 مليار دولار أمريكي، وبلغت قيمة صافي التحويلات الجارية -40.7 مليار دولار أمريكي في عام 2018م، وبالتالي بلغ إجمالي الدخل القومي المتاح 753.2 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 661.0 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، مرتفعًا بذلك بنســـبة بلغت 13.9% (جدول 10). بينما بلغ إجمالي الادخار القومي 261.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018م، مرتفعًا بنسبة 25.0% مقارنةً بما قيمته 209.1 مليار دولار أمريكي في عام 2017م.

جدول 10: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار للمملكة العربية السعودية، 2014-2018م

البيان	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	**756.4**	**654.3**	**644.9**	**688.6**	**786.5**
معدل النمو السنوي (%)	1.3	-13.5	-1.4	6.8	14.2
1. إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	**772.9**	**671.5**	**660.7**	**699.3**	**793.9**
معدل النمو السنوي (%)	1.7	-13.1	-1.6	5.8	13.5
2. صافي التحويلات الجارية (مليار دولار أمريكي)	**-38.7**	**-44.7**	**-42.3**	**-38.3**	**-40.7**
معدل النمو السنوي (%)	8.0	15.4	-5.3	-9.6	6.3
3. إجمالي الدخل القومي المتاح (1+2) (مليار دولار أمريكي)	**734.1**	**626.8**	**618.3**	**661.0**	**753.2**
معدل النمو السنوي (%)	1.4	-14.6	-1.4	6.9	13.9
4. الإنفاق على الاستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	**439.7**	**460.0**	**442.7**	**451.9**	**491.8**
معدل النمو السنوي (%)	12.4	4.6	-3.8	2.1	8.8
5. إجمالي الادخار القومي (3-4) (مليار دولار أمريكي)	**294.4**	**166.9**	**175.7**	**209.1**	**261.4**
معدل النمو السنوي (%)	-11.6	-43.3	5.3	19.1	25.0

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018م ليصل إلى 23.5 ألف دولار أمريكي مقارنةً بما قيمته 21.1 ألف دولار أمريكي في عام 2017م، مرتفعًا بذلك بما نسبته 11.5% (شكل 40).

شكل 40: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي للمملكة العربية السعودية، 2014-2018م

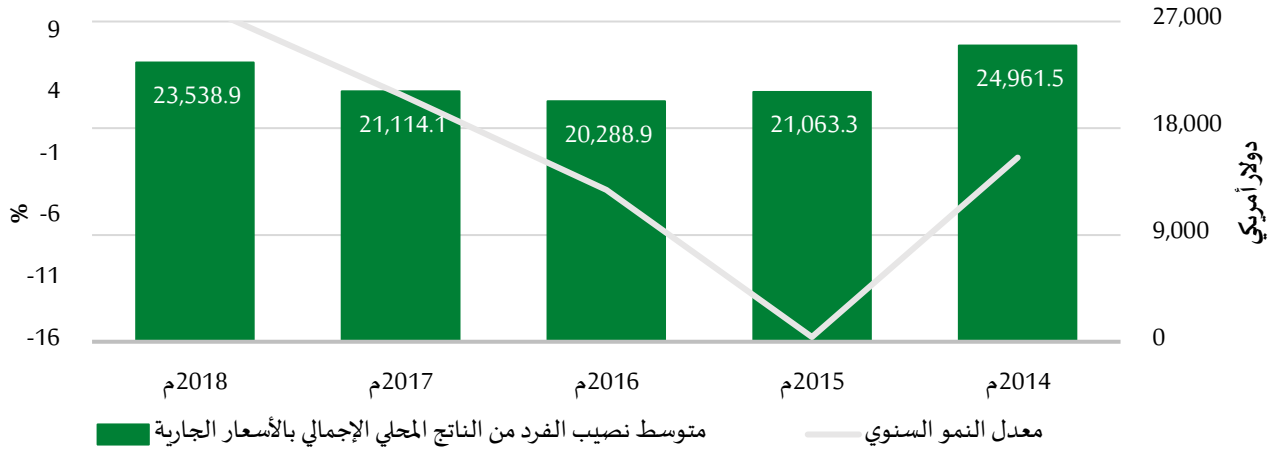

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

2.3.2.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010)

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمملكة العربية السعودية نموا إيجابيا بلغت نسبته 2.4% في عام 2018م بعد التراجع الذي شهده وبنسبة 0.7% في عام 2017م، ليصل إلى 701.6 مليار دولار أمريكي مقارنةً بما قيمته 685.0 مليار دولار أمريكي في عام 2017م (شكل 41).

شكل 41: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ومعدل نموه السنوي للمملكة العربية السعودية، 2014-2018م

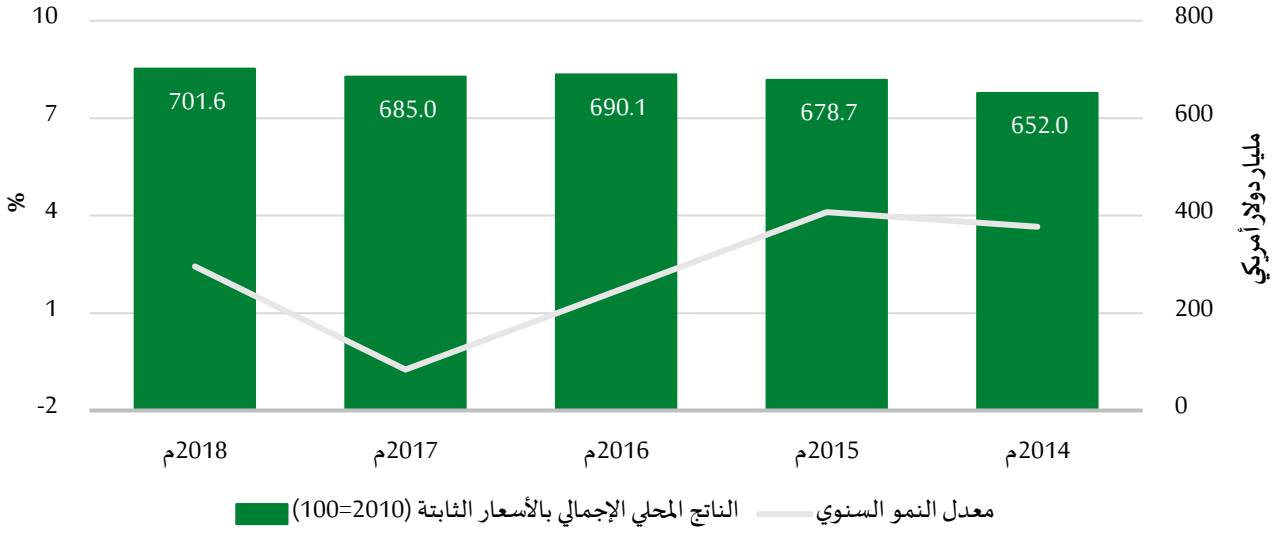

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وشهدت القيمة المضافة للقطاع النفطي بالأسعار الثابتة نموًا سنويًا بلغت نسبته 3.7% في عام 2018م لتصل إلى ما قيمته 276.5 مليار دولار أمريكي بعد تراجعها بنسبة 3.6% في عام 2017م (شكل 42). وكذلك حققت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي نموًا بنسبة 1.7% في عام 2018م لتصل إلى ما قيمته 425.2 مليار دولار أمريكي.

شكل 42: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (100=2010) للمملكة العربية السعودية، 2014-2018م

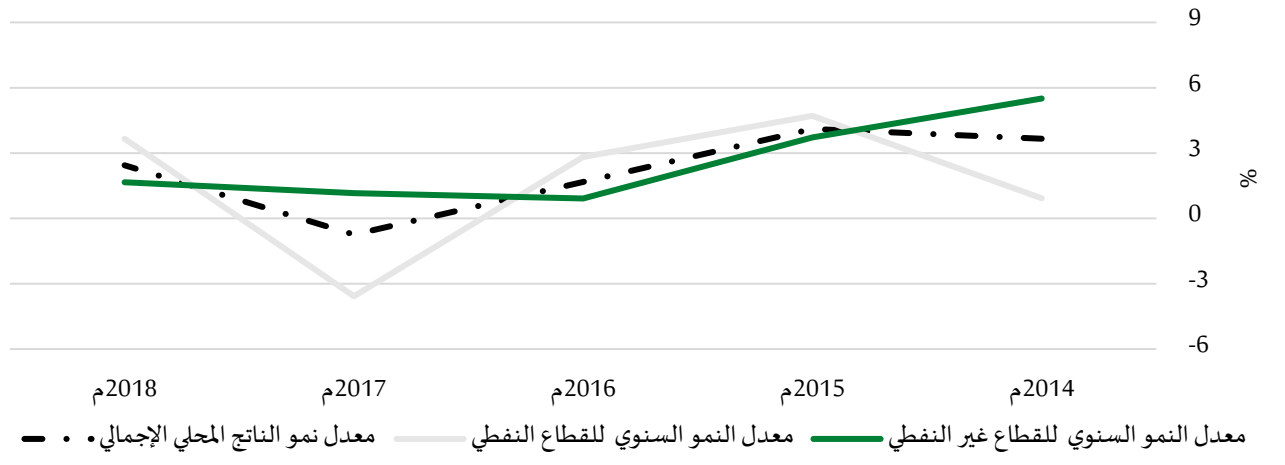

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وبالنظر إلى معدلات نمو أهم الأنشطة في القطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة، فقد حققت أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية -التي ساهمت بما نسبته 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة - نموا سنوي بلغت نسبته 3.2% في عام 2018م (شكل 43). كما بلغ معدل النمو السنوي لأنشطة الإدارة العامة والدفاع ما نسبته 3.0% في ذات عام ومثلت هذه الأنشطة ما نسبته 13.9% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2018م.

شكل 43: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=2010) للمملكة العربية السعودية، 2014-2018م

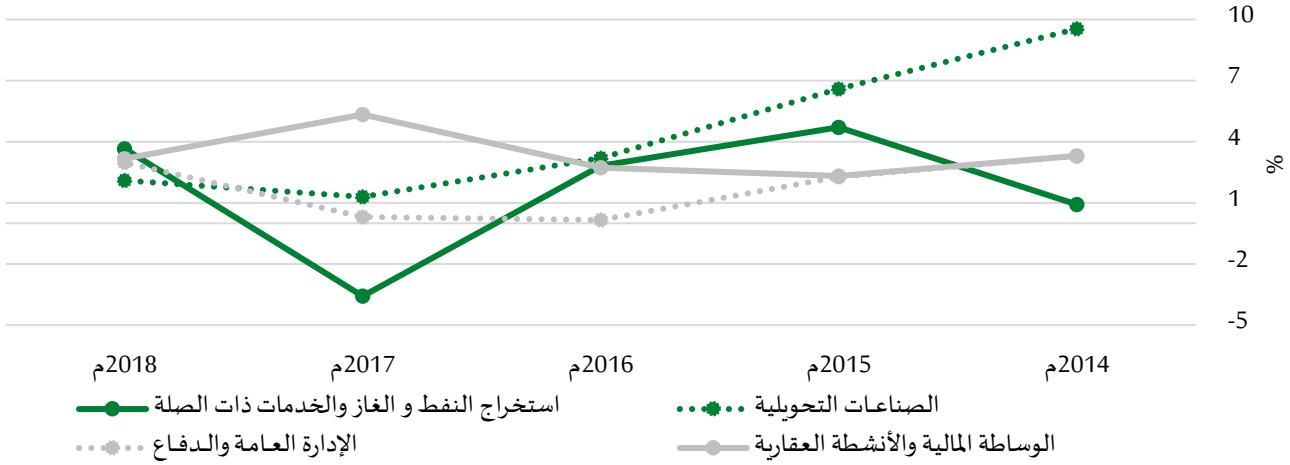

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

شهدت جميع مكونات الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (باستثناء اجمالي التكوين الرأسمالي) نموًا موجبًا في عام 2018م، حيث نمت قيمة الصادرات من السلع والخدمات بما نسبته 6.8% والانفاق الاستهلاكي النهائي (الحكومي والخاص) بما نسبته 3.4% ووالواردات من السلع والخدمات بنسبة 2.6% في عام 2018م (شكل 44). وبالمقابل تراجعت قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي بما نسبته7.1% في عام 2018م لتصل إلى 164.6 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 77.2 مليار دولار أمريكي في عام 2017م.

شكل 44: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) للمملكة العربية السعودية، 2014-2018م

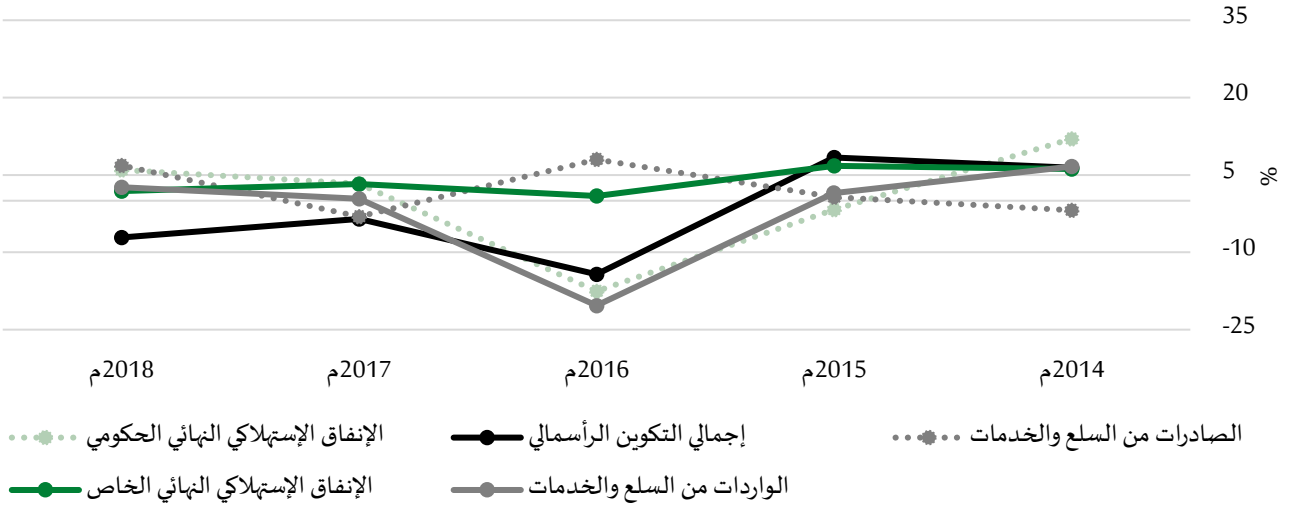

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

2.4 سلطنة عمان

2.4.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لسلطنة عمان لعام 2018م

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ما يقارب 76.3 مليار دولار أمريكي في عام 2018م، بإرتفاع يقدر بـ1.8% عن عام 2017م (جدول 11). كما ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى 79.3 مليار دولار أمريكي وبمعدل نمو سنوي بلغت نسبته 12.3% في عام 2018م مقارنة بعام 2017م.

أما من جانب مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد بلغت قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي 18.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018م مقارنة بما قيمته 19.4 مليار دولار أمريكي في عام 2017م.

كما بلغ إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية ما يقارب 74.0مليار دولار أمريكي في عام 2018م مقارنة بما قيمته 67.7 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، بينما بلغت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح قرابة 64.0 مليار دولار أمريكي في عام 2018م ووصلت قيمة الادخار القومي إلى ما يقارب 14.1 مليار دولار أمريكي.

وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بما نسبته 11.3% ليصل إلى ما قيمته 17.2 ألف دولار أمريكي في عام 2018م مقارنة بـ15.5 ألف دولار أمريكي في عام 2017م.

جدول 11: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لسلطنة عمان، 2017-2018م

البيان	2017م	2018م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	**75.0**	**76.3**
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	0.3	1.8
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**70.6**	**79.3**
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	7.8	12.3
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**19.4**	**18.4**
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**67.7**	**74.0**
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**57.9**	**64.0**
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**8.8**	**14.1**
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)	**15,482.1**	**17,227.7**

*سنة الأساس 2010=100

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

2.4.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لسلطنة عمان، 2014 - 2018م

2.4.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى ما قيمته 79.3 مليار دولار أمريكي في عام 2018م مقارنةً بما قيمته 70.6 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، وبمعدل نمو سنوي مرتفع نسبيا بلغت نسبته 12.3%، ويأتي هذا الارتفاع نتيجة لتحسن أسعار النفط في عام 2018م. (شكل 45).

شكل 45: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لسلطنة عمان، 2014-2018م

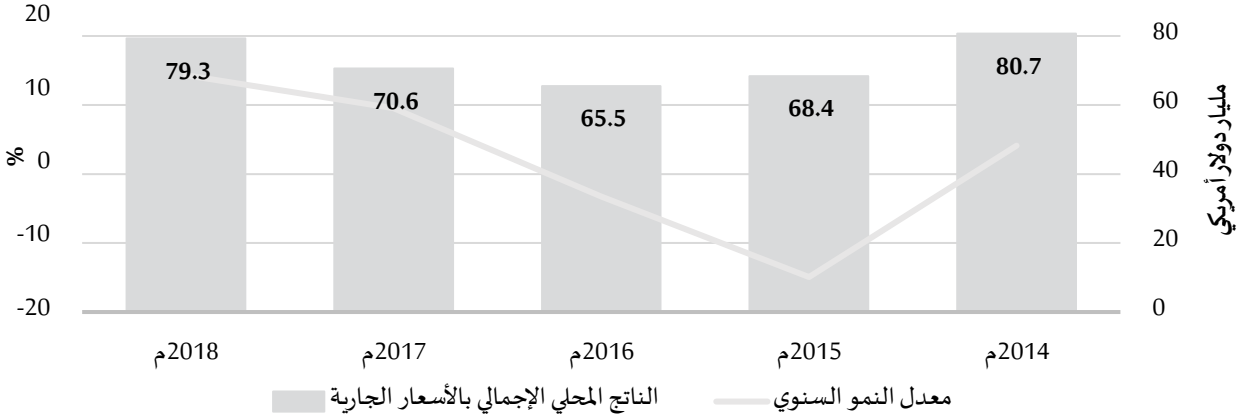

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وبالنظر إلى مساهمة القطاعين النفطي (أنشطة استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت مساهمة القطاع النفطي إلى ما نسبته 36.2% في عام 2018م (شكل 46). حيث أن هذه المساهمة تتأثر اجمالًا بأسعار النفط العالمية، وبالرغم من نمو القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بنسبة 2.0% في عام 2018م إلاأن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت إلى 63.8% في عام 2018م، عن مانسبته 70.3% في عام 2017م.

شكل 46: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسلطنة عمان، 2014-2018م

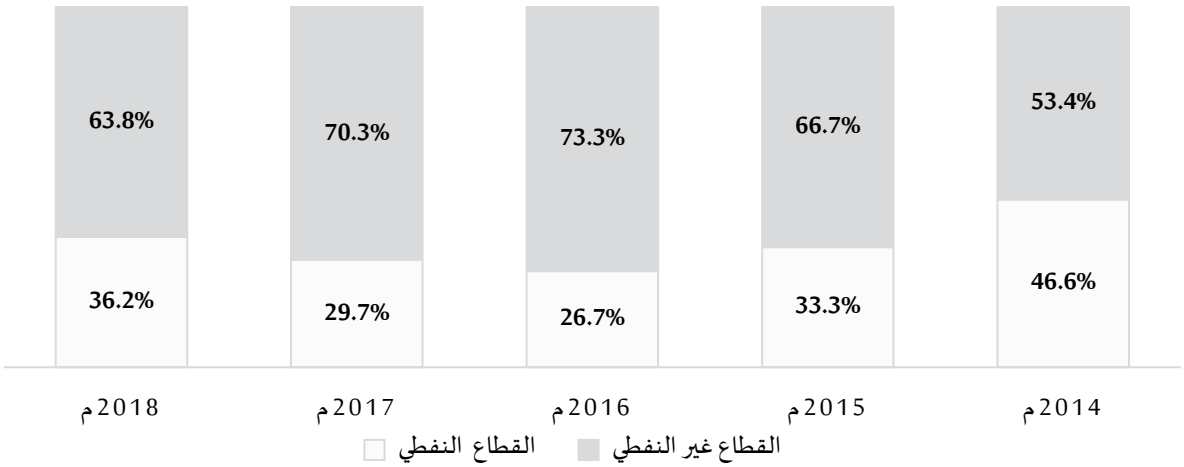

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وحافظت أنشطة القطاع النفطي على مرتبتها كأعلى الأنشطة مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014-2018م (شكل 47). وفي عام 2018م جاءت أنشطة الإدارة العامة والدفاع ثانيا، حيث ساهمت بما نسبة 12.1% في الناتج المحلي الإجمالي. ثم جاءت أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية ثالثا بنسبة مساهمه بلغت 10.9% في عام 2018م.

شكل 47: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسلطنة عمان، 2014-2018م

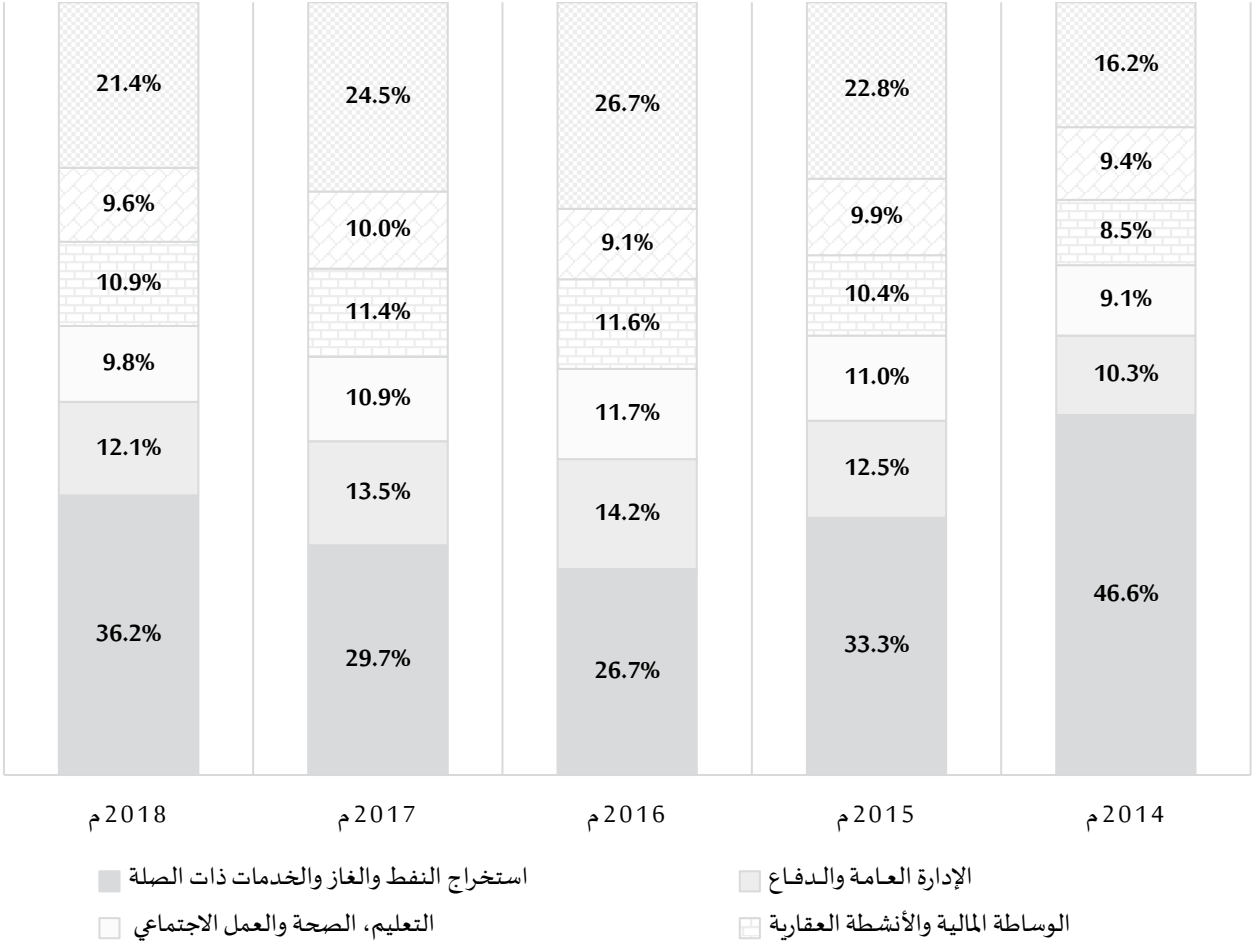

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

من حيث بنود الإنفاق، فقد مثل الإنفاق الاستهلاكي النهائي ما نسبته 63.0% من الناتج المحلي الإجمالي، موزعًا بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والذي ساهم بما مقداره 25.6% والإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والذي ساهم بما مقداره 37.3% في عام 2018م (شكل 48). وارتفعت المساهمة النسبية لاجمالي الصادرات من السلع والخدمات من 52.3% في عام 2017م لتصل إلى ما نسبته 58.2% في عام 2018م، حيث بلغت قيمتها 46.2 مليار دولار أمريكي. وبالمقابل ساهمت الواردات من السلع والخدمات بما يقارب 44.5% من الناتج المحلي الإجمالي (حيث أن الواردات من السلع والخدمات تساهم سلبًا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2018م. كما بلغ إجمالي التكوين الرأسمالي ما قيمته 18.4مليار دولار أمريكي، مرتراجعًا بما نسبته 5.3% عن عام 2017م.

شكل 48: المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسلطنة عمان، 2014-2018م

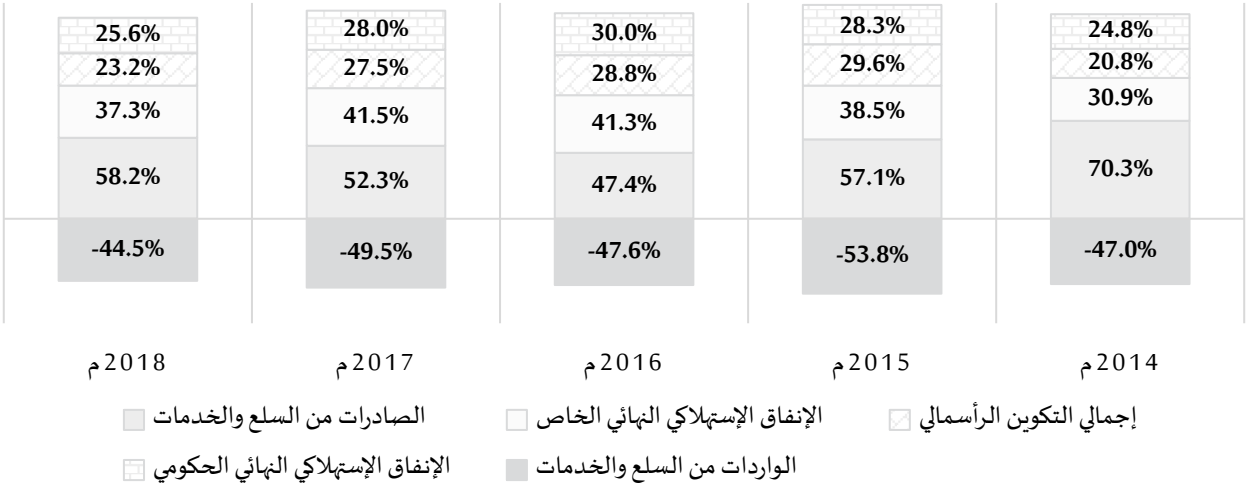

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار

ارتفع إجمالي الدخل القومي بما نسبته 9.3% في عام 2018م، وبلغت قيمة صافي التحويلات الجارية -10.0 مليار دولار أمريكي، وبالتالي كانت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح 64.0 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 57.9 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، مرتفعًا بنسبةٍ بلغت 10.7% (جدول 12). بينما بلغت قيمة إجمالي الادخار القومي 14.1 مليار دولار أمريكي في عام 2018م مرتفعًا بنسبة 60.9% مقارنةً بما قيمته 8.8 مليار دولار أمريكي عام 2017م.

جدول 12: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لسلطنة عمان، 2014-2018م

البيان	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**80.7**	**68.4**	**65.5**	**70.6**	**79.3**
معدل النمو السنوي (%)	2.7	-15.2	-4.3	7.8	12.3
1. إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	**76.4**	**66.1**	**63.6**	**67.7**	**74.0**
معدل النمو السنوي (%)	1.4	-13.4	-3.8	6.4	9.3
2. صافي التحويلات الجارية (مليار دولار أمريكي)	**-10.3**	**-11.0**	**-10.3**	**-9.8**	**-10.0**
معدل النمو السنوي (%)	-13.1	-6.7	6.2	4.8	-1.5
3. إجمالي الدخل القومي المتاح (1+2) (مليار دولار أمريكي)	**66.1**	**55.1**	**53.3**	**57.9**	**64.0**
معدل النمو السنوي (%)	-0.2	-16.6	-3.3	8.6	10.7
4. الإنفاق على الاستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	**45.0**	**45.7**	**46.7**	**49.1**	**49.9**
معدل النمو السنوي (%)	11.9	1.6	2.1	5.2	1.7
5. إجمالي الادخار القومي (3-4) (مليار دولار أمريكي)	**21.1**	**9.4**	**6.6**	**8.8**	**14.1**
معدل النمو السنوي (%)	-18.9	-55.4	-29.4	32.0	60.9

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018م ليصل إلى 17.2 ألف دولار أمريكي مقارنةً بما قيمته 15.5 ألف دولار أمريكي في عام 2017م مرتفعًا بذلك بما نسبته 11.3% (شكل 49).

شكل 49: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لسلطنة عمان، 2014-2018م

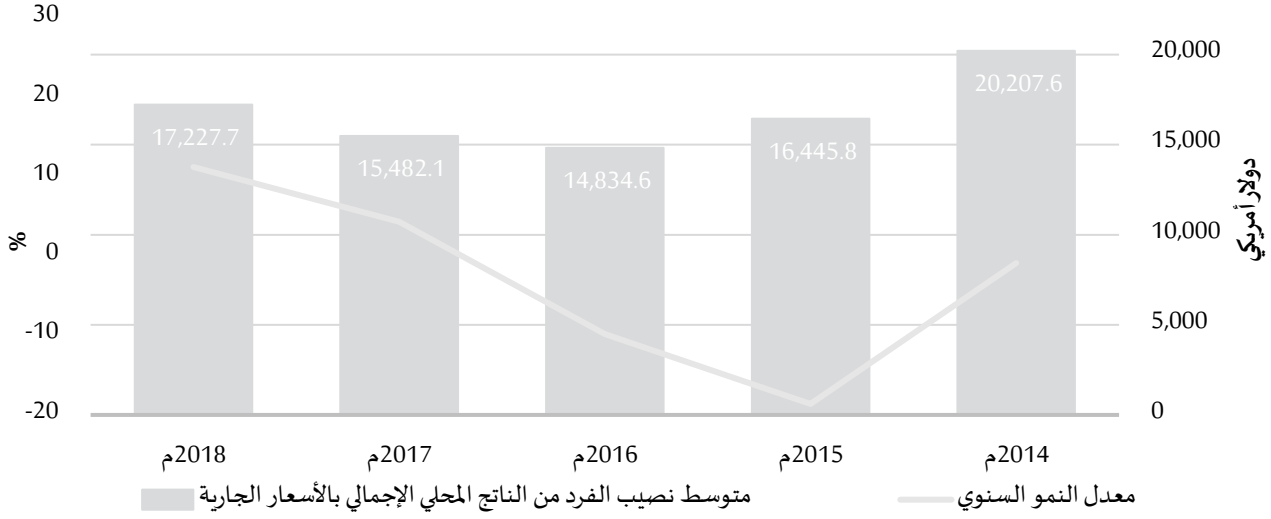

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

2.2.4.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010)

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان بالأسعار الثابتة بنسبة بلغت 1.8% في عام 2018م مقارنةً بعام 2017م حيث وصلت قيمته إلى 76.3مليار دولار أمريكي في عام 2018م مقارنة بـ 75.0 مليار دولار أمريكي في عام 2017م (شكل 50).

شكل 50: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ومعدل نموه السنوي لسلطنة عمان، 2014-2018م

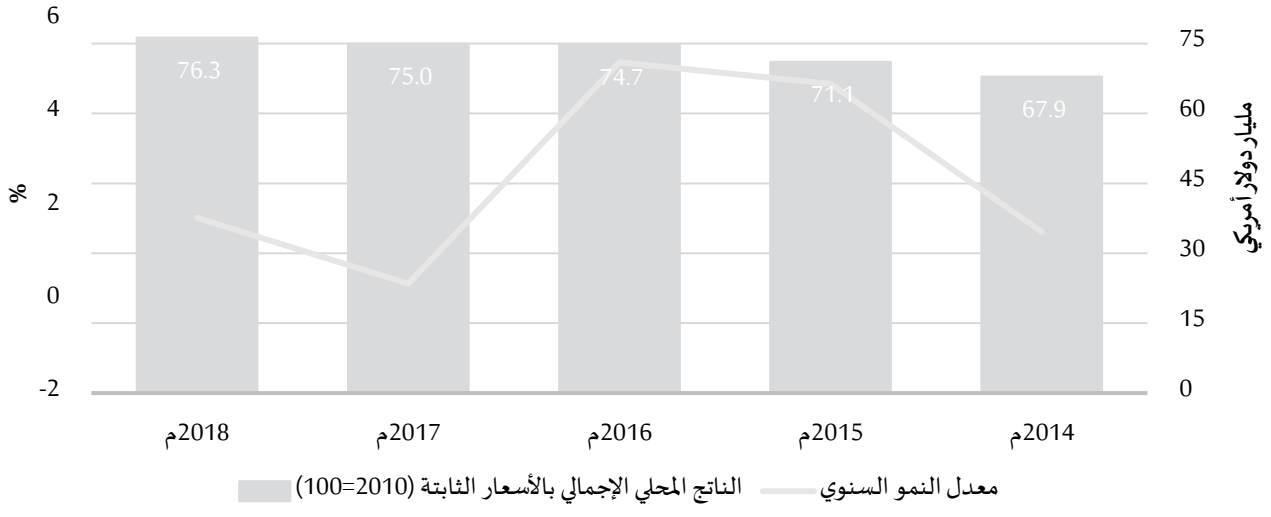

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وشهدت القيمة المضافة للقطاع النفطي بالأسعار الثابتة نموًا بنسبة 2.8% في عام 2018م لتصل إلى ما قيمته 31.2 مليار دولار أمريكي بعد تراجعها بنسبة 3.0% في عام 2017م (شكل 51). وكذلك ارتفعت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بنسبة 1.1% في عام 2018م لتصل إلى ما قيمته 45.1 مليار دولار أمريكي ممثلة ما نسبته 59.2% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

شكل 51: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2010=100) لسلطنة عمان، 2014-2018م

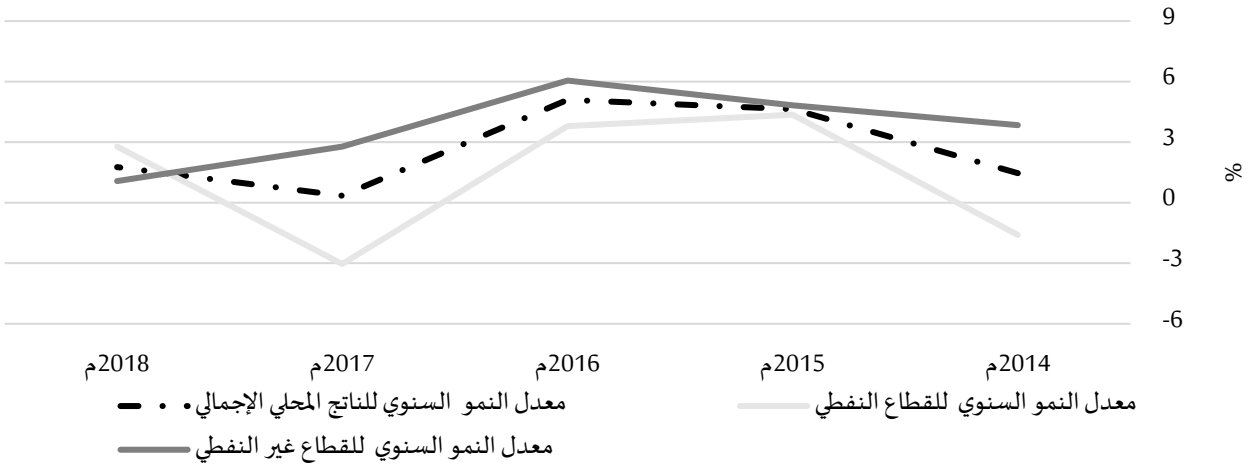

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وبالنظر إلى معدلات نمو أهم الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة، فقد حققت أنشطة الصناعة التحويلية والتي تساهم بما نسبتة 10.2% من اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة معدل نمو بلغت نسبته 9.6% في عام 2018م لتصل قيمتها المضافة إلى 7.7 مليار دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 7.1 مليار دولار أمريكي في عام 2017م (شكل 52). وكذلك نمت أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية و التي تساهم بـ 10.1% في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.4%، وشهدت أنشطة النقل والتخزين والاتصالات نموا بنسبة 2.1% مساهمةً بما نسبته 6.7% في عام 2018م. وبالمقابل تراجع النمو السنوي لكل من أنشطة الإدارة العامة والدفاع بما نسبته 1.2% وبلغت مساهمتها 10.2% في الناتج المحلي الإجمالي، وأنشطة التشييد وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم بما نسبته 7.8% و 0.7%، على التوالي، في عام 2018م.

شكل 52: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2010=100) لسلطنة عمان، 2014-2018م

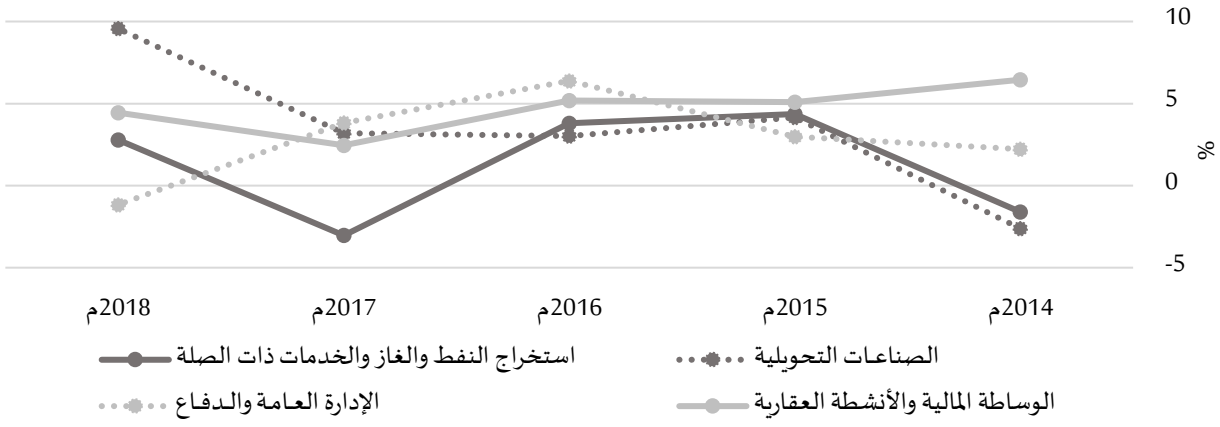

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

شهد عام 2018م نموا مرتفعًا في قيمة الصادرات من السلع والخدمات التي تساهم بما نسبته 66.4% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 12.7% بعد ثلاثة أعوام من التراجع (شكل 53). وكذلك نمت قيمة الواردات من السلع والخدمات بنسبة قليلة بلغت 0.1%، والانفاق الاستهلاكي النهائي بنسبة 0.6%، وبالمقابل تراجعت قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي بنسبة 20.5% لتصل إلى ما قيمته 18.0 مليار دولار أمريكي مقارنة بما قيمته22.7 مليار دولار أمريكي في عام 2017م.

شكل 53: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) لسلطنة عمان، 2014-2018م

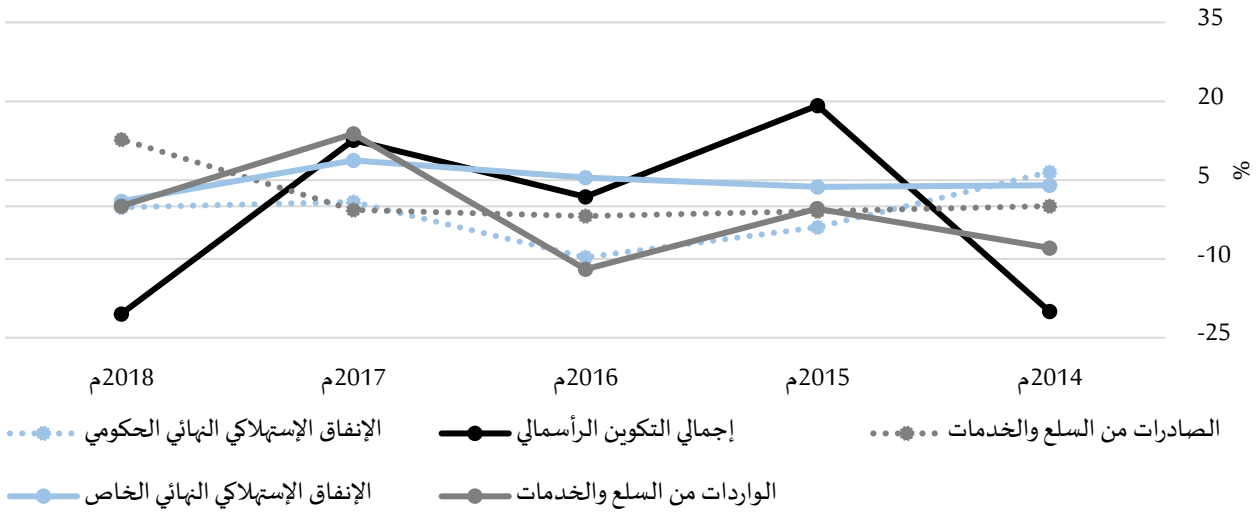

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

2.5 دولة قطر

2.5.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة قطر لعام 2018م

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2013) ما يقارب 225.5 مليار دولار أمريكي في عام 2018م، وبمعدل نمو بلغ 1.5% مقارنةً بعام 2017م (جدول 13). وكذلك ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى ما قيمته 191.4مليار دولار أمريكي في عام 2018م بمعدل نمو بلغت نسبته 14.6% مقارنة بعام 2017م.

وحسب مكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد بلغت قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي 82.0 مليار دولار أمريكي في عام 2018م، مُرتفعًا بنسبة 10.1%مقارنة في عام 2017م.

وبلغ إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية ما يقارب 187.6 مليار دولار أمريكي في عام 2018م، بينما بلغت قيمة الدخل القومي المتاح 171.3 مليار دولار أمريكي، وبلغ الادخار القومي ما قيمته 98.7 مليار دولار أمريكي، وقد حققت تلك القيم معدلات نمو موجبة مقارنةً بعام 2017م.

وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى 69.3 ألف دولار أمريكي في عام 2018م، مقارنةً بما قيمته 61.3 ألف دولار أمريكي في عام 2017م.

جدول 13: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة قطر، 2017-2018م

البيان	2017م	2018م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	**222.2**	**225.5**
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	1.6	1.5
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**166.9**	**191.4**
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	10.0	14.6
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**74.5**	**82.0**
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**166.5**	**187.6**
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**150.3**	**171.3**
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**80.9**	**98.7**
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)	**61,267.2**	**69,329.7**

*سنة الأساس 2013=100

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

2.5.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة قطر، 2014 - 2018م

2.5.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بما نسبته 14.6% لتصل إلى 191.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018م مقارنةً بما قيمته 166.9 مليار دولار أمريكي ومعدل نمو 10.0% في عام 2017م، وأتى هذا النمو مدعوما بالنمو الكبير في القيمة المضافة للقطاع النفطي وبنسبة 19.5% و31.1% في العامين 2017م و2018م على التوالي (شكل 54).

شكل 54: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة قطر، 2014-2018م

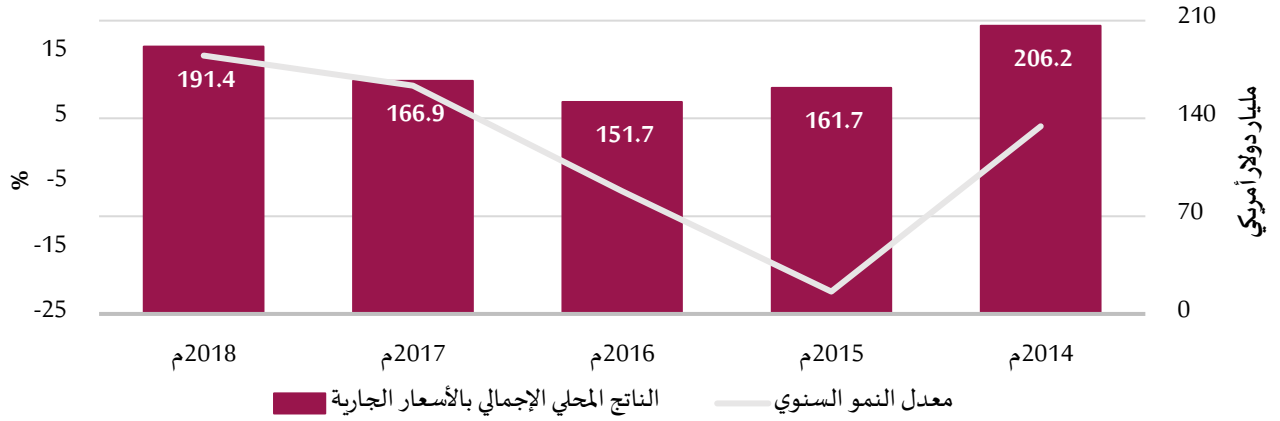

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وبالنظر إلى مساهمة القطاعين النفطي (أنشطة استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد ارتفعت مساهمة القطاع النفطي على حساب مساهمة القطاع غير النفطي لتصل إلى ما نسبته 36.9% في عام 2018م مقارنة بمانسبته 32.3% في عام 2017م (شكل 55). وبالمقابل تراجعت مساهمة القطاع غير النفطي إلى 63.1% في عام 2018م عن نسبتها البالغة 67.7% في عام 2017م.

شكل 55: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة قطر، 2014-2018م

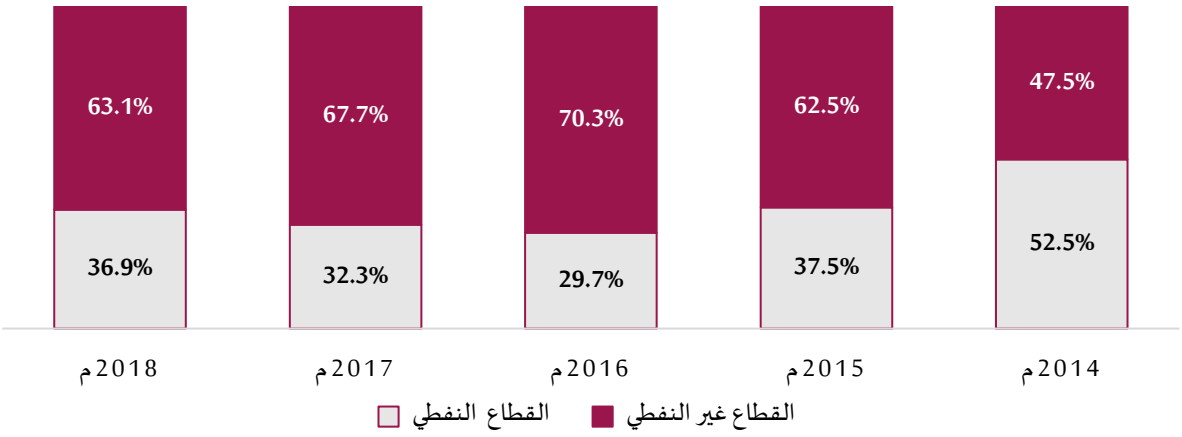

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وحافظت أنشطة القطاع النفطي على ترتيبها كأعلى الأنشطة مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014-2018م (شكل 56). تلاها مساهمة أنشطة الوساطة المالية والعقارية والتي بلغت نسبتها 16.6% في عام 2018م بعد أن كانت تشكل 18.7% في عام 2017م. ثم جاءت أنشطة التشييد ثالثًا من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 14.1%، وشهدت هذا الأنشطة نموا كبيرًا في مساهمتها خلال الخمس سنوات الأخيرة حيث كانت نسبة مساهمته 6.7% في عام 2014م.

شكل 56: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة قطر، 2014-2018م

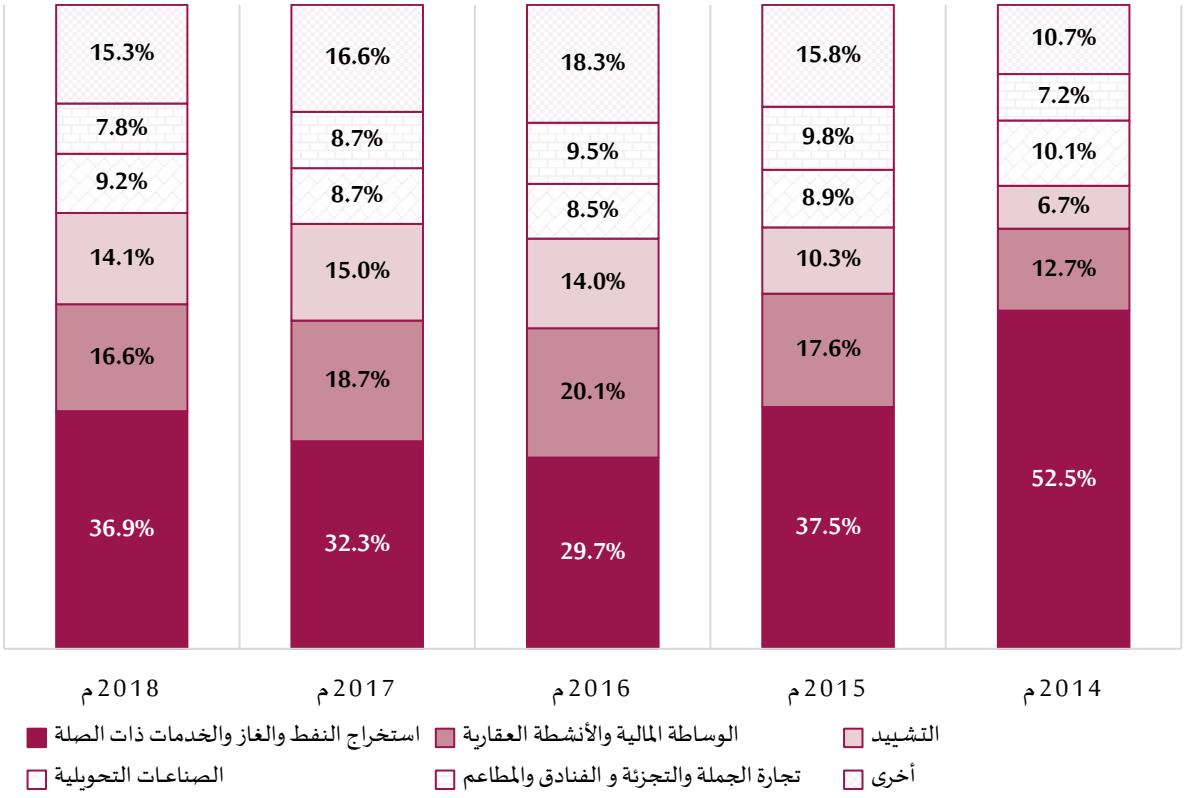

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

من حيث بنود الإنفاق، فقد نمت جميعها بمعدلات إيجابية في عام 2018م، حيث نمت قيمة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 20.4% لتصل إلى ما قيمته 102.6 مليار دولار أمريكي، وقد ساهمت بما نسبته 53.6% من اجمالي الناتج المحلي (شكل 57). ونمت قيمة التكوين الرأسمالي بنسبة 10.1% لتصل إلى 82.0 مليار دولار أمريكي مساهمًا بذلك بما نسبته 42.9%، وبلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي 72.6 مليار دولار أمريكي وشكل ما نسبته 37.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مقسمًا بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والذي ساهم بما مقداره 15.9% والإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والذي ساهم بما مقداره 22.1% في عام 2018م. وارتفعت كذلك قيمة الواردات من السلع والخدمات بمعدل 5.8% لتصل إلى ما قيمته 65.8 مليار دولار أمريكي وبنسبة مساهمة بلغت 34.4% في عام 2018م (حيث أن الواردات من السلع والخدمات تساهم سلبًا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي).

شكل 57: المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة قطر، 2014-2018م

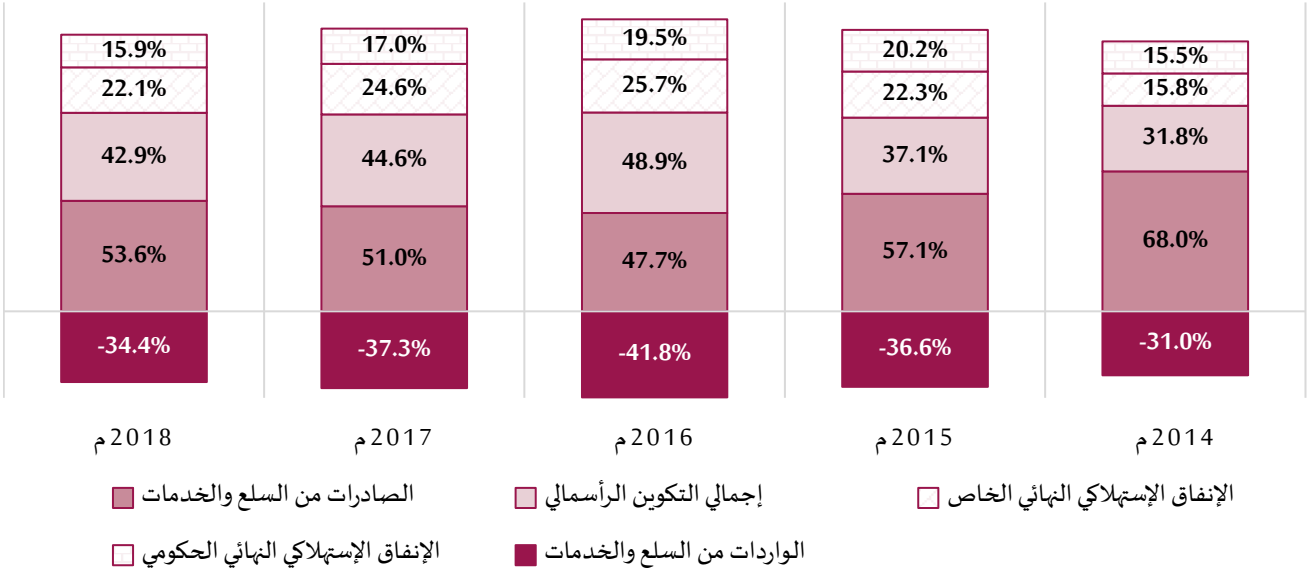

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار

ارتفعت قيمة إجمالي الدخل القومي بما نسبته 12.7% في عام 2018م، وبلغت قيمة صافي التحويلات الجارية -16.4مليار دولار أمريكي، وبالتالي بلغت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح 171.3مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 150.3 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، مرتفعة بنسبة بلغت 13.9% (جدول 14). بينما بلغت قيمة إجمالي الادخار القومي 98.7 مليار دولار أمريكي في عام 2018م مقارنةً بما قيمته 80.9 مليار دولار أمريكي في عام 2017م.

جدول 14: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لدولة قطر، 2014-2018م

البيان	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**206.2**	**161.7**	**151.7**	**166.9**	**191.4**
معدل النمو السنوي (%)	3.8	-21.6	-6.2	10.0	14.6
1. إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	**196.9**	**158.2**	**150.6**	**166.5**	**187.6**
معدل النمو السنوي (%)	4.5	-19.7	-4.8	10.5	12.7
2. صافي التحويلات الجارية (مليار دولار أمريكي)	**-17.5**	**-15.7**	**-16.2**	**-16.2**	**-16.4**
معدل النمو السنوي (%)	-18.9	10.3	-3.0	0.0	-1.1
3. إجمالي الدخل القومي المتاح (1+2) (مليار دولار أمريكي)	**179.4**	**142.5**	**134.5**	**150.3**	**171.3**
معدل النمو السنوي (%)	3.3	-20.6	-5.6	11.8	13.9
4. الإنفاق على الاستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	**64.4**	**68.8**	**68.7**	**69.5**	**72.6**
معدل النمو السنوي (%)	11.4	6.7	-0.2	1.2	4.5
5. إجمالي الادخار القومي (3-4) (مليار دولار أمريكي)	**115.0**	**73.7**	**65.8**	**80.9**	**98.7**
معدل النمو السنوي (%)	-0.7	-35.9	-10.7	22.9	22.0

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

شهد عام 2018م ارتفاعًا في الناتج المحلي الإجمالي تبعه ارتفاعا في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 69.3 ألف دولار أمريكي بمعدل نمو سنوي بلغ 13.2% (شكل 58). وقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا كبيرا خلال الفترة 2015-2016م في دولة قطر، حيث وصلت قيمته إلى 66.3 ألف دولار أمريكي في عام 2015م و 58.0 ألف دولار أمريكي في عام 2016م مقارنة بـ 93.1 ألف دولار أمريكي في عام 2014م.

شكل 58: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة قطر، 2014-2018م

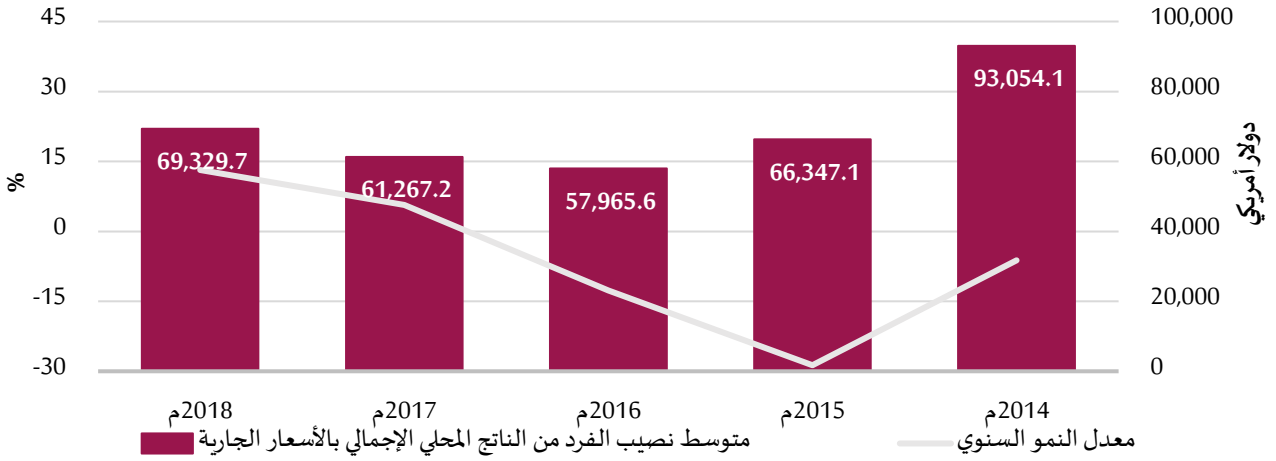

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

2.2.5.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2013)

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

حقق الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر بالأسعار الثابتة معدلات نمو سنوية إيجابية خلال الفترة 2014-2018م تراوحت ما بين 1.5% في عام 2018م و4.0% في عام 2014م، وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 225.5 مليار دولار أمريكي في عام 2018م مقارنةً بـ 222.2مليار دولار أمريكي في عام 2017م (شكل 59).

شكل 59: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2013) ومعدل نموه السنوي لدولة قطر، 2014-2018م

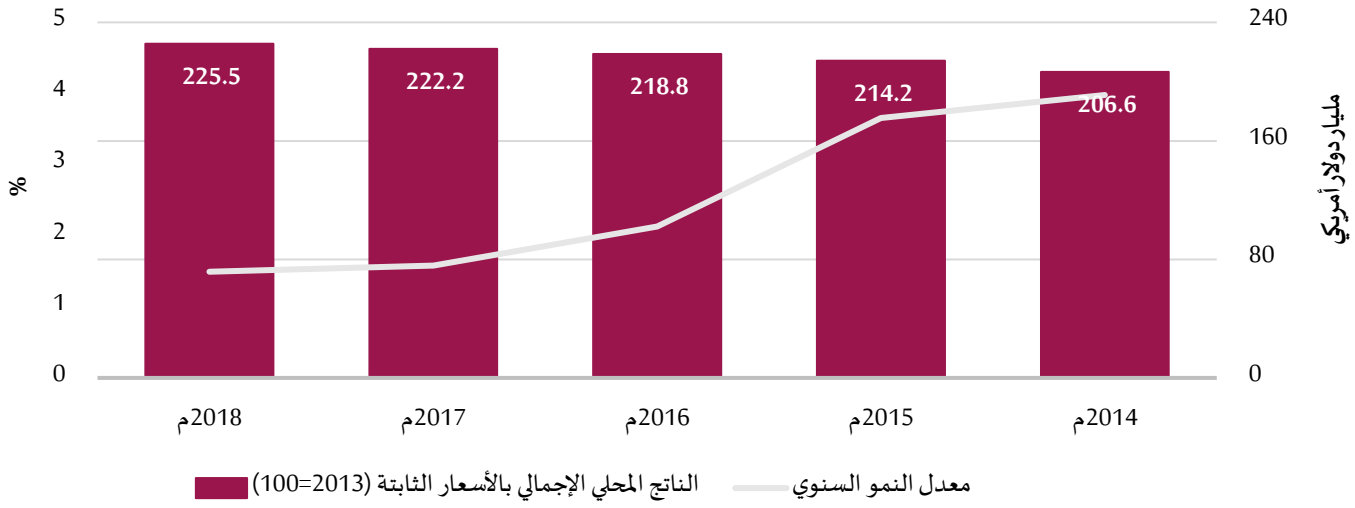

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وشهدت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة معدلات نمو إيجابية بالرغم من التباطؤ خلال الفترة 2014-2018م، حيث نمت بما نسبته 3.2% في عام 2018م في حين بلغ معدل نموها ما نسبته 9.8% في عام 2014(شكل 60). وبالمقابل بقيت القيمة المضافة للقطاع النفطي عند نفس المستوى تقريبا خلال الفترة 2014م-2018م حيث تراوح قيمتها ما بين 110.0 مليار دولار أمريكي في عام 2014م و107.2 مليار دولار أمريكي في عام 2018م.

شكل 60: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (100=2013) لدولة قطر، 2014-2018م

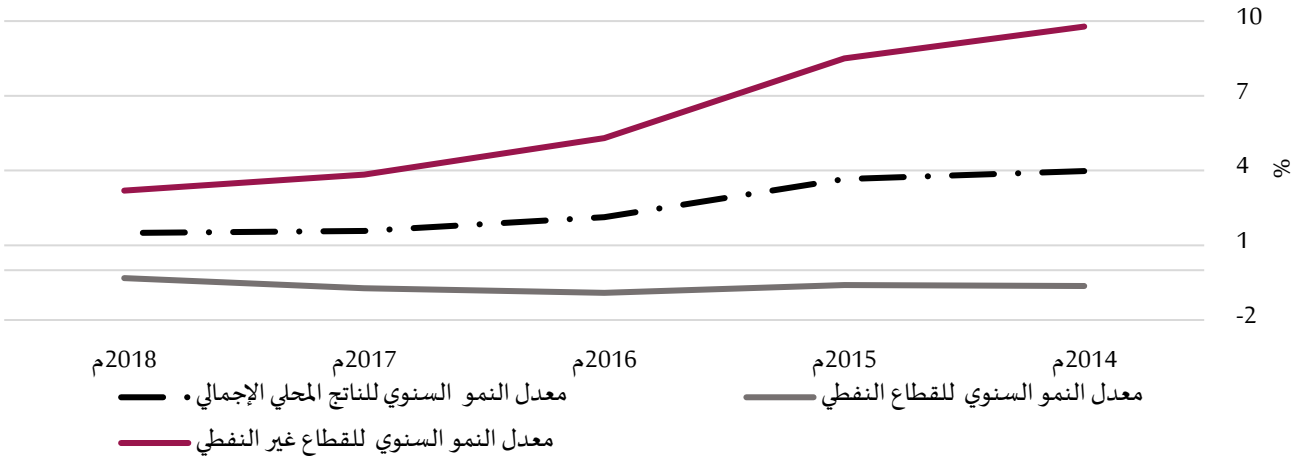

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وبالنظر إلى معدلات نمو أهم الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة، فقد حققت أنشطة الصناعات التحويلية أعلى معدل نمو سنوي في عام 2018م، حيث نمت بما نسبته 6.1% (شكل 61). تلاها أنشطة التشييد بنمو بلغت نسبته 4.5% ثم أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية بنسبة نمو بلغت 2.4% في عام 2018م.

شكل 61: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (100=2013) لدولة قطر، 2014-2018م

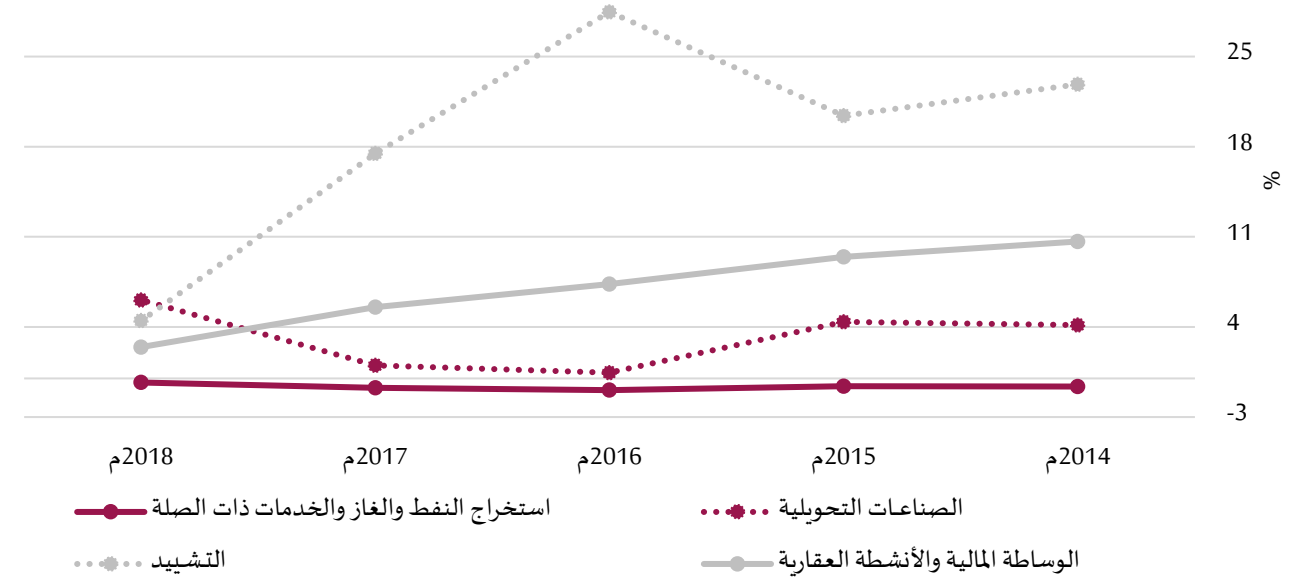

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

تراجع الإنفاق الاستهلاكي النهائي بما نسبته 0.2% في عام 2018م (شكل 62). وحافظ إجمالي التكوين الرأسمالي على نموه السنوي حتى بلغ ما نسبته 1.3% في عام 2018م. وبالمقابل تراجعت قيمة الواردات من السلع والخدمات بنسبة وصلت إلى 2.8% في عام 2018م، بينما ارتفعت قيمة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 0.7% في نفس العام.

شكل 62: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2013) لدولة قطر، 2014-2018م

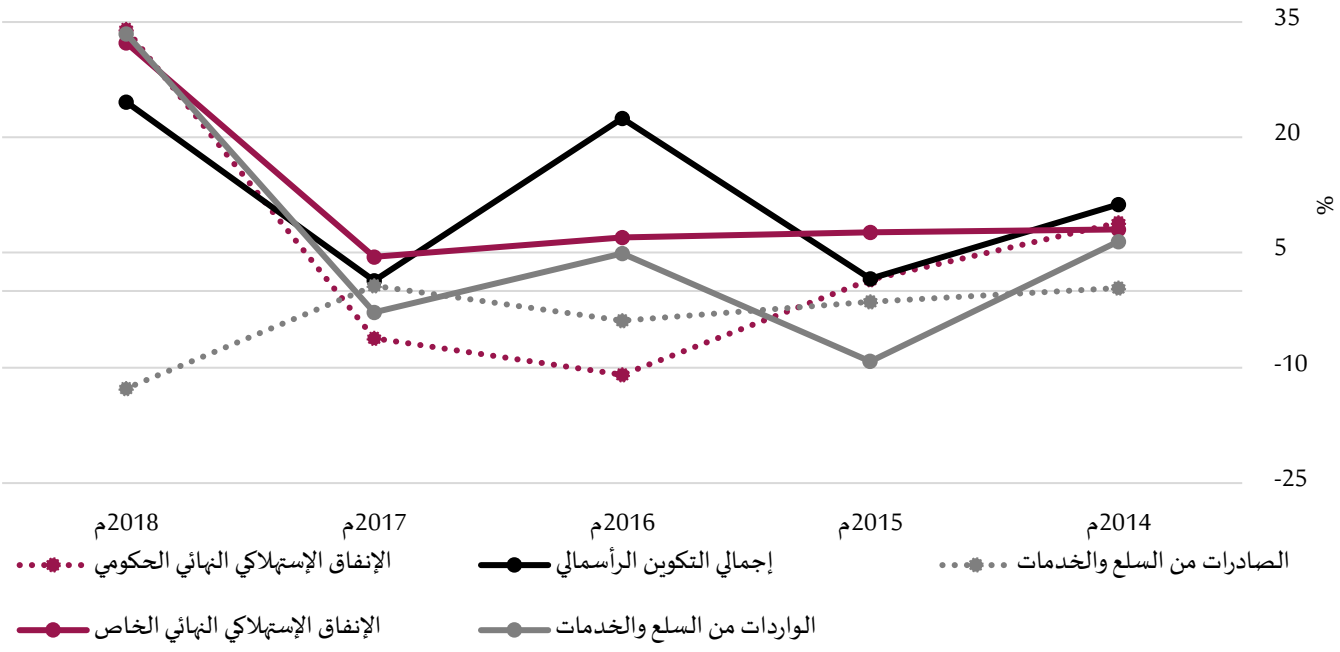

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

2.6 دولة الكويت

2.6.1 أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الكويت لعام 2018م

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نموا سنويا بلغت نسبته 16.6% في عام 2018م مقارنةً بعام 2017م لتصل قيمته إلى ما مقداره 140.7 مليار دولار أمريكي (جدول 15). في حين بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ما يقارب 130.0 مليار دولار أمريكي في عام 2018م مرتفعًا بمعدل 1.7% مقارنةً بما قيمته 127.8مليار دولار أمريكي في عام 2017م.

ومن جهة الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد شهد إجمالي التكوين الرأسمالي في عام 2018م نموا بمعدل 5.9% مقارنةً بما كان عليه في عام 2017م، حيث بلغت قيمته ما يقارب 35.5 مليار دولار أمريكي.

كما ارتفعت قيمة إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية في عام 2018م لتصل إلى 159.3 مليار دولار أمريكي، مقارنةً بما قيمته 139.5 مليار دولار أمريكي في عام 2017م. وبلغت قيمة الدخل القومي المتاح 144.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018م، ووصلت قيمة إجمالي الادخار القومي إلى 57.4 مليار دولار أمريكي.

وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى 31.8 ألف دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 28.6 ألف دولار أمريكي في عام 2017م.

جدول 15: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الكويت، 2017-2018م

البيان	2017م	2018م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	**127.8**	**130.0**
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	-5.1	1.7
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**120.7**	**140.7**
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	10.3	16.6
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**33.5**	**35.5**
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**139.5**	**159.3**
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**124.8**	**144.4**
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**43.1**	**57.4**
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)	**28,552.2**	**31,825.5**

*سنة الأساس 100=2010
المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

2.6.2 أهم التطورات لأبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدولة الكويت، 2014 - 2018م

2.6.2.1 التقديرات بالأسعار الجارية

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 140.7 مليار دولار أمريكي في عام 2018م وبمعدل نمو بلغت نسبته 16.6% مقارنةً بما قيمته 120.7 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، ويعد هذا النمو معززًا للنمو المتحقق في عام 2017م والبالغ 10.3% وذلك بعد التراجع الكبير خلال الفترة 2014-2016م والذي وصل أقصاه في عام 2015م وبنسبة 29.6% (شكل 63).

شكل 63: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة الكويت، 2014-2018م

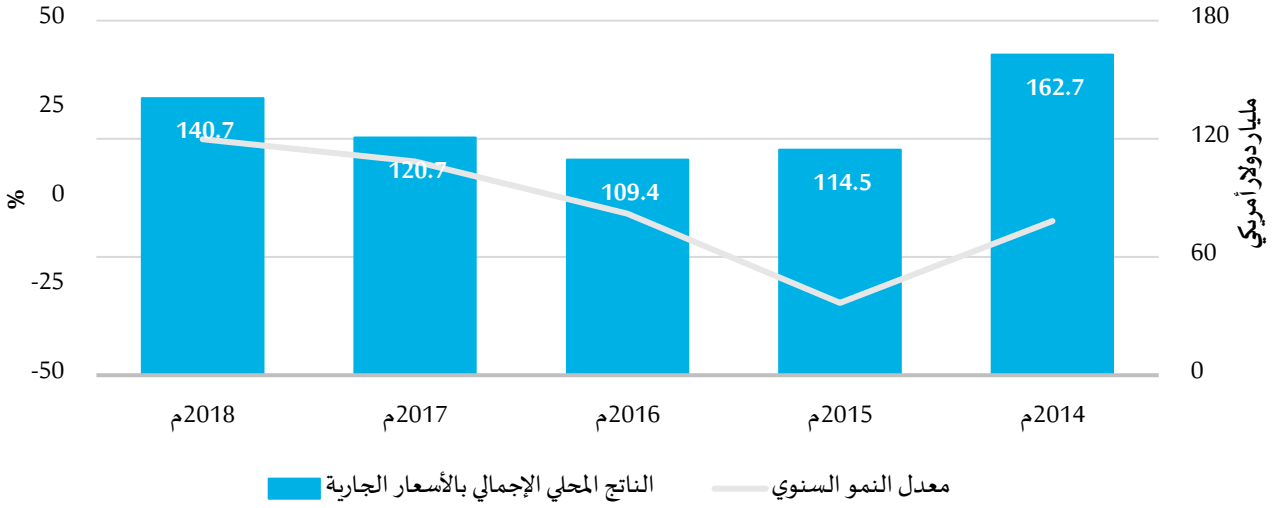

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وبالنظر إلى مساهمة القطاعين النفطي (أنشطة استخراج النفط والغاز والخدمات ذات الصلة) وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد ارتفعت مساهمة القطاع النفطي إلى ما نسبته 47.1% في عام 2018م (شكل 64). وبالمقابل تراجعت مساهمة القطاع غير النفطي بأنشطته المختلفة لتصل إلى ما نسبته 52.9% في عام 2018م مقارنة بـ 58.4% في عام 2017م.

شكل 64: المساهمة النسبية حسب القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت، 2014-2018م

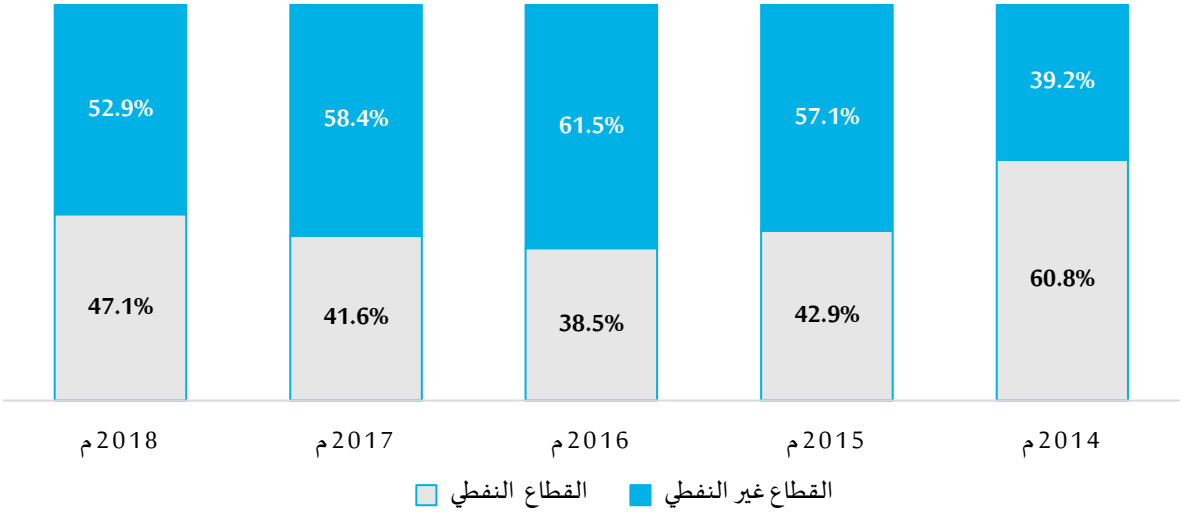

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

ومازالت أنشطة القطاع النفطي أعلى الأنشطة مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014-2018م، ووصلت قيمتها المضافة إلى ما مقداره 66.2 مليار دولارأمريكي في عام 2018م، وجاءت أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية بالمرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وساهمت بما نسبته 17.5% في عام 2018م لتصل قيمتها المضافة إلى ما مقداره 24.6 مليار دولار أمريكي، ثم جاءت أنشطة التعليم والصحة والعمل الاجتماعي بنسبة مساهمة بلغت 11.4% وبقيمة وصلت إلى ما قيمته 16.1 مليار دولار أمريكي (شكل 65).

شكل 65: المساهمة النسبية لأهم الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت، 2014-2018م

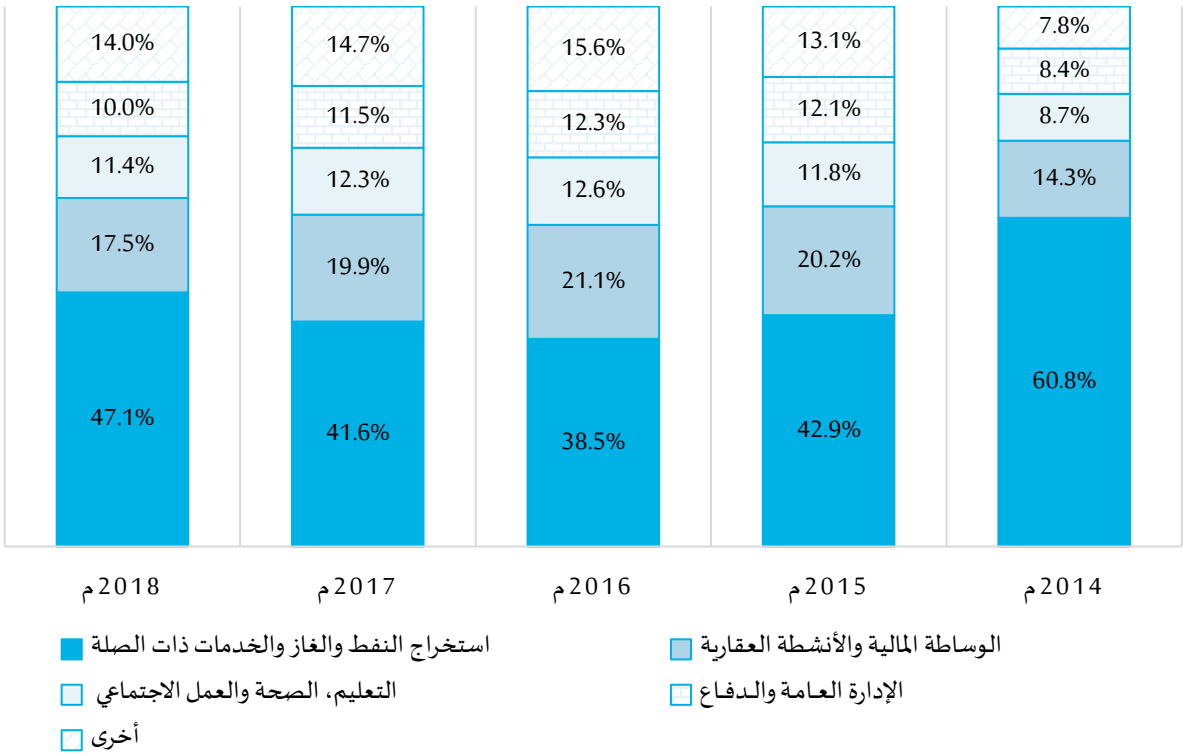

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

ومن حيث بنود الإنفاق، فقدحققت جميعها معدلات نمو إيجابية في عام 2018م، كان اعلاها نمو قيمة الصادرات من السلع والخدمات بمعدل 29.1% في عام 2018م، حيث وصلت قيمتها إلى 79.8 مليار دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 61.8 مليار دولار أمريكي في عام 2017م، مساهمة بما نسبته 56.7% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018م (شكل 66). وشهدت قيمة الواردات من السلع والخدمات ارتفاعًا بمعدل 9.4% مقارنةً بعام 2017م، حيث بلغت قيمتها 61.6 مليار دولار أمريكي. أما إجمالي التكوين الرأسمالي فقد حقق معدلات نمو إيجابية خلال الفترة 2014-2018م، وبنسب متفاوتة بلغت أعلاها في عام 2016م وبنسبة 12.5%، وبلغت نسبة نموه السنوي في عام 2018م ما نسبته 5.9% بقيمة تقارب 35.5 مليار دولار أمريكي. كما نما الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي بمعدل 8.1% في عام 2018م مقارنةً بعام 2017م. والإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بمعدل 5.5% ليصل إلى 55.1 مليار دولار أمريكي في عام 2018م.

شكل 66: المساهمة النسبية لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت، 2014-2018م

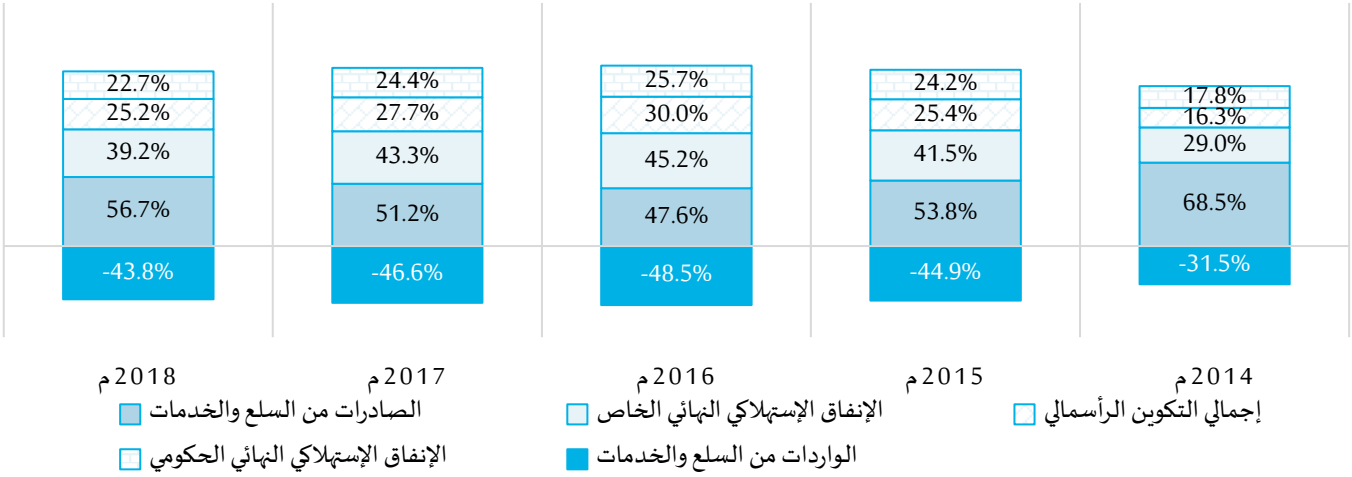

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار

سجلت دولة الكويت ارتفاعًا في إجمالي الدخل القومي بما نسبته 14.2% في عام 2018م، وبلغت قيمة صافي التحويلات الجارية – 14.8 مليار دولار أمريكي، بالتالي بلغت قيمة إجمالي الدخل القومي المتاح 144.4 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 124.8مليار دولار أمريكي في عام 2017م، أي بمعدل نمو بلغت نسبته 15.7% (جدول 16). بينما بلغت قيمة إجمالي الادخار القومي 57.4 مليار دولار أمريكي مرتفعا بنسبة بلغت 33.4% في عام 2018م.

جدول 16: العلاقات بين إجماليات الناتج والدخل والادخار لدولة الكويت، 2014-2018م

البيان	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**162.7**	**114.5**	**109.4**	**120.7**	**140.7**
معدل النمو السنوي (%)	-6.6	-29.6	-4.5	10.3	16.6
1. إجمالي الدخل القومي (مليار دولار أمريكي)	**178.3**	**127.2**	**122.2**	**139.5**	**159.3**
معدل النمو السنوي (%)	-4.8	-28.7	-4.0	14.1	14.2
2. صافي التحويلات الجارية (مليار دولار أمريكي)	**-20.7**	**-16.6**	**-17.3**	**-14.7**	**-14.8**
معدل النمو السنوي (%)	-19.3	19.7	-4.4	15.4	-1.2
3. إجمالي الدخل القومي المتاح (1+2) (مليار دولار أمريكي)	**157.7**	**110.6**	**104.8**	**124.8**	**144.4**
معدل النمو السنوي (%)	-7.3	-29.8	-5.2	19.0	15.7
4. الإنفاق على الاستهلاك النهائي (مليار دولار أمريكي)	**76.0**	**75.3**	**77.6**	**81.7**	**87.0**
معدل النمو السنوي (%)	5.1	-1.0	3.1	5.3	6.4
5. إجمالي الادخار القومي (3-4) (مليار دولار أمريكي)	**81.6**	**35.3**	**27.2**	**43.1**	**57.4**
معدل النمو السنوي (%)	-16.5	-56.7	-22.9	58.1	33.4

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018م ما مقداره 31.8 ألف دولار أمريكي مرتفعًا بمعدل 11.5% عن قيمته البالغة 28.6 ألف دولار أمريكي في عام 2017م (شكل 67).

شكل 67: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل نموه السنوي لدولة الكويت، 2014-2018م

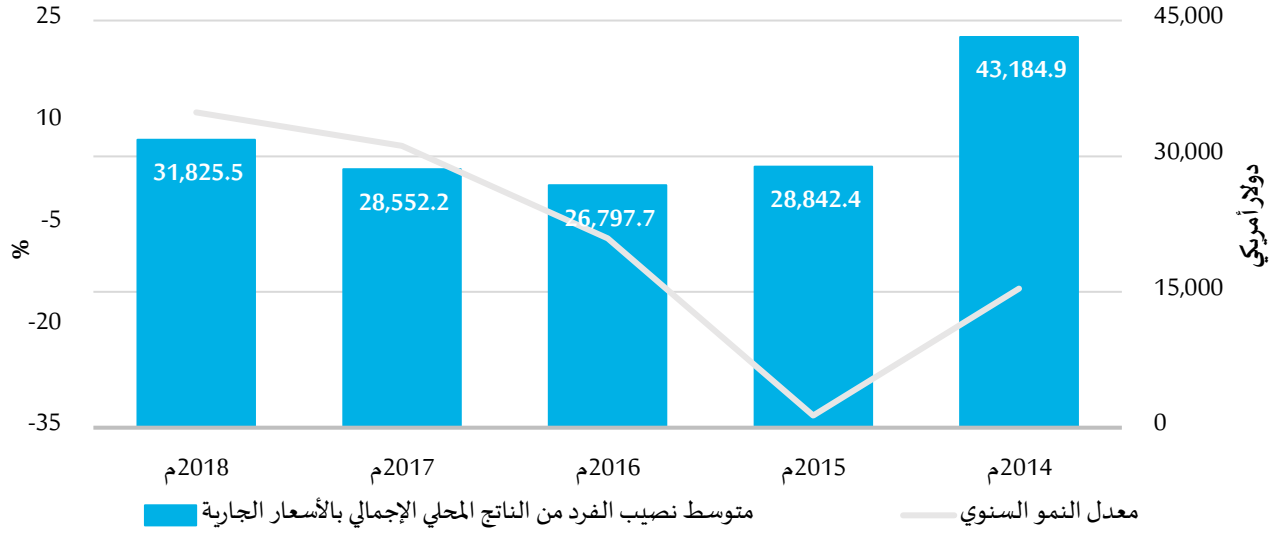

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

2.6.2.2 التقديرات بالأسعار الثابتة (100=2010)

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج

حقق الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت بالأسعار الثابتة نموًا بمعدل 1.7% في عام 2018م مقارنة بتراجع بلغت نسبته 5.1% في عام 2017م، حيث وصل إلى ما قيمته 130.0 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 127.8مليار دولار أمريكي في عام 2017م، مع استمرار تذبذب هذا المعدل سنويًا خلال الفترة 2014-2018م (شكل 68).

شكل 68: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) ومعدل نموه السنوي لدولة الكويت، 2014-2018م

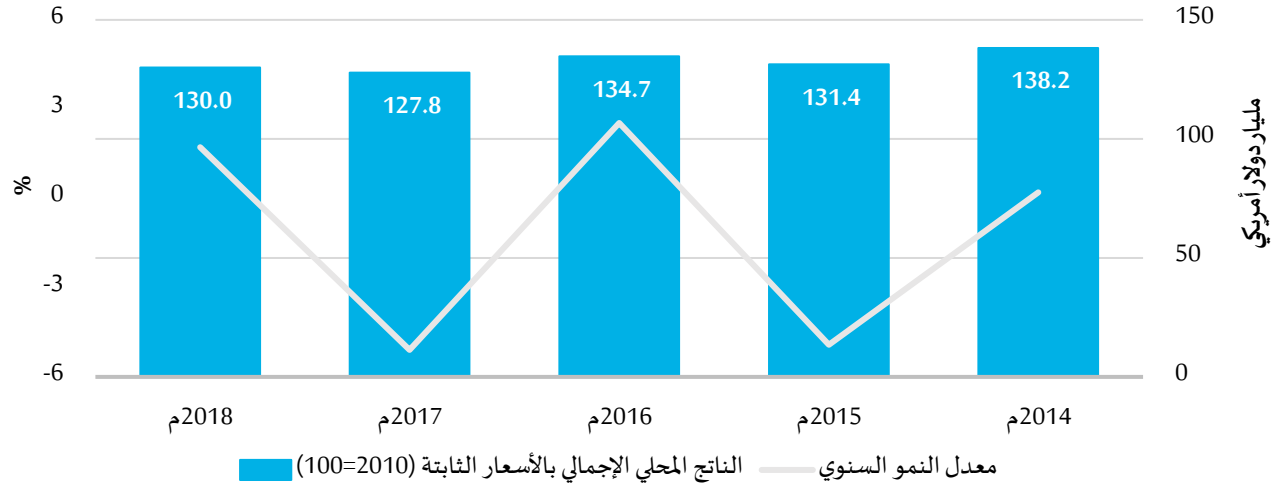

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وشهدت القيمة المضافة للقطاع النفطي بالأسعار الثابتة في عام 2018م نموًا بما نسبته 1.7% لتصل إلى ما قيمته 70.0 مليار دولار أمريكي مقارنةً بما قيمته 68.8 مليار دولار أمريكي في عام 2017م (شكل 69). كما ارتفعت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي بما نسبته 1.8% لتصل إلى ما قيمته 60.0 مليار دولار أمريكي في عام 2018م مقارنة بما قيمته 59.0 مليار دولار أمريكي في عام 2017م.

شكل 69: معدل النمو السنوي حسب القطاعين النفطي وغير النفطي بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الكويت، 2014-2018م

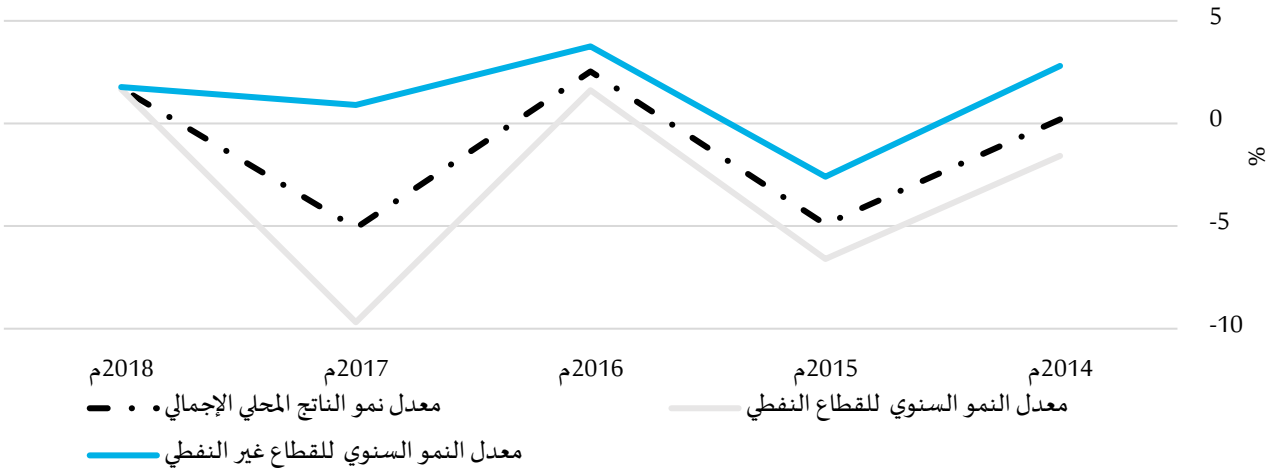

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وبالنظر إلى معدلات نمو أهم الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة في عام 2018م، فقد حققت أنشطة الوساطة المالية والأنشطة العقارية والتي تشكل 20.6% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نموا سنويا بلغت نسبته 2.7% مقارنة بعام 2017م (شكل 70). ونمت أنشطة التعليم والصحة والعمل الاجتماعي بما نسبته 4.9% في عام 2018م لتصل القيمة المضافة لهذه الأنشطة إلى 11.7 مليار دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 11.2 مليار دولار أمريكي في عام 2017م.

شكل 70: معدل النمو السنوي لأهم الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2010=100) لدولة الكويت، 2014-2018م

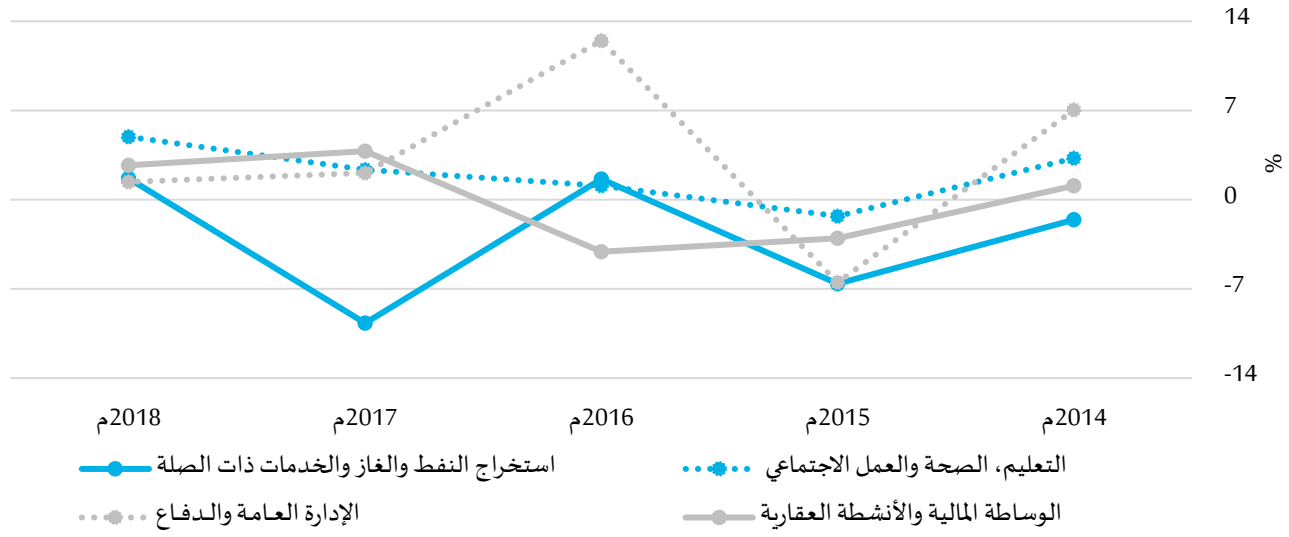

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

ومن حيث مكونات الإنفاق بالأسعار الثابتة فقد حقق كل من الإنفاق على الاستهلاك النهائي بشقيه الحكومي والخاص وإجمالي التكوين الرأسمالي نموا إيجابيًا بمعدل 6.2% و5.2% لتصل قيمتهما إلى 70.4 و30.9 مليار دولار أمريكي على التوالي في عام 2018م (شكل 71). وبالمقابل تراجعت قيمة صافي الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 10.7% عما كانت عليه في عام 2017م.

شكل 71: معدل النمو السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010) لدولة الكويت، 2014-2018م

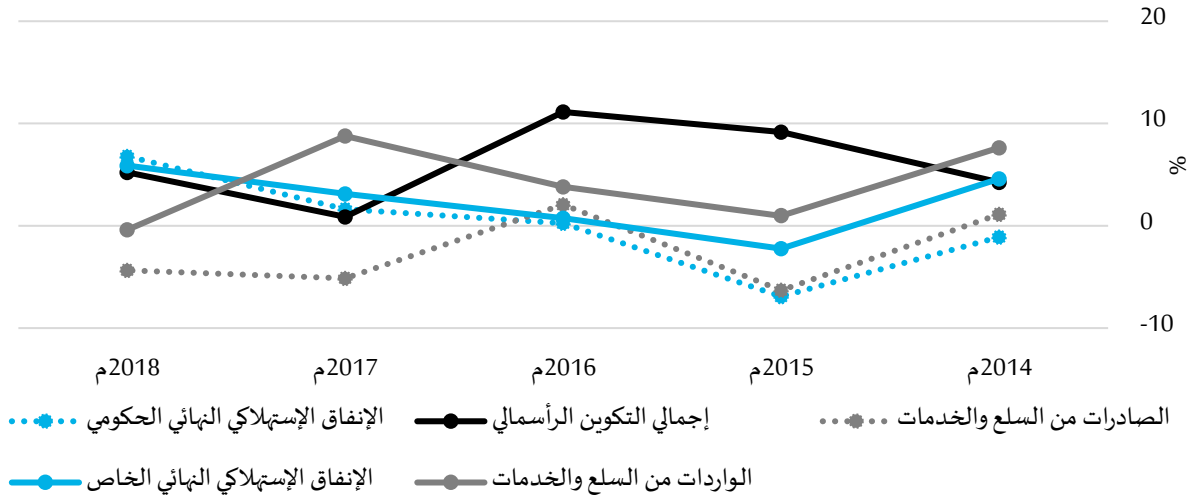

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

3. مقارنة أبرز مؤشرات الحسابات القومية بين دول مجلس التعاون

3.1 مقارنة أبرز مؤشرات الحسابات القومية بين دول مجلس التعاون لعام 2018م

حققت جميع دول مجلس التعاون نموا موجبًا في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2018م وبنسبٍ أعلى من متوسط النمو العالمي البالغ6.1%، ويعزى ذلك إلى التغير في أسعار النفط وأثره المباشر على اقتصادات دول مجلس التعاون[2](جدول 17). وحققت دولة الكويت أعلى معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبةٍ بلغت 16.6%. وكما شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نموا موجبا في جميع دول المجلس، وحققت المملكة العربية السعودية أعلى معدل نمو وبنسبة 2.4%، تلاها كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان بمعدل نمو بلغ 1.8% لكليهما، ونما بما يقارب 1.7% في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت في عام 2018م، وبلغ المعدل ما نسبته 1.5% في دولة قطر. وتشير البيانات إلى أن الاتجاه عام للنمو في دول مجلس التعاون متوازٍ في أغلب الأعوام، ويعود ذلك إلى التشابه الكبير في هيكلة اقتصاد دول المجلس واعتمادها بشكل أساسي على قطاع النفط (شكل 72).

جدول 17: أبرز المؤشرات الإجمالية للحسابات القومية لدول مجلس التعاون، 2018م

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	مجلس التعاون
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة* (مليار دولار أمريكي)	**392.8**	**33.7**	**701.6**	**76.3**	**225.5**	**130.0**	**1,508.3**
معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة (%)	1.7	1.8	2.4	1.8	1.5	1.7	2.0
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**414.2**	**37.7**	**786.5**	**79.3**	**191.4**	**140.7**	**1,649.7**
معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	9.7	6.1	14.2	12.3	14.6	16.6	13.0
إجمالي التكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**92.9**	**13.7**	**190.6**	**18.4**	**82.0**	**35.5**	**433.1**
إجمالي الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**416.2**	**35.7**	**793.9**	**74.0**	**187.6**	**159.3**	**1666.6**
إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**371.0**	**32.5**	**753.2**	**64.0**	**171.3**	**144.4**	**1536.3**
إجمالي الادخار القومي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**156.9**	**11.4**	**261.4**	**14.1**	**98.7**	**57.4**	**599.8**
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (ألف دولار أمريكي)	**44.5**	**25.1**	**23.5**	**17.2**	**69.3**	**31.8**	**29.5**

*سنة الأساس 2010=100 باستثناء دولة قطر 2013=100

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

[2] البنك الدولي، ديسمبر2019م.

شكل 72: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون، 2014-2018م

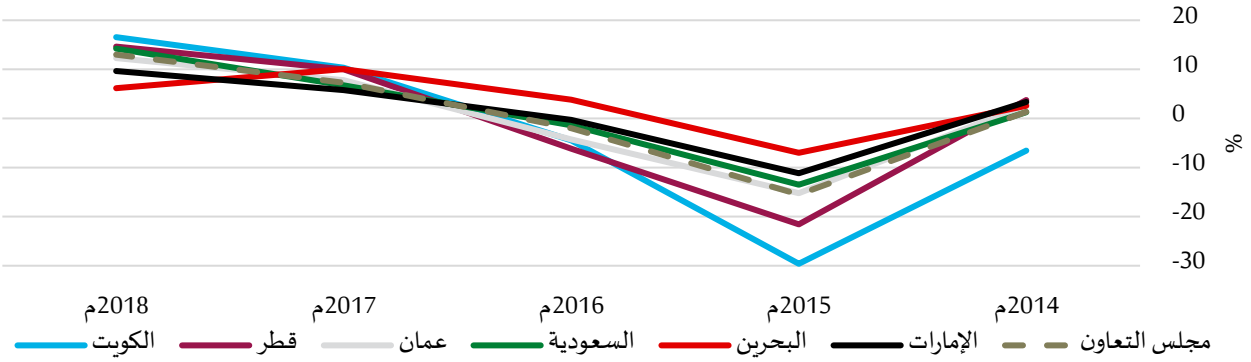

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وعلى صعيد مساهمات دول مجلس التعاون في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون والبالغ 1649.7 مليار دولار أمريكي في عام 2018م، ساهمت المملكة العربية السعودية بما نسبته 47.7%، وساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة بما نسبته 25.1%، بينما ساهمت دولة قطر بـ 11.6% ودولة الكويت بـ 8.5% وسلطنة عمان بـ 4.8%، وساهمت مملكة البحرين بما نسبته 2.3% في عام 2018م (شكل 73).

شكل 73: المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون حسب دول المجلس (%)، 2018م

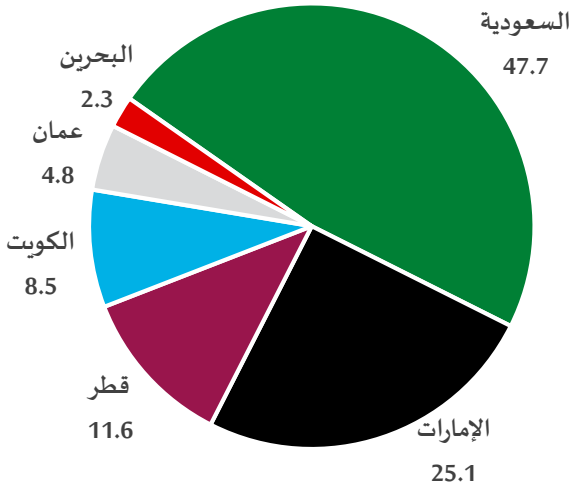

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

ساهمت المملكة العربية السعودية بما مقداره 6.7 نقطة مئوية في إجمالي النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون والبالغ 13.0% في عام 2018م مقارنةً بعام 2017م (شكل 74، جدول 18). ثم جاءت مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة ثانيًا بمقدار 2.5 نقطة مئوية تلتها دولة قطر وبمساهمةٍ بلغت 1.7 نقطة مئوية. وساهمت دولة الكويت بـ 1.4 نقطة مئوية وسلطنة عمان بـ 0.6 نقطة مئوية ومملكة البحرين بـ 0.1 نقطة مئوية من اجمالي معدل النمو المتحقق في عام 2018م.

شكل 74: المساهمة النسبية بالنقاط المئوية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب دول مجلس التعاون، 2014-2018م

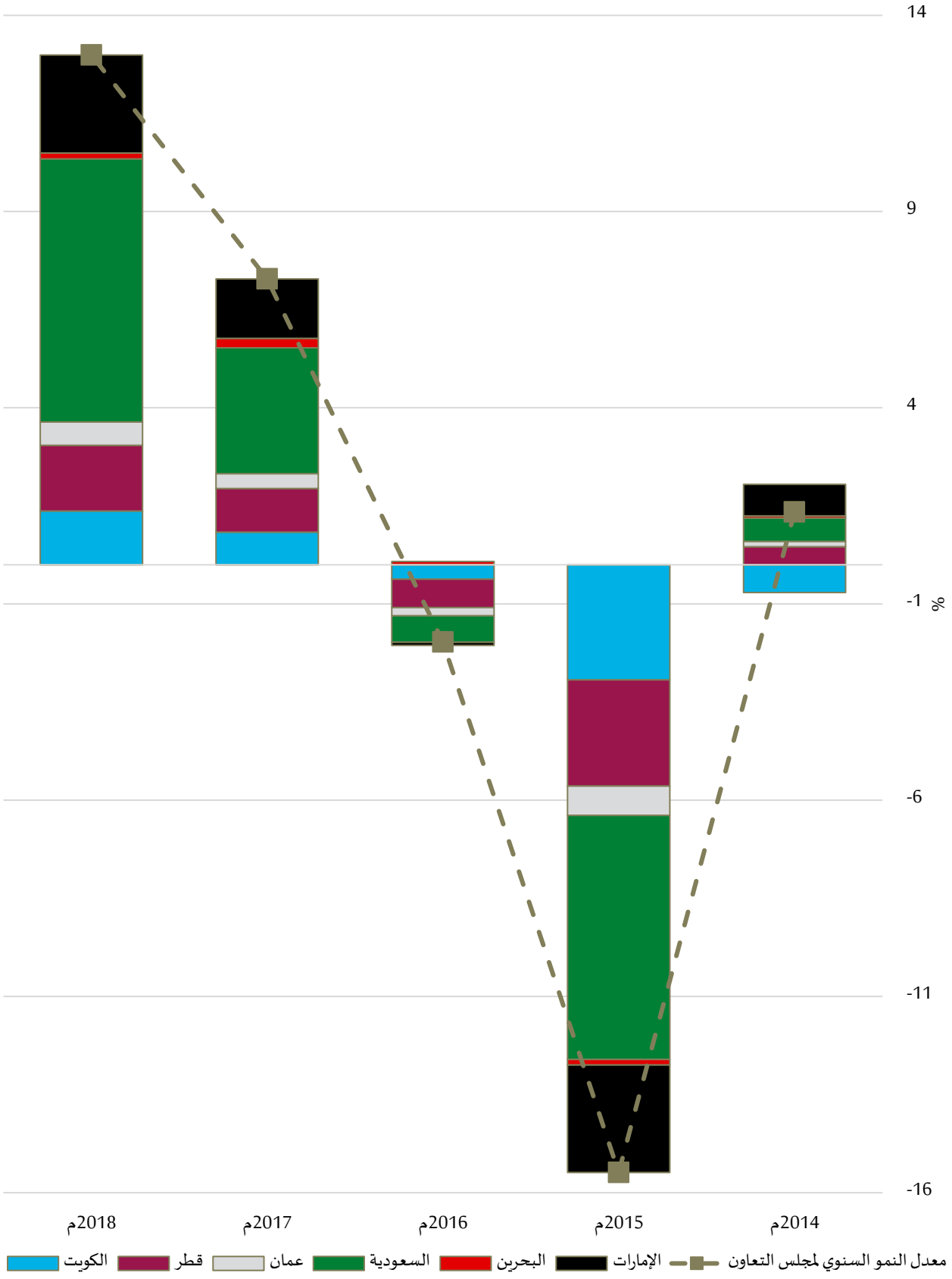

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

جدول 18: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والمساهمة النسبية بالنقاط المئوية في دول مجلس التعاون، 2014-2018م

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	3.3	-11.2	-0.3	5.8	9.7
البحرين	2.6	-7.0	3.8	10.0	6.1
السعودية	1.3	-13.5	-1.4	6.8	14.2
عمان	2.7	-15.2	-4.3	7.8	12.3
قطر	3.8	-21.6	-6.2	10.0	14.6
الكويت	-6.6	-29.6	-4.5	10.3	16.6
مجلس التعاون	1.3	-15.5	-2.0	7.3	13.0
المساهمة النسبية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب دول المجلس (نقاط مئوية)	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	0.8	-2.7	-0.1	1.5	2.5
البحرين	0.1	-0.1	0.1	0.2	0.1
السعودية	0.6	-6.2	-0.7	3.2	6.7
عمان	0.1	-0.7	-0.2	0.4	0.6
قطر	0.5	-2.7	-0.7	1.1	1.7
الكويت	-0.7	-2.9	-0.4	0.8	1.4
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون	1.3	-15.5	-2.0	7.3	13.0

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

حسب تصنيف الدخل للبنك الدولي، فإن جميع دول مجلس التعاون تعتبر من الدول ذات الدخل المرتفع[3]. وعلى الرغم من التراجع الكبير في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دول مجلس التعاون منذ عام 2014م، إلا أنها ما زالت من أعلى دول العالم في هذا المؤشر، ففي حين بلغ المتوسط العالمي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 11.3 ألف دولار أمريكي في عام 2018م، بلغ متوسط نصيب الفرد في دول مجلس التعاون مايقارب ثلاثة أضعاف هذا المتوسط أي 29.5 ألف دولار أمريكي[4]. وتعتبر دولة قطر من أعلى دول العالم في هذا المؤشر محققة المرتبة الثامنة عالميًا، كما تأتي في المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون بمتوسط بلغ نحو 69.3 ألف دولار أمريكي في عام 2018م وهو أعلى من المتوسط العالمي و الدول ذات الدخل المرتفع والدول العربية ودول مجلس التعاون في هذا المؤشر. وبالمثل لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت حيث بلغ فيهما ما مقداره 44.5 و31.8 ألف دولار أمريكي، على التوالي. وفي مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية و سلطنة عمان بلغ ما مقداره 25.1 و23.5 و 17.2 ألف دولار أمريكي، على التوالي، حيث تعتبر أقل من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون في عام 2018م (شكل 75).

[3] حسب التصنيف الجديد للبلدان حسب مستويات الدخل للبنك الدولي 2018-2019 م، فإن الدول ذات الدخل المرتفع هي الدول التي يزيد فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن 12,055 دولار أمريكي.

[4] البنك الدولي، أبريل 2019م

شكل 75: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، 2014-2018م

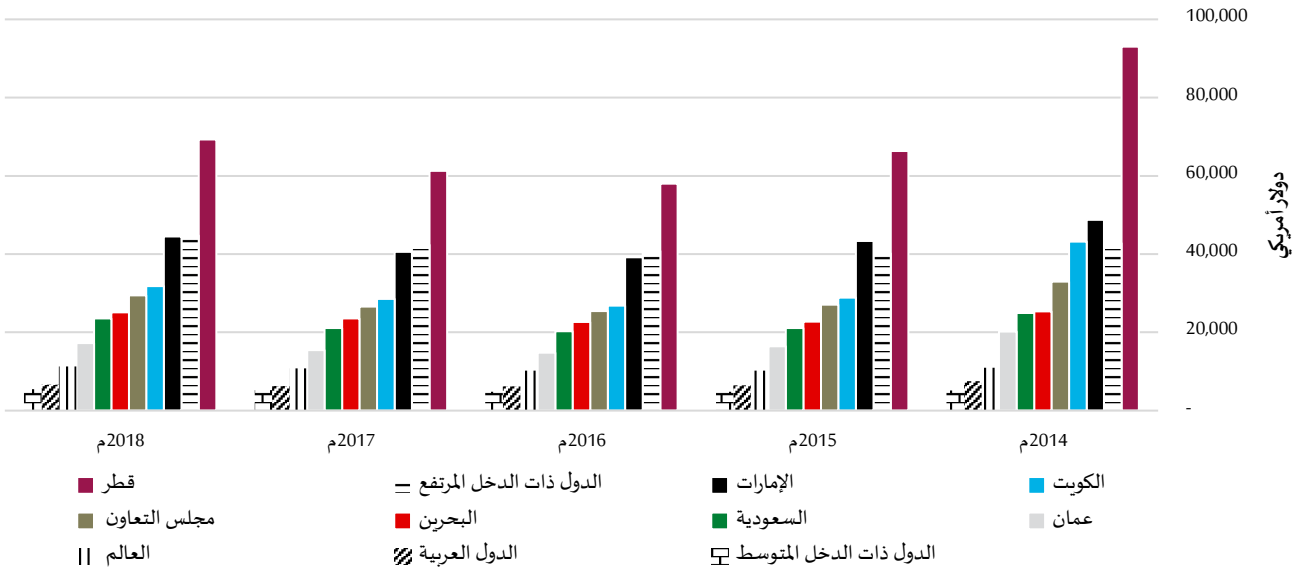

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م. البنك الدولي، ديسمبر 2019م

وعلى مستوى مجلس التعاون شهد إجمالي التكوين الرأسمالي ارتفاعًا وبمعدل 0.8% في عام 2018م وبلغت قيمته 433.1 مليار دولار أمريكي مقارنةً بما قيمته 429.9 مليار دولار أمريكي في عام 2017م (جدول 19). وقد حققت جميع دول مجلس التعاون معدلات نمو موجبة في إجمالي التكوين الرأسمالي في عام 2018م، باستثناء سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية الذي تراجعت فيه قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي بنسبة 5.3% و4.1% على التوالي.

جدول 19: إجمالي التكوين الرأسمالي ومعدل نموه في دول مجلس التعاون، 2014-2018م

إجمالي التكوين الرأسمالي (مليار دولار أمريكي)	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	89.5	91.9	92.9	92.0	92.9
البحرين	9.0	7.9	9.4	11.7	13.7
السعودية	217.5	229.8	199.5	198.7	190.6
عمان	16.8	20.3	18.9	19.4	18.4
قطر	65.6	60.0	74.2	74.5	82.0
الكويت	26.5	29.1	32.8	33.5	35.5
مجلس التعاون	424.8	439.0	427.7	429.8	433.1
معدل نمو إجمالي التكوين الرأسمالي (%)	2014م	2014م	2015م	2017م	2018م
الإمارات	18.9	2.7	1.1	-1.0	1.0
البحرين	6.2	-11.6	18.5	24.4	17.1
السعودية	10.0	5.7	-13.2	-0.4	-4.1
عمان	-19.0	20.7	-6.8	2.7	-5.3
قطر	18.5	-8.6	23.7	0.4	10.1
الكويت	6.1	9.9	12.5	2.1	5.9
مجلس التعاون	11.1	3.4	-2.6	0.5	0.8

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

وبلغت نسبة مساهمة إجمالي التكوين الرأسمالي على مستوى مجلس التعاون في الناتج المحلي الإجمالي 26.3% في عام 2018م، وكانت هذه النسبة أعلى في دولة قطر، إذ ساهم إجمالي التكوين الرأسمالي بما نسبته 42.9% في الناتج المحلي الإجمالي، وفي مملكة البحرين بلغت هذه النسبة 36.4% في عام 2018م (جدول 20). وبلغت النسبة في دولة الكويت 25.2% وفي المملكة العربية السعودية 24.2% وسلطنة عمان 23.2% والإمارات العربية المتحدة 22.4%. أما من حيث مساهمة دول مجلس التعاون في القيمة الإجمالية للتكوين الرأسمالي في مجلس التعاون للعام 2018م، فقد ساهمت المملكة العربية السعودية بالنسبةِ الأكبر، حيث بلغت مساهمتها 44.0%، وساهمت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر بما نسبته 21.5% و18.9% على التوالي. في حين ساهمت دولة الكويت بنسبة 8.2% وسلطنة عمان 4.2% ومملكة البحرين 3.2% من إجمالي التكوين الرأسمالي لمجلس التعاون.

جدول 20: إجمالي التكوين الرأسمالي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دول مجلس التعاون، 2018م

البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	مجلس التعاون
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	**414.2**	**37.7**	**786.5**	**79.3**	**191.4**	**140.7**	**1,649.7**
إجمالي التكوين الرأسمالي (مليار دولار أمريكي)	**92.9**	**13.7**	**190.6**	**18.4**	**82.0**	**35.5**	**433.1**
مساهمة إجمالي التكوين الرأسمالي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)	22.4	36.4	24.2	23.2	42.9	25.2	26.3
مساهمة إجمالي التكوين الرأسمالي في إجمالي التكوين الرأسمالي لمجلس التعاون (%)	21.5	3.2	44.0	4.2	18.9	8.2	100.0

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، مارس 2020م

Data Sources

مصادر البيانات

FEDERAL COMPETITIVENESS AND STATISTICS AUTHORITY
United Arab Emirates
http://www.fcsa.gov.ae

الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء
دولة الإمارات العربية المتحدة
http://www.fcsa.gov.ae

INFORMATION & EGOVERNMENT AUTHORITY
Kingdom of Bahrain
http://www.cio.gov.bh

هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية
مملكة البحرين
http://www.cio.gov.bh

NATIONAL CENTRE FOR STATISTICS &INFORMATION
SULTANATE OF OMAN
http://www.ncsi.gov.om

الهيئة العامة للإحصاء
المملكة العربية السعودية
http://www.stats.gov.sa

General Authority for Statistics
Kingdom of Saudi Arabia
http://www.stats.gov.sa

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
سلطنة عمان
http://www.ncsi.gov.om

Ministry of Development Planning and Statistics
State of Qatar
http://www.qsa.gov.qa

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
دولة قطر
http://www.qsa.gov.qa

Central Statistical Bureau
State of Kuwait
http://www.csb.gov.kw

الإدارة المركزية للإحصاء
دولة الكويت
http://www.csb.gov.kw